وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–
كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

العنـــوان

الآثار المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على الإقتصاد الجزائري – دراسة إستشرافية –

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطلبة :
– عميمور نورالدين
– محروق زكرياء

تحت إشراف الأستاذ:
د.شلغوم عميروش

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ أحمد بودغدغ	جامعة جيجل	رئيسا
د. شلغوم عميروش	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذة بوسالم فاطمة	جامعة جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

العنـــوان

الآثار المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على الإقتصاد الجزائري – دراسة إستشرافية –

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطلبة :

– عميمور نورالدين

– محروق زكرياء

تحت إشراف الأستاذ:

د.شلغوم عميروش

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ أحمد بودغدغ	جامعة جيجل	رئيسا
د. شلغوم عميروش	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذة بوسالم فاطمة	جامعة جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

الشكر والتقدير

شكرا لرب أعطى فأكثر وغفر فأبهر...

شكر له عدد خلقه ... وزنة عرشه ومداد كلماته...

شكرا لرب لولاه لما عانقت خطانا دروب التوفيق وما

أبصرت عيوننا دروب النجاح ...

فله الشكر والحمد حتى يرضى...

وله الشكر بعد الرضى ...

ويسرنا أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور شلغوم

عميروش على إشرافه على هذا العمل والذي لم يبخل علينا

بنصائحه وتوجيهاته

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاز هذه

الدراسة من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من ساندتني في دعائها وصلاتها ... إلى من تشاركني أفراحي وألامي ... إلى من جنتي تحت أقدامها ... أمي الغالية

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار ... إلى من علمني أن الدنيا كفاح ... وسلاحها العلم والصبر

إلى من لم يبخل علي بأي شيء ... وسعى لأجل راحتي ونجاحي... أبي الحبيب

... إلى إخوتي وأخواتي

... إلى عمي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

...إلى إصدقائي ورفقاء دربي بدون إستثناء

وكل من لم يذكرهم قلمي

إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار وشاركوني أحد أهم محطات حياتي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

.

نورالدين

إهداء

إلى التي حملت أخف كلمة نطق بها اللسان، إلى التي وضعت تحت قدميها الجنان، إلى التي كانت الملاذ والمأوى سر السعادة والنجوى، نبع الحنان ومبعث الأمان...لكي أمي الغالية

إلى صاحب القلب الكبير، إلى من سعى و شقى لأنعم بالراحة والهناء، الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح، الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر تاج رأسي إلى رمز العطاء...لك أبي العزيز

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يطيل في عمرهما على الطاعة، وأن يمنحهما الصحة والعافية وجعل عاقبتهما جنة عرضها السموات والأرض

إلى القلوب التي أحاطتني بالحب والرعاية إخوتي و أخواتي حفظهم الله

إلى الأحباب و الأصدقاء رفقاء دربي

إلى كل طالب علم و باحث عن المعرفة

إلى هؤلاء وأولئك أهدي ثمرة جهدي.... وأهدي هذا العمل المتواضع

زكرياء

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	I
الإهداء	III-II
فهرس المحتويات	VI-V
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإندماج الإقتصادي و دور إفريقيا في تحقيقه	
تمهيد	**5**
المبحث الأول: أساسيات حول التكامل الإقتصادي	**15-6**
المطلب الأول: مفهوم و دوافع التكامل الإقتصادي	**8-6**
المطلب الثاني: مراحل التكامل	**9-8**
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتكامل الإقتصادي	**13-9**
المطلب الرابع: مزايا و مشاكل التكامل الإقتصادي	**15-13**
المبحث الثاني: نظرة عامة عن الإقتصاد الإفريقي	**25-15**
المطلب الأول: واقع التنمية في إفريقيا	**16-15**
المطلب الثاني: تطور المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية في إفريقيا	**22-16**
المطلب الثالث: عوامل ضعف التنمية في إفريقيا	**25-22**
المبحث الثالث: تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	**31-26**
المطلب الأول: تعريف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	**26**
المطلب الثاني: نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية و أهدافها	**28-26**
المطلب الثالث: مبادئ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	**28**
المطلب الرابع: مزايا وفرص منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	**32-29**
خلاصة الفصل	**33**
الفصل الثاني: عموميات حول الإقتصاد الجزائري	
تمهيد	**34**
المبحث الأول: التطور التاريخي للإقتصاد الجزائري	**42-34**
المطلب الأول: الإقتصاد الجزائري غداة الإستقلال	**36-34**
المطلب الثاني: السياسة الإقتصادية الجزائرية بين 1967-1979	**40-36**
المطلب الثالث: الإقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1989	**42-40**

المبحث الثاني: الإصلاحات الإقتصادية و الإنفتاح على إقتصاد السوق 1989-1999	42-52
المطلب الأول: التجول من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق	42-43
المطلب الثاني: الإصلاحات الإقتصادية وفق برنامج صندوق النقد الدولي	44-49
المطلب الثالث: الإصلاحات الإقتصادية بعد سنة 2000	49-52
المبحث الثالث: إمكانيات الجزائر و خصائصها الإقتصادية	52-56
المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية، الإقتصادية و البشرية للجزائر	52-53
المطلب الثاني: خصائص الإقتصاد الجزائري	53-56
خلاصة الفصل	57
الفصل الثالث: إستشراف مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية و أثرها على الإقتصاد الجزائري	
تمهيد	59
المبحث الأول: العلاقات الجزائرية الإفريقية	60-64
المطلب الأول: العلاقات التاريخية الجزائرية الإفريقية	60-62
المطلب الثاني: العلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية	62-63
المطلب الثالث: الإستثمارات بين الجزائر و إفريقيا	63-64
المبحث الثاني: الفرص و التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	65-69
المطلب الأول: الفرص التي تستفيد منها الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	65-66
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	66-69
المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة لأثر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على الإقتصاد الجزائري	70-73
المطلب الأول: سيناريو تفاؤلي	70-71
المطلب الثاني: سيناريو تشاؤمي	71-72
المطلب الثالث: سيناريو خطي	73
خلاصة الفصل	74
الخاتمة	76-78
قائمة المراجع	80-83
الملخص	85

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف بعض الدول الإفريقية قي مؤشر التنمية البشرية لسنة 2018	16
02	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بعض دول إفريقيا بين 2000 و 2021	17
03	معدلات التضخم في بعض الدول الإفريقية	18
04	نمو عدد السكان حسب المناطق في إفريقيا	23
05	هيكل الاستثمارات في الخطة الثلاثية 1967-1969	38
06	مجموع الدين الخارجي للجزائر للفترة (2016-2019)	54
07	قيم و نسب الصادرات الجزائرية من و خارج قطاع المحروقات (2019-2020)	55
08	واردات الجزائر خلال الفترة 2015- 2019	56
09	تطور المبادلات التجارية بين الجزائر و إفريقيا من 2011 الى 2020	62
10	تطور المبادلات التجارية بين الجزائر و مناطق من القارة الافريقية من 2016 الى 2020	63
11	الإستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر وإفريقيا	64
12	أهم الدول المستثمرة في الجزائر (اجمالي الفترة مابين جانفي 2015- ديسمبر 2019)	67
13	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة في الفترة (يناير 2015- ديسمبر 2019)	67
14	أهم الدول المستوردة والمصدرة للسلع من وإلى الجزائر سنة 2019	69
15	بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر سنة 2019	70

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منحنى تطور معدلات التضخم في إفريقيا	19
02	تطور الصادرات في إفريقيا بين 1980-2020	20
03	قيمة الواردات الإفريقية بين 1980-2022	21
04	أكثر 5 دول إفريقية إستقبالا للإستثمار الأجنبي المباشر سنة 2017 و 2018	21
05	نمو عدد السكان في إفريقيا في الفترة (2011-2022)	22
06	التجارة البينية بين دول إفريقيا و العالم مقارنة بالقارات الأخرى	31
07	الدول العشرة الأكثر إستثمارا في إفريقيا في عامي 2014 و 2018	68

المقدمة العامة

يعيش العالم حاليا تسارعا كبيرا في بيئة الأعمال، نتيجة لظاهرة العولمة والتحرير المالي والإنفتاح على أسواق وإقتصاديات الدول، فرضت هذه التحولات على الدول الدخول في تكتلات وكيانات إقتصادية لمواجهة المنافسة العالمية في شتى المجالات. إذ لا تكاد توجد دولة في العالم لا تنتمي إلى تكتل أو تجمع إقتصادي لما لهذه التكتلات من أهمية بالغة، حيث تسعى الدول الى تدعيم قطاعاتها و تنميتها عن طريق الاتحاد مع دولة أو مجموعة من الدول الأخرى التي تمتلك نفس الأهداف من هذا الإتحاد، لذلك فإن موضوع التكامل الإقتصادي أخذ اهتماما كبيرا من طرف الباحثين الذين يظنون أن السمة المشتركة في هذه التجمعات هي أنها تضم دول متجاورة جغرافيا، متقاربة ثقافيا واجتماعيا، و متشابهة اقتصاديا، بحيث يسهل اندماجها أو تكاملها فيما بينها.
هناك العديد من الأمثلة على هذه التجمعات التي من أبرزها و أكثرها نجاحا، تجربة الإتحاد الأوروبي الذي كان رائدا في مجال التكامل الإقتصادي، و تسعى العديد من الدول للسير على ذات المنهج الذي انتهجته دول الإتحاد الأوروبي، على غرار منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية التي شهدت عدة محاولات لتأسيسها بدءا من تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية وصولا لإنشاء الإتحاد الإفريقي مرورا بالعديد من المحاولات مثل إتحاد المغرب العربي و المجموعة الإقتصادية الإفريقية والإتحاد الإقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا والسوق المشتركة لدول جنوب شرق إفريقيا... إلخ.

نظرا للأوضاع الصعبة التي تعاني منها غالبية الدول الإفريقية من ضمنها الجزائر التي تواجه أوضاع صعبة تحتاج إلى إصلاحات جذرية وعميقة على مستوى هياكلها، بهدف إرساء إقتصاد متوازن مواكب التطورات العالمية، فقد تم إعتماد الإصلاحات بصفة تدريجية على مراحل متتالية وفقا للقدرة الإستعابية للإقتصاد الجزائري، وقد تمحورت هذه الإصلاحات حول تحرير التجارة الخارجية، تطوير وتشجيع القطاع الخاص إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات الإقتصادية العمومية وتشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي وذلك من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والرفع في المستوى المعيشي واكتساب إمكانيات لمواجهة المنافسة العالمية المتزايدة خاصة داخل القارة والإستفادة من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية أحسن إستفادة.

1-إشكالية الدراسة: من خلال ما تم ذكره سابقا يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هي الآثار المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على الإقتصاد الجزائري؟

للإجابة على السؤال الرئيسي يتعين علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم التغيرات المتوقعة على طبيعة العلاقات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية ؟
- ما هي الآثار المحتملة لإتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الإستثمار بين الجزائر ودول إفريقيا ؟
- ما هو مستقبل العلاقات الجزائرية الإفريقية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ؟

2-فرضيات البحث

إنطلاقا من الإشكالية السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية

- تتيح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للجزائر فرص أكبر لتطوير وتنويع إقتصادها.

– لن تساهم منطقة التجارة الحر القارية الإفريقية في إيجاد حلول لإعتماد الإقتصاد الجزائري على النفط بشكل كبير.

– ستتطور العلاقات الإقتصادية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، لكن بوتيرة منخفظة.

3- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الوقوف على الإنعكاسات الناتجة عن توقيع إتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الإقتصاد الوطني.

4- أهداف البحث:

– يعالج ظاهرة مهمة هي التكامل الإقتصادي إحدى أهم الظواهر الإقليمية الواسعة الإنتشار.

– التعرف على دوافع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

– محاولة الوقوف على أهم المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للجزائر وإفريقيا.

– التعرف على أهم الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

– محاولة التعرف على مدى جاهزية الجزائر للإستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

5- منهج البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع بحيث:

المنهج الوصفي: من خلال إعطاء نظرة عن الإقتصاد الوطني والإفريقي

المنهج التحليلي: من خلال تحليل آثار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على كل من التجارة البينية والإستثمار.

6- أسباب إختيار الموضوع

– في حالة ما تم تطبيق إتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على النحو المرجو فإن هذه الإتفاقية تعتبر فرصة حقيقية للنهوض بالإقتصاد الوطني من الركود الذي يشهده إذ تمثل فضاءا واسعا لتسويق المنتجات المحلية وإقامة مشاريع إستثمارات ناجحة.

– علاقة موضوع الدراسة بالتخصص الذي ندرسه " إقتصاد دولي ".

– الميولات الشخصية لدراسة المواضيع التي تعرف تغيرات كثيرة.

7- حدود الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة حددت الدراسة بإطار مكاني وآخر زماني، فبالنسبة للحدود المكانية فقد تناولت دراستنا الإقتصاد الجزائري بشكل خاص والإقتصاد الإفريقي بشكل عام.

أما بالنسبة للحدود الزمانية فالدراسة عبارة عن دراسة إستشرافية وبالتالي لاتوجد فترة محددة وإنما هي دراسة إستشرافية لمستقبل الإقتصاد الوطني في ظل إتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية.

8- صعوبات الدراسة

- تضارب البيانات وتذبذبها حول التجارة البينية والإستثمار بين الجزائر ودول إفريقيا
- ضيق الوقت المخصص للدراسة
- نقص المراجع التي تناولت الموضوع باعتبار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية منطقة حديثة النشأة.

9- هيكل الدراسة

من أجل الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى 3 فصول:

- الفصل الأول يتناول التكامل الإقتصادي ودور إفريقيا في تحقيقة وقد تم عرض الجوانب النظرية التي تتعلق بالتكامل الإقتصادي بالإضافة إلى عرض تجربة إفريقيا من خلال منطقى التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- الفصل الثاني يتناول عموميات حول الإقتصاد الجزائري مع عرض المؤشرات الإقتصادية الخاصة بالجزائر وكذلك التطور التاريخي للإقتصاد الجزائري منذ اللإستقلال إلى يومنا هذا.
- الفصل الثالث تم تخصيصه للتعرف على طبيعة العلاقات الإقتصادية والتاريخية بين الجزائر ودول إفريقيا مع تبيان الآثار المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة على الإقتصاد الجزائري خاصة التجارة البينية والإستثمار مع إستشراف لمستقبل هذه العلاقات.

الفصل الأول: الإندماج الإقتصادي ودور إفريقيا في تحقيقه.

المبحث الأول: أساسيات حول الإندماج الإقتصادي

المبحث الثاني: مدخل إلى الإقتصاد الإفريقي

المبحث الثالث:تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تمهيد :

يعتبر التكامل بين الدول أحد أبرز الظواهر الإقتصادية شيوعا التي ظهرت الحرب العالمية الثانية بهدف تقوية العلاقات الإقتصادية بين الدول وقد دفعت عدة عوامل الى ظهور هاذا النوع من التكلات امن أجل إعادة إعمار ما دمرته الحرب واستمرار عملية التطور والبحث عن منافد وأسواق جديدة ومصادر مختلفة من المادة الأولية، وعرفت أنواع التكامل تطورا كبيرا منذ ظهورها إلى يومنا هاذا فإجتلف من شكلها التقليدي إلى شكلها الحديث بإختلاف الزمان والمكان .

وبسبب الاختلاف في المفاهيم المقدمة من طرف المفكرين سواء نتيجة إختلافات فكرية أو زمنية أو غيرها، خلق هذا الإختلاف نوعا من الغموض في إقامة تكتلات إقتصادية أدى بها إلى عدم الوصول للشكل التام للتكامل مثل التجربة التكاملية الأوروبية وتكتفي بدرجات أقل منه بسبب إختلاف الأهداف و الشروط بين الدول هذا ما يؤدي الى نتائج مختلفة غير التي تم التخطيط لها وقد تبقى هذه الإختلافات عائقا بين الدول في إنشاء أوتكوين تكامل اقتصادي موحد.

تعيش افريقيا حاليا نوعا جديدا من التكامل بعد عدة تجارب سابقة فاشلة كالكوميسا فمنطقة التبادل الحر القارية الافريقة الهدف منها المساهمة في تطوير الاقتصاد الافريقي الذي يشهد انخفاض في النمو بسبب بروز أسواق ناشئة في اسيا وأمريكا اللاتينية. وللإحاطة بكل جوانب المتعلقة بالفصل تم تقسيمع إلى ثلاث مباحث المبحث الأول يتناول اساسيات حول الإندماج الإقتصادي، أما المبحث الثاني بعنوان نظرة عامة حول الإقتصاد الإفريقي و المبحث الثالث يتحدث عن تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية..

المبحث الأول: أساسيات حول التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الإقتصادي القضية الأكثر تداولا في السياسة الإقتصادية منذ القرن العشرين خصوصا بعد نجاح التجربة الأوروبية, حيث أصبح المفكرين يحاولون إعطاء مفاهيم شاملة للاندماج أو التكامل الاقتصادي على اختلاف مناهجهم وإنتماءاتهم الاقتصادية ومحاولة إيصال الفكرة الشاملة للإندماج لفكر القارئ.

المطلب الأول: مفهوم ودوافع التكامل الاقتصادي

لا يوجد تعريف شامل و متكامل للتكامل الاقتصادي, لذلك سنحاول عرض أهم التعاريف الأكثر تداولا ونحاول استخلاص تعريف شامل.

أولا: التعريف اللغوي: هو تجميع أجزاء الشيئ أو تجميع أجزاء مختلفة مع بعضها البعض لتؤدي وظيفة معينة.[1]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي: اختلف الإقتصاديون في اعطاء تعريف للتكامل الإقتصادي وهاذا راجع الى إخلاف أرائهم وأفكارهم, فمنهم من يعرفه حسب غايته ومنهم من يعرفه حسب أسبابه.

يعرفه بالاساBalassa:

التكامل الاقتصادي يتمثل علاقات تقوم بين الوحدات الاقتصادية باتجاه تحقيق الإندماج بينها وإزالة مضاهر التمييز القائمة فيما بين هذه الوحدات وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة.[2]

تعريف روبرسون Rubson 1979:

التكامل الاقتصادي يهتم بكافئة استخدام الموارد خاصة رأس المال ويرى رروبسون أن التكامل في النهاية مؤسسة تضم وحدات سياسية مختلفة لتكوين كتلة اقتصادية مغلقة.[3]

تعريف ميردال Mirdel:

يرى أن التكامل لا بد أن يعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الإقتصادية المشكلة وذلك مع إعطاء الفرص الإقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم.[4]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التكامل الإقتصادي هوعمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر, يقوم على إزالة كافة العوائق الجركية و غير الجمركية على التجارة الدولية وأمام إنتقال السلع وعناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق السياسات الإقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعةمن

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة (الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة)**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 7.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الإقتصادي العربي**، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص ص 25-26.

[3] عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[4] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دوكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص12.

الأهداف التي تعظم المصالح الإقتصادية المشتركة مع ضرورة توفر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء[1].

ويفرق الإقتصاديون بين التكامل السلبي و الإيجابي:

فالتكامل السلبي: هو دمج الأسواق في سوق حرة واسعة تمتاز بالتقسيم الدولي للعمل عن طريق التخصص الإقليمي وإزالة الحواجز الجمركية بحيث يقتصر هنا على مجرد إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على إنتقال السلع وعناصر الإنتاج بين البلدان الأطراف داخل التكامل.

أما التكامل الإيجابي: فيقصد به (حسب تنبرغن) خلق مؤسسات جديدة بوسائلها وتعديل الوسائل الموجودة سابقا ويتم ذلك عن طريق إعادة توزيع المداخيل بين الدول وتنظيم الأسواق الغير مستقرة والتخطيط, أما ميردال فيقصد به توسيع مجموعة المصالح والآمال وفق أسلوب ديناميكي يستهدف التغير الإجتماعي والتكييف الداخلي المتبادل للمجموعات الوطنية الأكثر ترابطا[2].

ثانيا: دوافع التكامل الإقتصادي

1-دوافع تاريخية:

وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب دول التكامل والقرب الجغرافي والتشابه أو التقارب الحضاري, غير أن هذه الشروط لا تكفي وحدها ويمكن الفصل في كونها تولد خلفية مشتركة من شأنها تحقيق درجة من الاستعداد للتفاهم المشترك والعمل معا.

2- الدوافع الإقتصادية:

تعتبر من أهم العوامل التي تشجع على التكامل ويمكن ابرازها فيما يلي:

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبيرة حيث يتسع حجم السوق, ويشجع على توجيه الإستثمارات وإعادة تكوين الحرة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة لأخرى وإزالة كل العوائق في هذا المجال.

- تيسير الإستفادة من المهارات الفنية والأيدي العاملة بصورة أفضل, وعلى نطاق أوسع فالمفروض أن التكتل الإقتصادي يؤدي لإلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني و الوظيفي[3].

-تسهيل عملية التنمية الإقتصادية وذلك لأن عملية التنمية بعد التكتل تصبح أسهل وأيسر مما لو قامت به كل دولة مستقلة عن الأخرى فالوحدة الاقتصاديةللدول تضع سباسة عامة تستهدف إستغلال الإمكانيات الإقتصادية المختلفة مما يؤدي بالنهوض بالإنتاج والإستثمار والدخل والتشغيل.

- تنويع الإنتاج بطريقة إقتصادية وهذا قد يحمي إقتصاديات الدول الأعضاء منبعض الإنتكاسات و التقلبات والسياسات الأجنبية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ص7.

[2] هالة دسدوس، مسعودة بوسطوة، **واقع التكامل الإقتصادي العربي في ظل التغيرات التي تشهدها المنطقة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2013-2014 ص 12-13.

[3] صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011، ص 28

3- الدوافع السياسية:

تتمثل في :

- تحقيق التوحيد السياسي من خلال التكامل الإقتصادي في شكب احاد جمركي أو سوق مشتركة مثلا لأنه يشعر شعوب دول التكتل بوحدة مصالحها الإقتصادية وبأنه يوجد أداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور.

- تمكين بعض الدول أو دولة من السيطرة سياسيا على مجموعة من الدول وغالبا ما يكون ذلك في حالة التفاوت بين الدول[1].

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي

اختلف العديد من الباحثين حول مراحل وأشكال التكامل الاقتصادي وهذا الاختلاف يكون تبعا الاختلاف الأعضاء فنجد مثلا "بيلابلاسا "وضع درجات التكامل الاقتصادي على الترتيب التالي: اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي التام. وفي مايلي نحاول إعطاء أهم مراحل (درجات) التكامل الاقتصادي والمتمثلة في:

أولا: الاتفاقيات التفضيلية (التفضيل الجمركي) Preferential trading

وتهتم بإعفاء السلع المتبادلة أو أنواع منها من الضرائب الجمركية أو تخفيضها قدر الإمكان وكذا الإعفاء أو التخفيف من القيود الإسترادية، وغيرها من القيود التي تعوق حركة التجارة بالنسبة لجميع السلع المتبادلة أو الأنواع منها، وذلك وفق قوائم سلعية تتفق عليها الدول الموقعة على الاتفاقية، وتعتبر هذه الاتفاقية أولى درجات التكامل الاقتصادي وتشجع التبادل التجاري بين الدولة، ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق التي تفرضها الدول الأوربية على وارداتها من الدول النامية.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة Free Trade Area:

هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية و غير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة، مع احتفاظ لكل دولة عضو بفرض حقوقها الجمركية على بقية دول العالم، وأوضح مثال على هذا النموذج هو معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTAويمكن أن تترتب عن اختلاف معدلات الرسوم الجمركية اتجاه الدول غير الأعضاء أثار اقتصادية تنعكس على التجارة والإنتاج والاستثمار[2].

ثالثا: الإتحاد الجمركيCustom union:

يكمن وجه الشبه بين الإتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة في إلغاء القيود الجمركية وتحقيق التحرير التجاري بين الدول الأعضاء، ولكن أهم ما يميز الإتحاد الجمركي أن يعمل على إيجاد نوع من التنسيق بين

[1] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص28-29.

[2] غريبي صلاح الدين، **دراسةإمكانية إقامة منطقة نقدية مثلى بين مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمادت**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015 ص 57-58.

الدول الأعضاء من حيث السياسة التجارية المتبعة تجاه الدول غير الأعضاء، فيقوم الإتحاد بفرض معدلات موحدة للتعريفة في مواجهة كافة دول العالم خارج الإتحاد.

ويمكن القول أن الإتحاد الجمركي يقوم على أربعة مكونات نذكرها فيما يلي:

1- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية.

2- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

3- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الإتحاد

4- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.

ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الإتحاد الجمركي الذي قام بين لوكسمبورغ وبلجيكا سنة 1922 مع انضمام هولندا إلى الإتحاد سنة 1947م ودخل حيز التنفيذ سنة 1948م، ويسمى باتحاد البينيلوكس" الذي يعتبر أول تجربة رائدة في مشروع التكامل الاقتصادي.

رابعا: السوق المشتركة Common Market:

في هاته المرحلة يتم إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وكذلك إلغاء القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، فيتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية بمثابة سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج.وتعتبر السوق الأوروبية المشتركةإحدى مراحل الإتحاد الأوروبي التي أنشأت بمقتضى معاهدة روما في 25 مارس 1957م بين كل من فرنسا وألمانيا الإتحادية وإيطاليا ودول البينيلوكس (هولندا، بلجيكا لوكسمبورغ) مثلا واضحا على قيام حركة الأسواق المشتركة ولقد دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في أول يناير 1958م[1].

خامسا: الاندماج الاقتصادي Economic Integration:

هذه هي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، إذ تتضمن بالإضافة إلى المراحل السابقة توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تجري في التداول عبر بلدان المنطقة المتكاملة، وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات. وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي التام أوالاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا إلى خطوات محددة للوصول إلى وحدة السياسية فعلية.

[1] المرجع السابق ص 58-59.

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي

جاءت النظريات المفسرة للتكامل بشكل متتابع ، حيث جاءت النظرية الإتحادية أولا ، وهي تعتبر من أقدم النظريات في مجال التكامل ، ثم أتت بعدها النظريات الأخرى كالنظرية الوظيفية ونظرية الإتحاد الجمركي.

أولا: النظرية الإتحادية الفيدرالية: تعد هذه النظرية من أقدم النظريات المفسرة للتكامل ، إذ تعد هذه النظرية على غير محدد في تفسير التكامل والمتمثل في القرار الحكومي للدول المتكاملة ، حيث تقرر السلطات العليا في كل دولة مصلحتها القومية كما يراها القائمون بالحكم التنازل عن أجزاء من عيادتها تتفاوت بحب كل حالة من أجل تحقيق مختلف منافع التكامل ، وذلك بعد حساب عقلاني رشيد النفقة والعائد من العملية التكاملية ، ويكون الهدف تعظيم المنافع في المجالات المختلفة التكامل وتقليل النفقات والخسائر إلى أقصى حد ممكن ، مع وضع آليات وأطر دستورية تتكفل بحل النزاعات والحفاظ على الأمن الجماعي القائم على تلك الترابط السياسي الدستوري بين الوحدات المتكاملة، بحيث يصبح معها حصول النزاعات والحروب أمرا مستبعدا[1].

وينصب التفكير أساسا حول إقامة دولة اتحادية، على إقليم تشع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد فيه بدرجة عالية من التشابك في المصالح ، وتتوفر فرص النجاح أمام هذا التحول في حالتين[2]:

1-الحالة الأولى: أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية شعور بأن المجتمع الإقليمي قادر فعلا على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية الاقتصادية ، يفوق ما تحققه الدول القطرية لوحدها.

2-الحالة الثانية: رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لتسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب بافي فئات المجتمع ، وتكون الفتات المتسلطة في البلدان المختلفة غير متفقة فيما بينها ومن ثم ترى الفئات الاجتماعية الرافضة لهذا الأمر أنه من المصلحة التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي .

ثانيا: نظرية الاتصالات: يرى أنصار هذه النظرية وفي مقدمتهم " كارل دويتش " أنه يجب التدرج في العملية التكاملية كبديل للتحول المفاجئ والمباشر إلى حلة الوحدة السياسية ، وذلك بدءا بالنواحي الأقل إثارة للخلافات ، والتي تساهم في تحفيز التكامل . كما ينبغي تجنب التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتتفرها من عواقب فقدانها سيادتها إلى دولة الإتحاد ، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدانها ما أمكن تحقيقه في الدول القطرية.

وقد أوضح كارل دويتش " الطريقة التي يتم بها تكثيف وزيادة المعاملات والاتصالات بين الدول في سبيل ضمان نجاح العملية التكاملية و يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضرورة وجود قطاع رائد تتمحور حوله عميلة التكامل.

---

[1] كمال مقروس، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الإقتصادي- دراسة مقانة بين التجربة الأوروبية و التجربية المغاربية** -، مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص الإقتصاد الدولي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،2013-2014، ص36.

[2] آسيا الوافي،**التكتلات الاقتصادية الاقليمية و حرية التجارة في اطر المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، 2006-2007، ص 08-09.

-وجود درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين الدول أطراف التكامل ، في جميع المجالات (الاقتصادية الاجتماعية ، الثقافية والأمنية).

- دور القوى غير الحكومية في خلق العديد من قنوات التكامل.

-ضرورة وضع شروط محلية وعالمية لتجاوز العقبات التي يمكن أن تعيق سير العملية التكاملية

-يجب أن تكون القوى الحاكمة مستعدة للتكامل مع هذه الشروط.

ثالثا: النظرية الوظيفية :

1-الوظيفية الأصلية: برزت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك من خلال كتابات "دافيد ميتراني" ، ونقطة الانطلاق في هذا التيار هي أن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع ، ومرد ذلك هو أنها توجد في رقعة جغرافية محدودة بينما حاجيات المجتمع تمتد إلى أكثر من ذلك المجال[1].

2- الوظيفية الجديدة: نظرا لما تعرضت له النظرية الوظيفية الأصلية من انتقادات تم تبني أفكار جديدة من قبل كل من "أرنست هاس"، "أميتاي ايتيزوني"، "وليندبرغ" "وكارل دويتش".

ويعتبر "ارنست هاس" من أهم منظري النظرية الوظيفية الجديدة ، وتستمد هاته النظرية بعض عناصرها من النظرية الوظيفية الأصلية ، إذ ترى النظرية بأن التكامل والاندماج يبدأ من مجالات سياسية دنيا أي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولكن لابد من التسييس التدريجي لعملية التكامل بانتقالها من ميادين سياسية دنيا إلى ميادين سياسية عليا ، كقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الإيديولوجية والرمزية ، ويكون هذا بانتقال الولاء من ولاء للدولة القومية إلى ولاء لهيئات جديدة وهي المنظمات الإقليمية والمحلية ، لنصل إلى انهيار الدول الإقليمية داخل دولة إقليمية واحدة ، كما تشدد النظرية الوظيفية الجديدة على دور النقابات والمجتمع المدني ومجموعات المصالح للدفع بمسار التكامل نتيجة للمنفعة التي تجنيها مما يجعلها تقف في وجه أية محاولة من السلطات السياسية داخل الدول لوقف مسار التكامل ، وعرف "ارنست هاس" التكامل بأنه العملية التي تتضمن تحولات الولاء والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات الدول القومية القائمة ، بل أنه يذهب إلى حد جعل عملية التكامل مرتبطة بربط النظام الدولي المقترح بالمستقبل ، ثم يقول : إذا فهمنا الوضع الحالي على أنه سلسلة من التفاعلات والتمازج بين عدد من الهيئات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية ، فإن على التكامل أن يحدد العملية التي يتم من خلالها زيادة التفاعل بهدف المساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية والهيئات الوطنية.

أما "ليندبرغ" فقد عرف التكامل على أنه: العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالها عن بعضها البعض ، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة (منظمة دولية مثلا)[2].

---

[1] كمال مقروس، مرجع سبق ذكره، ص 36-39.

[2] نقلا عن موقع : www.**tomohna**.net/vb/showthvead.php،تاريخ الاطلاع 2021/05/03، (11:27).

رابعا: نظرية الإتحاد الجمركي: لقد شهدت نظرية الإتحاد الجمركي ميلادها على يد الاقتصادي "جاكوب فينر" في كتابه الصادر عام (1950 م) ولقد عرف تحليله باسم "قانون فينر" للاتحادات الجمركية ، حيث تشكل نظرية الإتحاد الجمركى المضمون الأساسي للنظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي و لمجمل نظريات التكامل الاقتصادي والممارسات التكاملية خصوصا في الإطار الرأسمالي لأنها[1]:

–تدرس الوحدة الأساسية (الإتحاد الجمركى) للتكامل الاقتصادي بين الدول التي تجعل منها كيانا ما فوق وطني متميزا سواء على المستوى الوطني أو الدولي ، وهي في هذا تختلف جوهريا عن منطقة التجارة الحرة التي يمكن أن تتسع لتشمل أي عدد من الدول وربما العالم كله ، حسب ترتيبات منظمة التجارة العالمية في المستقبل.

–تعتمد الية السوق (الرأسمالية) قاعدة أو إطار لتحليل التكامل الاقتصادي أو المدخل التجاري دون إشارة تذكر سواء إلى دور الدولة أو إلى العامل الإنمائي.

وعلى الرغم من أن هناك آراء عديدة بخصوص الإتحادات الجمركية منذ البدايات الأولى لإنشائها في القرن السادس عشر وذلك من خلال كتابات كل من "أوجستن كورنو " (القرن 19) وكنوت ويكسل (في النصف الأول من القرن 20 م) ، إلا أن التحليلات النظرية بصدد الإتحادات الجمركية تركزت في النصف الثاني من القرن العشرين وذلك من خلال كتابات كل من "جاكوب فينر" "وموريس باي" ، و "هربرت جيوش" و طورها كل من "جيمس ميد" و "ريتشارد ليبسي" و "كلفن لانكاستر" وغيرهم.

ويستمد قانون " فينر" جذوره في التحليل النيوكلاسي للتجارة الدولية معبرا عنه بشروط نموذج "هيكشرأولين" "ساموبلسون" لنسب عناصر الإنتاج ، إلا أن "فينر" وضع فروضا أخرى إضافية وهي :

– افترض فينر في جانب الطلب عدم وجود إمكانيات الإحلال ، بمعنى أن جميع المرونات السعرية للطلب مساوية للصفر أي عديمة المرونة.

– افترض أيضا في جانب العرض خضوع الإنتاج لظروف النفقة الثابتة ، بمعنى أن جميع مرونات العرض مساوية للصفر أي عديمة المرونة.

وفي هذا الإطار فرق فينر بين قوتين متناقضتين ناتجتين عن قيام الإتحاد الجمركي:

1– أثر خلق التجارةTrade creation

عرف "فينر" أثر خلق التجارة على أنه الأثر الذي ينتج عن التكامل الاقتصادي اذا تسبب في نقل الانتاج من المنتجين الأقل كفاءة (ذي تكلفة مرتفعة) الى المنتجين الأكثر كفاءة (ذي تكلفة منخفضة) داخل الاتحاد الجمركي و هكذا فان هذا الانتقال يمثل توزيع أمثل للموارد مما يحقق زيادة في مستوى الرفاهية.

2– أثر تحويل التجارة Trade diversion

[1] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة –دراسة تحليلية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2010–2000)**، مذكرة مقدمة باستكمال متطلبات نيل الماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيصر بسكرة 2012–2013، ص 12.

هو الأثر الذي يؤدي إلى تحول تجارة دولة ما عضو في التكتل مع الدولة خارج نطاق التكتل الى دولة أخرى داخل التكتل (حتى وإن زادت تكلفة الأخيرة) و هو ما يعمل على تخفيض الرفاهية في العالم بسبب النخصيص غير الأمثل للموارد و تجاهل المزايا النسبية.[1]

المطلب الرابع: مزايا و مشاكل التكامل الاقتصادي

أولا: مزايا التكامل الاقتصادي

1- تقسيم العمل بين الدول المتكامل:

من أهم ما ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي هو تقسيم العمل بين الدول المتكاملة و ذلك على اساس من التخصص ، حيث تقوم كل دولة بانتاج السلعة التي تتميز في انتاجها بميزة نسبية ، ز هذا ما يؤدي الى قصر الانتاج على المنتجين الذين يتمتعون بالكفاية الانتاجية العالمية ، مما يزيد من ارباح هؤلاء المنتجين نظرا لالغاء الحوافز الجمركية.

2-اتساع السوق و اقامة المشروعات الانتاجية الكبيرة:

كذلك ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي اتساع نطاق السوق في الدول المتكاملة ، و اتساع حجم السوق يسمح بتحقيق وفورات الانتاج الكبير، و يقصد بوفورات الانتاج الكبير ما يتحقق بفضل اتساع نطاق الانتاج من تخفيض تكاليف النتاج و الارتفاع بمستوى الكفاية النتاجية.

3-حرية انتقال رأس المال و العمل:

كذلك يؤدي التكامل الاقتصادي الى حرية انتقال رأس المال و العمل من البلد الذي تقل فيه الانتاجية الحدية الى البلد الذي ترتفع فيه هذه الانتاجية ، وبذلك يكون انتقالرأس المال و العمل في مصلحة البلدين المرسلة و المستقبلة و بالتالي في صالح مجموع الدول الداخلة في التكامل حيث يتم استخدام عنصر العمل على أحسن وجه ممكن ، و يؤدي الى زيادة الدخل الفردي في كافة الدول المتكاملة.

4-القدرة على المساومة و التعامل مع التكتلات الاخرى:

من مزايا التكامل الاقتصادي انه يمنح الدول المتكاملة من القوة ما يجعلها قادرة على المساومة حتى تستطيع تحقيق مصالحها ، فالتكامل الاقتصادي يؤدي حتما الى تحكم الدول الأعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدة و القدرة على المساومة تؤدي الى تحسين كفاءة التبادل و التجارة مع الدول الخارجية ، حيث تستطيع الدول المتكاملة استيراد السلع الأجنبية بأسعار منخفضة مع امكانيتها على رفع أسعار سلعها الوطنية المصدرة للخارج .

5-ارتفاع معدل النمو الاقتصادي:

يؤدي التكامل الاقتصادي بصفة عامة الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة و يرجع ذلك الى ان التكامل الاقتصادي يؤدي الى وجود نوع من التفاؤل بالنسبة للمستقبل و من ثم زيادة اقبال المنظمين

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المشاركة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 141.

على الاستثمار الامر الذي يؤدي الى ارتفاع مستوى الدخل و زيادة الطلب على المنتجات ، كما أن التكامل الاقتصادي قد يساعد على جدب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج الأمر الذي يؤدي الى زيادة معدل الاستثمار في الدول الداخلة في التكامل ، فاتساع السوق و ما يستتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي الى زيادة الحافز على الاستثمار ، و لا شك أن زيادة معدل الاستثمار و اقامة المشروعات الاستثمارية الكبرى من شأنه أن يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي داخل الدول المتكاملة.

6- خلق فرص للعمالة في الدول المتكاملة:

لا شك أن ما يترتب على التكامل الاقتصادي من اتساع حجم السوق و زيادة الاستثمارات الوطنية و الأجنبية سيؤدي الى خلق فرص للعمالة داخل الدول المتكاملة في شتى الميادين ، و من ثم زيادة فرص العمل أمام الأيدي العاملة و الفنيين في كافة الدول الداخلة في التكامل ، و بالتالي القضاء على مشكلة البطالة في هذه الدول.

ثانيا: مشاكل التكامل الاقتصادي

لا يخلو التكامل الاقتصادي من العيوب والمشاكل تلقائيا عند قيام التكاملكما ينشأ البعض الآخر عند التنفيذ العملي لاتفاقية التكامل ، ومن أهم هذه المشاكل تذكر مايلي:

1- مشكل التعريفة الجمركية: إن من الضروريات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو إزالة الحواجز الجمركية مع الاتفاق مسبقا على وضع تعريفة جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي ، لكن من الصعب فرض تعريفة جمركية على مجموعة الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل التكامل وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة الدول التكامل فبعض الدول لا تقبل أن تفرض تعريفة موحدة تقل من الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية والبعض الأخر ترفض كذلك التعريفة الموحدة تزيد عن الرسم المعمول به قبل التكامل لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر ، كاستعمال المواد والسلع المستوردة كمواد أولية في صناعتها المحلية.

2- مشكل الحماية الجمركية: تنشا نتيجة اختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء واختلاف درجة نمو اقتصادياتها ، إذ أنه لكل صناعة ظروفها الخاصة ولكل دولة مستوى معين من النمو الاقتصادي يتطلب توجيه قدر من الحماية لمشاريعها ، وهنا تكمن الصعوبة في إقناع الدول الأعضاء بالتنازل عن هذه الحماية لمواجهة هذه المشكلة ، يمكن لكل طرف اختيار فترة انتقالية يتم خلالها تخفيض الرسوم وحصص الاستيراد واعانات المنتجين بصفة تدريجية وفي بعض الحالات تقدم تعويضات للمشاريع المتضررة من جراء رفع الحماية عليها.

3- مشكل توزيع إيرادات الجمارك: من المعروف أن إيرادات الجمارك تشكل مصدرا من مصادر دخل خزينة أي دولة ، بما أن التكامل يتطلب إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء فيه وكذا فرض تعريفة موحدة على الواردات الأجنبية ، فإن إيرادات الجمارك تقسم على كل دول الأعضاء حسب الطريقة المتفق عليها سواء حسب نسبة السكان ، أو كل دولة تأخذ إيرادات الجمارك الخاصة بها أو على أساس ما يستهلك من السلع المستوردة.

4- مشكل تنسيق السياسات الاقتصادية: أهم محطة في التكامل الاقتصادي في تنسيق السياسات الاقتصادية (الوحدة الاقتصادية) سواء تعلق الأمر بالناحية المالية أو النقية ، فبالنسبة للأولى توحيدأسعار الضرائب، أما الثانية فيتم تثبيت أسعار الصرف بين العملات ، والوصول إلى تنسيق السياسات الاقتصادية يؤدي إلى صعوبات منها تقليل إيرادات بعض الدول ، وزيادة إيرادات البعض الآخر، وكذلك يزيد من أعباءبعض المشاريع الإنتاجية وتخفيضها على البعض الأخر كما يهدد تنسيق السياسات هروب رؤوس الأموال إلى دول أخرى مما يزيد إلى الاختلال في موازين مدفوعاتها.[1]

المبحث الثاني: نظرة عامة عن الإقتصاد الإفريقي

تعد قارة إفريقيا من القارات التي تغيب فيها التنمية، نظرا لهشاشة بنيتها السياسية والاقتصادية وشيوع مظاهر الفقر والأمراض، إذ سنتناول في هذا المبحث عن واقع التنمية في إفريقيا والتطور الإقتصادي و الإجتماعي في إفريقيا و أخيرا أسباب أو عوامل غياب التنمية في إفريقيا .

المطلب الأول: واقع التنمية في إفريقيا:[2]

إفريقيا هي القارة التي تمثل 6% من سطح الكرة الأرضية، تغطي مساحة 304.15873كم2، وتضمّ 54 دولة، ويبلغ سكانها حوالي مليار شخص.

تزخر إفريقيا بمعدلات ضخمة في موارد النفط والغاز والمعادن، فهي موطن 54% من احتياطي البلاتين العالمي، و 78% من الماس، و 40% من الكروم، و 28% من المنغنيزيوم في حوالي 19 دولة، كما أنّ 46 دولة إفريقية لديها احتياطات من: النفط، الغاز، الفحم، ومعادن أخرى ،ويتوزع النفط بكمياتت مرتفعة جدا في كل من: نيجيريا والسودان والجزائر وليبيا ومصر وأنغولا، أما احتياطي الغاز فنجده بنسب كبيرة في كل من الجزائر ومصر، وبنسب أقل في نيجيريا وليبيا، إضافة إلى غنى العديد من الدول بمعدن الذهب المتوفر في كل من: مالي وغانا وإريتريا وإثيوبيا ورواندا وزامبيا وناميبيا وجنوب إفريقيا، إلى جانب وجود معادن أخرى تشكل ثروة ومصدرا مهما للطاقة على غرار اليورانيوم.وبذلك يتضح أنّ كل دولة إفريقية تختص بإنتاج مورد أو معدن معين، ولكن برغم كل هذه الموارد؛ فإن القارة تصنف من أفقر المناطق في العالم، وهذا ما يمكن رصده من خلال الرجوع إلى تقارير التنمية البشرية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

---

[1] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.

[2] نقلا عن موقع: http://www.investad.com/Portal/africa_addons/InvestAD_EIU_Africa_Report_2012_AR. تمت المعاينة يوم 2021/05/19 على الساعة: 22:55.

الجدول رقم (01): تصنيف بعض الدول الإفريقية قي مؤشر التنمية البشرية لسنة 2018:

السودان	نيجيريا	غانا	سويزيلاند	جنوب إفريقيا	الغابون	مصر	تونس	ليبيا	الجزائر	الدولة
167	158	140	150	116	110	108	96	94	83	المرتبة

المصدر: تقرير الأمم المتحدة لسنة 2018.

بالنظر إلى الجدول رقم (01): نجد أنّ الدول الإفريقية لم تستطع حجز مكان ضمن الدول ذات الدرجة المرتفعة من حيث التنمية البشرية، فأعلى مستوى للتنمية البشرية في إفريقيا احتلته الجزائر بالمرتبة 83، أما جنوب إفريقيا ونيجيريا، فهي في أسفل الترتيببرتبة 116 و15 على التوالي، وفي غالبيتها هي من أغنى البلدان في إفريقيا من حيث الموارد.ولم يتوقف الأمر عند ذلك فقط وإنما تجاوزه، فحسب الجدول فإن دول إفريقيا جنوب الصحراء تُصنف من أفقر الدول عالميا، فعدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر في تشاد مثلا يصل إلى 80%، ولكن السؤال المحير هو نيجيريا لأنها الدولة الأولى اقتصاديا في إفريقيا وعدد سكانها الفقراء يصلون إلى نسبة 42%.وهذا يعني أن الخلل ليس في النمو الاقتصادي، وإنما يرجعربماإلى التفاوت في التوزيع لأن نيجيريا بادرت بمجموعة من الإصلاحات لنظامها الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وقامت بإعادة هيكلة نظامها المصرفي الذي كان متأثرا جدا بالقروض، وتمكنت بفضل هذا من رفع متوسط النمو إلى 7% في مستوى الناتج المحلي الحقيقي منذ عشر سنوات تقريبا، بالإضافة إلى نمو القطاعات الأخرى بشكل متزايد، فكل من قطاعي الزراعة والخدمات يساهمان معا في الناتج المحلي الإجمالي، مثلما يساهم القطاع الصناعي الذي يهيمن عليه النفط، ولكن برغم هذه الإمكانات فإنّ الوضع الداخليّ الهش جعلها تعاني من عدة أزمات متعلقة بالتوزيع والشرعية، وهو ما عرقل تحقيق مشروع الألفية المتعلق بتقليص عدد الفقراء ونفس الأمر يتعلق بالجزائر ومصر. وعليه يمكن القول بأن العبرة ليست في امتلاك المورد وإنما في القدرة على استغلاله واستثماره فيما يسمح بتنمية وتطوير اقتصادات هذه الدول، وتحقيق الرفاهية والعيش الملائم لسكانها.

المطلب الثاني: تطور المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية في إفريقيا

تعيش إفريقيا مثلها مثل دول العالم الثالث تأخرا كبيرا في تنميتها الإقتصادية نظرا لضعف إمكانتها البشرية والمادية رغم إمتلاكها لثروات باطنية هائلة ومن بين مؤشرات التنمية التي يجب تطويرها في إفريقيا مايلي :

أولا: المتغيرات الإقتصادية

الجدول رقم(02): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بعض دول إفريقيا بين 2000 و 2021 (بالنسب المئوية)

السنوات / الدول	2017-2000	2018	2019	2020	2021
الجزائر	3.5	1.2	0.8	-6	2.9
مصر	4.3	5.3	5.6	3.6	2.5
المغرب	4.3	3.1	2.5	-7	4.5
نيجيريا	7.8	1.9	2.2	-1.8	2.5
جنوب إفريقيا	4.8	0.8	0.2	-7	3.1
أنغولا	12.5	-2	-0.6	-4	0.4
إثيوبيا	9	13	3.8	-0.6	2
شمال إفريقيا	4.1	3.9	3.7	-1.8	7.3
جنوب الصحراء	6.5	3.2	3.2	-1.9	3.4

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا خلال السنوات السابقة متقارب بين الدول الإفريقية وهذا راجع إلى ضعف الإنتاج في هذه الدول وتحتل مصر ونيجيريا أعلى نسبة نمو بين الإقتصادات الإفريقية فمصر كل عام تزيد نسبة نمو ناتجها المحلي ب5% وهذا راجع لسياسات الدولة الممصرية الهاددفة إلى تحسين الإنتاج ومع ظهور جائحة كورونا واصلت النمو بما نسبته 3.6% ومن المتوقع أن يكون النمو في عام 2021 بما نسبته 2.5% لتحتل مصر بذلك الصدارة في نمو الناتج المحلي في إفريقيا في السنوات الأخيرة، وتأتي باقي الدول الإفريقية بنسب متقاربة تتراوح بين 0.4% و3.5% سنويا. وتعتبر منطقة شمال إفريقيا عامة أكثر منطقة في إفريقيا نموا في ناتجها المحلي حيث يقدر هذا النمو مانسبته 4% سنويا رغم إنخفاضه سنة 2020 إلى 1.8-% وهذا راجع لتداعيات فيرووس كورونا على الإقتصاد العالمي، ومن المتوقع أن يواصل هذا النمو خلال السنة الحالية 2021 بما نسبته 7.3%. أما منطقة جنوب الصحراء يقدر نمو ناتها المحلي سنويا ما نسبته 3.2 سنويا وفي سنة 2020 شهد انخفاضا بنسبة 1.9-% راجع إلى تداعيات فيروس كورونا، ومن المتوقع أن يواصل النمو بما نسبته 3.4% في السنة الحالية 2021.

2- **التضخم:**

تعاني دول إفريقيا مثلها مثل دول العالم الثاث من مشكل التضخم في الإقتصادات المحلي و الجدول الموالي يوضح حجم التضخم في هذه الدول:

الجدول رقم (03): معدلات التضخم في بعض الدول الإفريقية (بالنسبة المئوية)

السنوات / الدول	2017-2000	2018	2019	2020	2021
الجزائر	4	4.3	2	2.4	4.9
مصر	-	14.4	9.2	5.4	7
المغرب	2.5	4.6	2.9	8.2	-
نيجيريا	11.5	12.1	11.4	13.2	16
جنوب إفريقيا	5.3	4.6	4.1	3.3	4.3
إثيوبيا	10.7	13.8	15.8	20.4	13.1
رواندا	5	1.4	2.4	8	2.5
أنغولا	20	19.6	17.1	22.3	22.3
شمال إفريقيا	-	12.6	8.8	11.9	14.2
جنوب الصحراء	10.7	8.4	8.5	10.8	9.8

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات صندوق النقد الدولي.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن معدلات التضخم في إفريقيا مرتفعة نوعا ما بسب ضعف الأداء الإقتصادي لدول إفريقيا وضعف الإنتاج المحلي، فهذه المعدلات تتراوح بين 5% و 15% ما عدا في دولة رواندا التي تمتلك أقل معدل للتضخم بنسبة متوقعة 2.5% سنة 2020 وهذا راجع إلى مستوى التطور الذي تشهده الدولة وارتفاع رفاهية المستهلكين ودخلهم. وتمتلك دول شمال إفريقيا مجتمعة متوسط معدل تضخم أكبر من دول جنوب الصحراء حيث تقدر ب 11.9% في المتوسط في شمال إفريقيا و 10.8% في جنوب الصحراء حسب إحصائيات سنة 2019 ومن المتوقع أن ترتفع هاته النسب في السنوات القادمة إن تواصلت الدول الإفريقية على الإعتماد على السياسات الإقتصادية الحالية .

الشكل رقم (01): منحنى تطور معدلات التضخم في إفريقيا

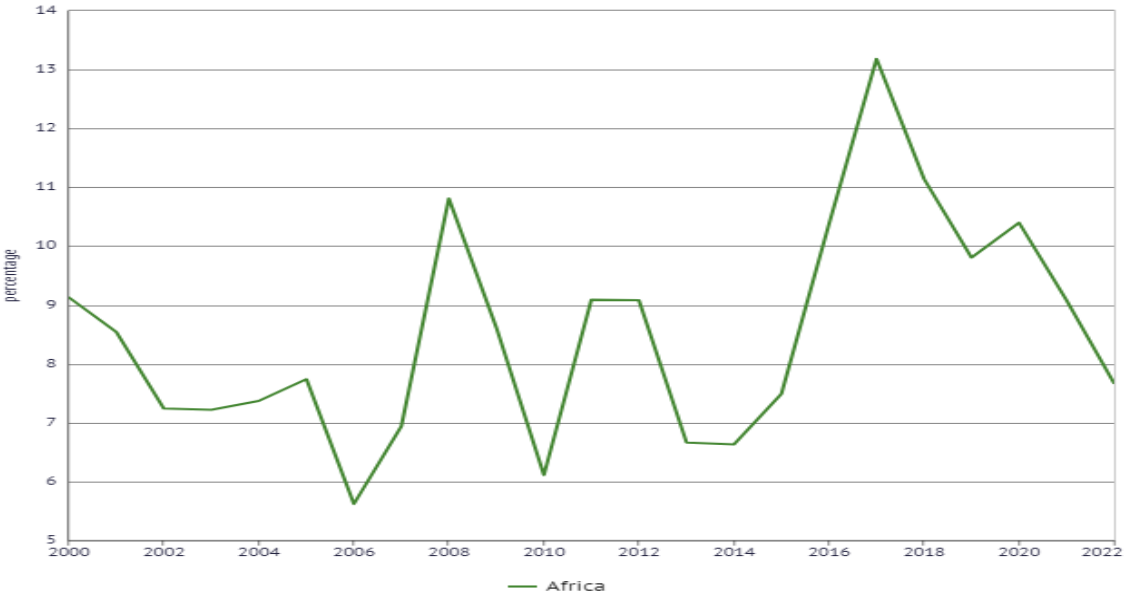

المصدر:www.dataportal.opendataforafrica.org

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن متوسط معدل التضخم في إفريقيا مر ب 3 مراحل وهي:

-المرحلة 1: من سنة 2000 إلى 2006 في هذه المرحة شهدت معدلات التضخم في إفريقيا إنخفاضا كبيرا إذ سجل نسبة 5.62% من مستوى الأسعار وهذا ما يعود بالإيجاب على الإقتصادات المحلية .

-المرحلة 2: من 2006 إلى 2017 في هذه المرحلة تميزت بفترات إرتفاع معدلات التضخم لتشهد أعلى قيمة لها سنة 2008 و 2017 بمعدل يقدر ب 10.8 و 13.1 على التوالي.

المرحلة 3: من 2017 الى 2021 شهدت هذه المرحلة إنخفاض متوسط معدل التضخم في إفريقيا بنسب كبيرة ومن المتوقع أن تسجل سنة 2022 ما نسبته 7.6% من التغير في مستوى الأسعار.

3- **الصادرات:** تشهد السنوات الأخيرة إنتعاشا كبيرا في الصادرات الإفريقية كما هو موضح في الشكل رقم(02)

الشكل رقم(02): تطور الصادرات في إفريقيا بين 1980-2020

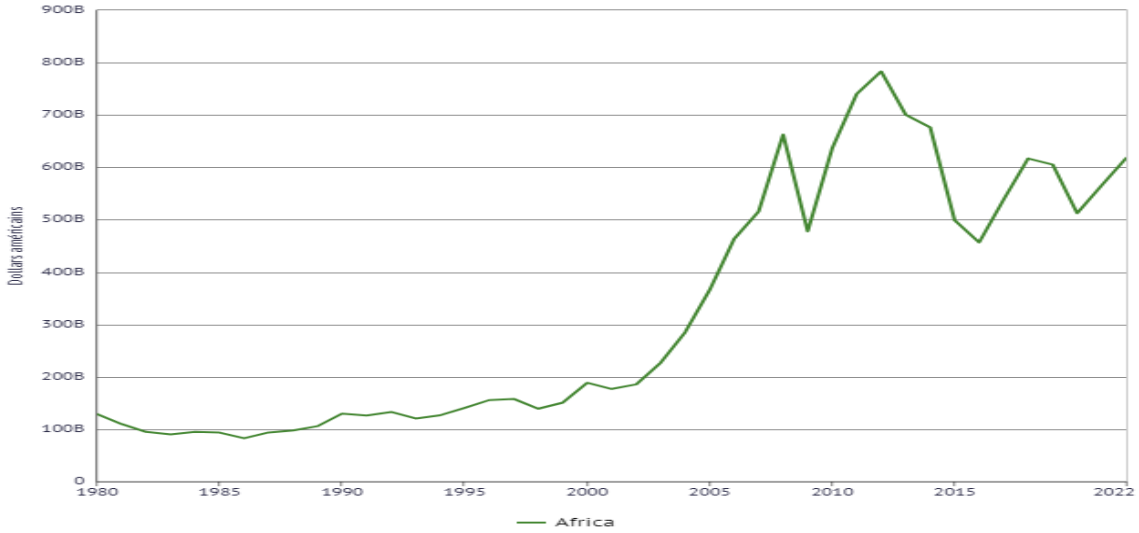

المصدر:www.dataportal.opendataforafrica.org

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ أن قيمة الصادرات الإفريقية شهدت إرتفاعا كبيرا من سنة 1980 إلى غاية سنة 2008 بسبب ظهور الدول النفطية كالجزائر ونيجيريا التي ساهمت في زيادة قيمة الصادرات الإفريقية حيث سجلت سنة 2008 662 مليار دولار أمريكي إلا أنه انخفضت سنة 2009 إلى 477 مليار دولار أمريكي بسبب الأزمة العالمية و تأثيرها على الإقتصاد العالمي، وارتفعت قيمة الصادرات إلى 783 مليار دولار سنة 2012 كأعلى قيمة لها في السنوات السابقة وهذا راجع إلى الإنتعاش الإقتصادي العالمي و إرتفاع أسعار النفط، وانخفضت قيمة الصادرات بعد سنة 2012 حتى 2016 لتسجل قيمة قدرها 456 مليار دولار. ومن المتوقع أن ترتفع سنة 2020 لتصل إلى قيمة 512 مليار دولار و 617 مليار دولار سنة 2022 بعد أن شهدت أنخفاضا كبيرا في سنة 2019 بسبب تداعيات فيروس كورونا.

4- **الواردات:** تشهد السنوات الأخيرة إرتفاعا في الواردات الإفريقية كما هو موضح في الشكل رقم(03)

الشكل رقم (03): تطور قيمة الواردات الإفريقية بين 1980-2022

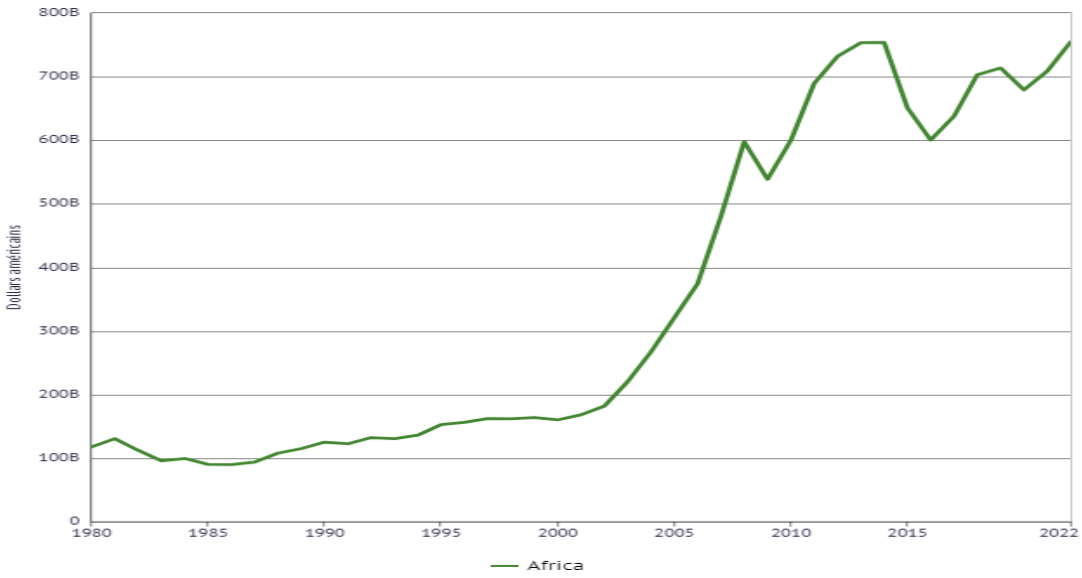

المصدر: www.dataportal.opendataforafrica.org

من خلال الشكل رقم(03) نلاحظ أن واردات إفريقيا في إرتفاع مستمر بسبب إزدياد عدد السكان وارتفاع مستوى الطلب لدى الدول الإفريقية وغياب الإنتاج والتنوع الإقتصادي وشهدت أعلى قيمة لها سنة 2014 ب 753 مليار دولار أمريكي، وسنة 2019 ب 713.5 مليار دولار ومن المتوقع أن تصل سنة 2022 إلى قيمة 754 مليار دولار.

5- الإستثمار:

تمتلك إفريقيا عدة إستثمارات أجنبية في القارة من مختلف دول العالم سواء دول أوروبية كفرنسا و بريطانيا و تركيا و دول أسيوية كالهند و الصين و الشكل الموالي يوضح أكثر 5 دول إمتلاكا للإستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم(04): أكثر 5 دول إفريقية إستقبالا للإستثمار الأجنبي المباشر سنة 2017 و 2018 (الوحدة بليون دولار).

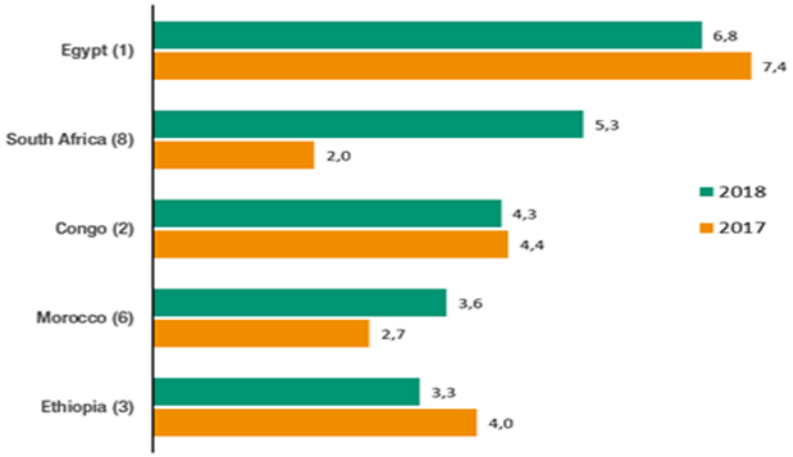

المصدر: www.unctad.com.

من خلال الشكل نلاحظ مصر تمتلك أكبر إستثمارات أجنبية مباشرة في إفريقيا بقيمة قدرت سنة 2018 ب 6.8 بليون دولار أمريكي بعدما كانت سنة 2017 تقدر ب 7.4 بليون دولار و تليها جنوب إفريقيا ب 5.3 بليون دولار ومن بعدها كل من الكونغو والمغرب و إثيوبيا ب 4.3 و 3.6 و3.3 بليون دولار على التوالي.
و ارتفعت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في شمال إفريقيا لتسجل قيمة 14 بليون دولار سنة 2018، فيما سجلت منطقة جنوب الصحراء قيمة 32 بليون دولار أمريكي.

ثانيا: المتغيرات الإجتماعية

1-عدد السكان : تعتبر قارة إفريقيا من أكثر القارات نموا في معدل السكان وثاني أكثر قارة عددا بعد قارة اسيا والشكل التالي يوضح نمو عدد السكان في إفريقيا من 2011 إلى 2020

الشكل رقم(05): نمو عدد السكان في إفريقيا 2011-2022

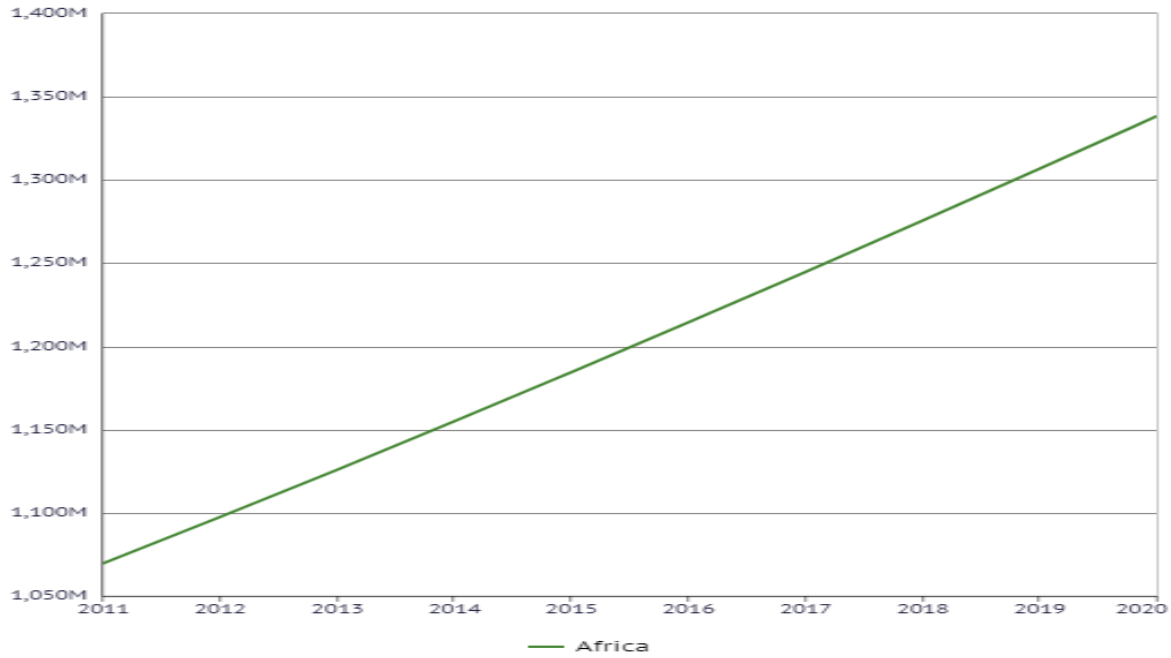

المصدر:www.dataportal.socialdataforafrica.com

من خلال الشكل رقم (05) نلاحظ أن نمو السكان في إفريقيا يشهد ارتفاعا كبيرا مع مرور السنوات ففي سنة 2011 كان عدد السكان تقريبا مليار و70 مليون نسمة واستمر في الإرتفاع و سجل في سنة 2019 عدد سكان يقدر ب مليار و 300 مليون نسمة و من المتوقع أن يصل عدد السكان سنة 2020 إلى مليار و 340 مليون نسمة تقريبا.

الجدول رقم(04): نمو عدد السكان حسب المناطق في إفريقيا (المليون نسمة):

السنوات / المناطق	2015	2016	2017	2018	2019	2020
شمال إفريقيا	187.1	190.4	193.6	196.8	200	203
جنوب إفريقيا	190.1	194.4	198.8	203.2	207.6	212.1
وسط إفريقيا	126.9	130.7	134.5	138.5	142.5	146.7
شرق إفريقيا	331	340.1	349.4	358.8	368.3	378
غرب إفريقيا	349.1	358.6	368.2	378	388	398.2

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن غرب إفريقيا يمتلك أعلى معدل نمو سكان وأكثرهم كثافة حيث قدرت الإحصائيات في سنة 2015 ب 349.1 مليون نسمة و تليها منطقة شرق إفريقيا ب 331 مليون نسمة و ثم منطقة جنب إفريقيا ب 190.1 مليون نسمة ثم منطقة شمال إفريقيا ووسط إفريقيا ب 187.1 و 126.9 مايون نسمة على التوالي، لتواصل هذه الأرقام في الإرتفاع مع مرور السنوات ومن المتوق أن تصل سنة 2020 إلى 398.2 في غرب إفريقيا كأعلى قيمة ن 398 مليون نسمة ثم تليها منطقة شرق إفريقيا ب 378 مليون نسمة.

المطلب الثالث: عوامل ضعف التنمية في إفريقيا:[1]

يمكن إرجاع عوامل غياب التنمية ومعيقاتها في إفريقيا إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

أولا: العوامل الداخلية:

تتمتع القارة الإفريقية بخصوصية من حيث البنية التحتية، تنوّع المناخ، كثرة الموارد، التركيبة السكانية، فهي تضمّ تكوينات مجتمعية مختلفة، وثقافات متعددة، تشتمل على لغات وعادات متنوعة، حيث تمّ استغلال هذه الاختلافات وتعبئتها داخليا.

1 – العوامل الطبيعية:

تعد القارة الإفريقية واحدة من أكثر القارات تعرضا للتغيرات والتقلبات المناخية، وهذا ما يتسبب في غياب القدرةعلى التكيف في العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسة في إفريقيا، مما ساهم في تفاقم حجم الأضرار والتحديات التنموية، كالفقر المدقع ومحدودية الحصول على رأس المال، بالإضافة إلى تدهور النظم الأيكولوجية، وبخاصّة الجزء الجنوبي من القارة، والذي شهد في السنوات الأخيرة أعقد الصراعات والنزاعات الداخلية بفعل غياب الأمن الغذائي والبحث عن الموارد، نتيجة تضرر القطاع الزراعي والفلاحي في عدة أجزاء من القارة، كإقليم دارفور بالسودان، مالي، الصومال، وغيرها منالمناطق التي تشهد حالة الجفاف والتصحر في ربوع القارة.

2–العوامل المجتمعية:

[1] نقلا عن موقع: http://www.investad.com/Portal/africa_addons/InvestAD_EIU_Africa_Report_2012_AR. تمت المعاينة يوم 2021/05/19على الساعة: 22:55.

إن غياب الدولة ومؤسساتها هو العامل الأساسي الذي يؤدي إلى غياب التنمية، والسبب راجع إلى العجز عن توفير الاستقرار السياسي، نتيجة فقدان دورها الأساسي المتمثل في تلبية مطالب المواطنين، وهذا ما يدفع بهم إلى التمرد والدخول في صراعات من أجل الحصول على الموارد نتيجة للتهميش والشعور بالإقصاء وتردي شرعية النظام السياسي، خاصة في الدول المتعددة الأعراق والإثنياتولعلّ أبرز مثال على ذلك: ما يحدث من صراعات داخلية في السودان، مثل نزاع دارفور: هو نزاع قائم على غياب الأمن الغذائي بالأساس، مما دفع بالقبائل غير العربية إلى التمرد نتيجة شعورها بالإقصاء والتهميش من حيث السياسات التنموية، والخلل في ذلك يعود إلى السياسات الاقتصادية الحكومية التي لم تكن في المستوى، وتميزت بالعشوائية، فبالرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 1995م إلى 2009م بعد اكتشاف النفط بالسودان، فإن حكومة الدولة لم تستطع الاستفادة من مداخيل صادرات هذا المورد بطريقة فعالة، نتيجة مواصلة اتباع النموذج الاقتصادي الرأسمالي نفسه الذي ساد أثناء حكم الاستعمار، كذلك دون إهمال تراجع وانخفاض الإنتاج الزراعي لصالح الإنتاج الصناعي.

فطبيعة الدولة الإفريقية، بحكم تاريخها الاستعماري، جعلها مجرد نسخة إفريقية لدولة المستعمر، حيث حافظت على مؤسساته نفسها التي تركها، وأبقت على نخبة سياسية مشبعة بثقافةٍ غربية، حرصت على تنفيذ مخططات التبعية، ومن ثم وسعت الهوية بين الفرد والدولة، وجعلته يبحث عن هويته وذاته بعيداً عنها، وهذا ما جعل العديد من الدول، على غرار بورندي وإفريقيا الوسطى وكينيا، تعاني من أزمة الهوية وانعدام الاستقرار السياسي.

وباستثناء تنزانيا، لم تتمكن دولة في شرق إفريقيا ووسطها من تحقيق التجانس العرقي، ففي الوقت الذي زاد فيه العداء العرقي في كينيا، نجحت تنزانيا في تحقيق التعايش السلمي بين المجموعات العرقية والدينية، فتعدد قبائلها، والذي بلغ ما يقارب الـ 100 قبيلة، لم يمنعها من تحقيق المساواة والتداول السلمي للسلطة، والتناوب على الحكم بين المسلمين والمسيحيين، وإنما جعل منها نموذجا للاستقرار السياسي والتعايش الديني في إفريقيا واستطاعت أن تعكس هذا النجاح السياسي والمجتمعي اقتصاديا، فاليوم تنزانيا أصبحت من أسرع الاقتصادات نموا في إفريقيا الشرقية، حيث بلغ معدل إنتاجها المحلي 6.9% في 2014، كما نجحت في تطوير اقتصاداتها التحويلية والصناعية. وحتى إن لم تنجح في تحقيق مراتب أعلى اقتصاديا وتنمويا بفعل تآكل بنيتها التحتية وارتفاع معدلات الفقر، فإن ذلك لن يعيق مسارها التنموي، ففي السنوات المقبلة ستكون في وضع أمثل لأن التحدي الرئيس ومشكلة الهوية وأزمة التوزيع تجاوزته، يبقى فقط مشكلة التكنولوجيا وتطوير البنى التحتية وتوفير فرص العمل والخدمات، وهذا ليس بالأمر الصعب عندما تتوافر الإرادة الحقيقية لبلوغ مستويات أفضل تنمويا.

3- العوامل السياسية:[1]

[1] خيري عبد الرزاق جاسم، التجربة الديمقراطية في موريتانيا دراسة في الإصلاح السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد 43، موريطانيا، 2020،ص 112.

إن السبب الرئيسي الذي أدى إلى تغييب عنصر «التنمية الاقتصادية» في القارة راجع إلى انشغال القوى السياسية بالسلطة بدلا من التركيز في مواضيع ومجالات التنمية الاقتصادية، فلتحقيق غرض الوصول إلى السلطة نفذت العديد من الأساليب من بينها: التمرد، العصيان المدني، الحروب الأهلية، الانقلابات العسكرية، وهذه الأخيرة تعد من سمات القارة الإفريقية، حيث كانت تتم الإطاحة بالأنظمة عبر الجيوش وباستغلال الضعف الاقتصادي كسبب لتنحية النخب التي لا تخدم المصالح العسكرية، وهذا ما ساد في كل من أوغندا في ديسمبر 1999م، وغينيا بيساو 2003م، ومصر 2012م، ومن هنا تظهر سيطرة المصالح الضيقة على حساب مصالح الشعوب ورفاهيتهم الاقتصادية، وتفشي الفساد ونخره لكل الأجهزة السياسية داخل الدول الإفريقية.

كما يمكن إرجاع سبب غياب التنمية الاقتصادية في إفريقيا إلى غياب أحزاب سياسية فعلية، لأن الواقع يؤكد أن استقرار النظم السياسية مرتبط بقوة الأحزاب وليس بطبيعة النظام الحزبي، فلا يهم إن كان أحاديا أو تعدديا، ما دام الهدف هو الوصول إلى السلطة، وتحقيق التداول، وتقديم البرامج والبدائل لإيجاد الحلول وتحقيق التنمية بمختلف مجالاتها.

اعتمدت معظم الدول الإفريقية على نظام الحزب الواحد استكمالا لمسيرة النضال الثوري للحزب الذي ساهم في تحرير البلاد من المستعمر، وبذلك أخذ على عاتقه اتباع الاستقلال السياسي بالتحرر الاقتصادي، ولكن لم تنجح تلك الأحزاب لا في تحقيق التنمية ولا في ضمان الاستقلالية وإنما حافظت على نهج المستعمر وفي الوقت نفسه حققت مصالحه بالوكالة.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى طبيعة الأنظمة السياسية الهجينة التي تحكم الدول الإفريقية حيث لم تعد ديكتاتورية ولا ديمقراطية في الوقت نفسه، بل حصرت الدولة في شخص الرئيس وحاشيته والمستفيدين منه، فلغرض الإبقاء على السلطة تم تبني حيلة تعديل الدستور للاستمرار في الحكم، إضافة إلى تزوير الانتخابات وتعديل النّظم الانتخابية وفق ما يتلاءم مع طموحات القادة والنخب، وهذا ما يستدعي تجديد نمط الثقافة السلطوية، وتبني الخيارات الديمقراطية لتجسيد سياسة التوافقات، وفتح المجال لتطوير البنى التحتية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

4- العوامل الاقتصادية والاجتماعية:[1]

إن أكبر معيقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا ترتبط بعدم توفر خريطة استثمارية متكاملة توضح مختلف الأنشطة في مجال الاستثمار، وكذا ضعف البنية التحتية للقارة الإفريقية وغياب المنشآت والمواصلات الحديثة، فبرغم التحسينات فلا تزال القارة بعيدة عن الوضع الأمثل، إلى جانب عدم الاهتمام الكافي بمستوى التدريب التقني والفني، وبالتالي غياب يد عاملة إفريقية مؤهلة.

إن مؤشر الفقر في البلدان الإفريقية أعلى بكثير مقارنة ببقية المناطق النامية الأخرى، حيث يقدر عدد الفقراء الذين يعيشون بدولارٍ واحدٍ في اليوم حوالي 46% من إجمالي سكان القارة، وهذا بالرغم من التحسينات

[1] الصادق محمود عبد الصادق، مقومات ومعيقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 21، 2011، ص383.

الكبيرة في نموّ الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لفقدان غالبية الشباب لوظائف ومصادر دائمة للدخل، فمن بين التحديات الاقتصادية التي تعانيها إفريقيا نجد انخفاض اليد العاملة في قطاعات النمو، وتمركز معظم العاملين في مجال الزراعة، ولكن نظرا للتقلبات المناخية فإن القارة عرفت انخفاضا في مستوى الإنتاج الزراعي، ومن ثم لم تتمكن من توظيف المواطنين ولا تحسين دخلهم الفردي في الوقت نفسه.

ويعود سبب تأثر الجانب الاقتصادي في القارة الإفريقية إلى غياب التجهيزات الملائمة للإنتاج الزراعي وعدم الاستفادة من فرص العولمة، وعدم اهتمام القادة السياسيّين في إفريقيا بتبني مشاريع التنمية الوطنية بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.

ثانيا: العوامل الخارجية:[1]

لا يمكن حصر المعيقات الخارجية للتنمية في الاستعمار التاريخي فحسب، فاليوم لم تعد إفريقيا مستعمرة أوروبية فقط، وإنما هي كذلك محلّ تنافس من قِبل أقطاب دوليةأخرى عبر الشركات متعددة الجنسيات وضغوط المؤسّسات المالية الدولية بفعل تراكم الديون على الدول الإفريقية، وبهذا أصبحنا نتحدث عن نمط إحتلاليحديث يتم بواسطة الغزو الثقافي والاقتصادي لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى.

لذا فإن إثارة المشكلات، وتعددية النزاعات والصراعات، ومحاربة الإرهاب، ما هي إلا استراتيجيات غربية لتوفير المواد الخام لصناعتها وتهيئة السوق لسلعها ومنتجاتها بقصد إبقاء دول القارة في استهلاك مستمر لمنتجات الشركات الغربية، أضف إلى ذلك أن الأطماع والاستراتيجيات والمخططات تزداد وتتسع كلما زاد الفقر والجهل والحروب داخل دول القارة الإفريقية.

أما مساهمة إفريقيا في التجارة الدولية فتقدر بنسبة 2% فقط مقارنة بآسيا وأمريكا اللاتينية اللتين تساهمان بـ 17% و 5% على التوالي، هنا يتضح فارق تهميش القارة الإفريقية من حيث التجارة الدولية وهي التي تشكّل نسبة 60% من دخلها إضافة إلى انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي إلى 15% فقط.

وانطلاقاً من ذلك يظهر أنّ كلا العاملين الداخلي والخارجي يساهمان في عرقلة المسيرة التنموية اقتصاديا في إفريقيا، فالبيئة الداخلية بطبيعتها وتركيبتها عمقت من أزمة القارة اقتصاديا زيادة على مخلفات الاستعمار الذي تسبب في تفكيك البنية التحتية للدولة وعطل نموّها وبالتالي أبقى الدول الإفريقية في مرحلة الإنتاج بدلا من التصنيع.

المبحث الثالث: تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تعيش القارة الإفريقية تحولا كبيرا في المجال الإقتصادي من خلال إنشاء منطقة للتبادل الحر من شأنها المساهة في انعاش القارة الإفريقية ومنحها عدة مزايا تمكنها من المنافسة على المستوى العالمي ومساهمتها في تطوير الإستثمار داخل القارة .وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى 4 مطالب المطلب الأول يتناول مفهوم منطقة

[1] خطاري ولد أحمد ولد أبيه: دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا، مجلة جامعة القدس المفتوحة والدراسات الإدارية والاقتصادية، ، العدد 03، جوان 2015، ص182.

التبادل الحر القارية الإفريقية، المطلب الثاني يتناول نشأة منطقة التبادل الحر القارية وأهدافها، والمطلب الثالث يتناول مبادئ منطقة التبادل التبادل الحر القارية الإفريقية أما المطلب الرابع و الأخير يتناول المزايا التي تمنحها منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية لدول القارة الإفريقية.

المطلب الأول: تعريف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كامل الدول الإفريقية (55 دولة)، تهدف هذه المنطقة إلى إزالة كافة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة البينية الإفريقية. وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع و الخدمات داخل القارة الإفريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي له 3 ترليون دولار. مايؤدي إلى إنشاء إتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريفة جمركية موحدة اتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج.[1]

المطلب الثاني : نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وأهدافها

أولا: نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

مر تطور منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية بمرحلتين أساسيتين هما :

1- مرحلة المفاوضات:

في جانفي 2012 بأديسابابا بأثيوبيا خلال القمة العادية الثامنة عشر للإتحاد الإفريقي التي عقدت تحت عنوان تعزيز التجارة البينية في إفريقيا أكدت دول الإتحاد الإفريقي على ضرورة المضي قدما نحو التكامل الإقليمي ومحاولة الوصول إلى لإنشاء إتحاد جمركي في القارة الإفريقية مرورا بمنطقة التجارة الحرة القارية كخطوة أولية تنفيدا لمعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الإقتصادية الإفريقية في 3 جوان 1991 التي تقضي إلى هدف رئيسي يتمثل في إنشاء إتحاد جمركي إفريقي بحلول العام 2035، وفقا لخطة إستراتيجية تقوم على 4 مراحل وهي:

أ- تعزيز المجموعات الإقتصادية الإقليمية داخل القارة.

ب- تأسيس إتحاد جمركي قاري.

ج- تطبيق سياسات قطاعية مشتركة.

د- إنشاء سوق مشتركة إفريقية.

وتمثل الهدف في هذه المرحلة في إطلاق المفاوضات لمنطقة التجارة الحرة القارية و إبرام اتفاقية تجارية شاملة من شأنها زيادة التجارة البينية في القارة الإفريقية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا والتغلب على الإعتماد على تصدير المنتجات الأساسية بالإضافة إلى حل مشكلة التحديات المتعلقة بتعدد وتداخل

[1] وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (المزايا و التحديات)، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 3، قالمة، 2020، ص 601.

العضوية والإسراع بعمليات التكامل الإقليمي والقاري. وكان الإنطلاق الفعلي لمفاوضات إنشاء منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية في 2015 من طرف الإتحاد الإفريقي كما أكد الإتحاد على ضرورة التعجيل في المفاوضات وتكليف رئيس دولة النيجر (مامادو إيسوفو) بالترويج لمشروع منطقة التبادل الحر القارية وضرورة احترام اجال التوقيع عليها.

2- مرحلة التأسيس والمصادقة :

بعد محادثات دامت 6 سنوات وخلال الدورة الإستثنائية للاتحاد الأفريقي في 21 مارس 2018 المنعقدة بالعاصمة الرواندية كيغالي تم اطلاق منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية وتوقيع الإتفاق المؤسس لهذه المنطقة الذي تم التوقيع عليه من طرف 49 دولة عضوا في الإتحاد الإفريقي وصادقت عليه 8 دول وتتطلب الإتفاقية إزالت ما نسبته 90% من التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء بهدف إستحداث سوق قارية موحدة مع حرية تنقل رجال الأعمال والمستثمرين وتسهيل إنشاء الإتحاد الجمركي القاري الإفريقي، وتطوير التجارة داخل القارة من خلال تنسيق السياسات التجارية وتحريرها.[1]

ثانيا: أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تتمثل الأهداف الرئيسية منطقة التبادل الحر الإفريقية حسب مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات للاتحاد الإفريقي فيما يلي:[2]

- خلق سوق موحدة للسلع والخدمات تسهل تنقل الأشخاص من جل تعميق التكامل الإقتصادي للقارة الإفريقية وفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في (إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة).
- تسهيل الإستثمارات المبنية على المبادرات و التطورات في الدول الإطراف والمجموعات الإقتصادية الإقليمية.
- إرساء الأسس لإقامة إتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة.
- تحسين القدرة التنافسية للدول الأعضاء داخل القارة في السوق العالمية.
- تشجيع وتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية المستدامة والشاملة والمساوات بين الأجناس.
- تشجيع الصناعة المحلية من خلال تنويع المنتجات وتنمية الزراعة داخل القارة.
- الإلغاء التدريجي للحواجز و الرسوم الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة داخل القارة.
- التحرير التدريجي لتجارة الخدمات و الإستفادة من تجارب بعض الدول داخل القارة.
- التعاون في مجال الإستثمار وحقوق الملكية الفكرية.
- التعاون في المسائل المتعلقة بالتجارة والمسائل الجمركية بهدف تيسير التجارة بين الدول.
- إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان استمراريتها.

المطلب الثالث: مبادئ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

---

[1] ياسين شكيمة، **دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا**، ورقة بحثية مقدمة ضمن يوم دراسي حول دور الجزائر في التكامل الإقليمي، 11 ديسمبر 2018، الجزائر، ص ص 4-5.

[2] وليد حفاف، مرجع سبق ذكره، ص ص 602-603.

تخضع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للمبادئ التالية :

1- تقودها الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي: أي أن هذه المنطقة تقودها مجموعة الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي وتتحكم في إدارتها هذه الدول وتضع القوانين الخاصة بها فيما يتعلق بالسياسات التجارية بين الدول الأعضاء داخل منطقة التبادل الحر الإفريقية.

2- المرونة والمعاملة الخاصة والتفاضلية: وتعني إعطاء الدول الأقل نموا داخل المنطقة مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيد الالتزامات ومن جانب اخر تعطي الحق للدول الأكثر نموا في معاملة الدول الأقل نموا بصورة تفضيلية واعطاء وقت أكثر واعفاءات جمركية أقل للدول الأقل نموا.

3- الشفافية والكشف عن المعلومات.

4- الحفاظ على المكتسبات.

5- معاملة الدولة الأولى بالرعاية: أي أن تمنح الدولة المستقبلة للسلع جميع المزايا التجارية المذكورة والمتفق عليها بين الدول داخل منطقة التبادل الحر الإفريقية على حساب الدول الأخرى الموجودة خارج التكل مثل التعريفات الجمركية المنخفضة ...الخ.

6- المعاملة الوطنية: الذي يمنح المنتجات والخدمات الأجنبيةالمستوردة من الدول داخل منطقة التبادل الحر القارية حق المساواة في النفاذ للأسواق مع مثيلاتها الوطنيةأي معاملة المنتجات مثل المنتجات المحلية في السوق المحلية.

7- مبدأ المعاملة بالمثل: هو أداة توازن بين أطراف العلاقات القانونية الدولية باعتباره يهدف إلى إقامة علاقة بين الحقوق والالتزامات أي أنه يجب على الدول داخل منطقة التبادل الحر القارية المحافظة على حقوقها والتزاماتها اتجاه الدول الأعضاء فيما يخص السياسات التجارية خاصة تلك المتعلقة بالتعريفات الجمركية والغير الجمركية.

8- توافق الآراء في صنع القرار: أي توافق إرادات الدول و صناع القرار داخل التكتل من أجل إنجاح سير التكتل والبحث عن تطوير هذا الإندماج ليصبح أكثر تكاملا وتجانسا وتماسكا[1].

المطلب الرابع: مزايا وفرص منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

لا شك أن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيوفر العديد من المزايا والفرص الاقتصاديات الدول الإفريقية إذا آمنت تلك الدول بتجسيدها على ارض الواقع وسعت إلى تذليل كل العراقيل والصعوبات التي ستواجهها، لتصبح أحد المحركات الرئيسية لخلق النمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة. وتشمل تلك المزايا والفرص فيما يلي:

[1] المملكة المغربية، مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، القانون رقم 19.11، المؤرخ في 21 مارس 2018، المتعلق بالإتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الجريدة الرسمية، رقم 19، الموافق ل24 يونيو 2020، المادة 6، ص ص 6-7.

دخلت اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ في 30 ماي 2019، بعد أن صادقت عليها 23 دولة إفريقية، وهو ما تخطى النصاب القانوني المطلوب 22 دولة لتصبح بذلك أكبر اتفاقية الأسواق التجارة الحرة في العالم، بعدد مستهلكين يصل إلى 1.2 مليار نسمة، ويناتج إجمالي محلي يتخطى 3.4 تريليون دولار، ما يمثل (3%) من الناتج الإجمالي العالمي.

وتهدف هذه الاتفاقية على ضرورة إلزام الدول الأعضاء بها على خفض الرسوم الجمركية بين الدول الأفريقية بما يقارب % 90، بحيث يؤدي ذلك إلى خفض أسعار السلع وسهولة الإجراءات الروتينية التي تؤدي إلى ضياع الكثير من الوقت بين البلدان الإفريقية، على أن تحصل الدول على خمس سنوات كفترة تهيئة التحقيق هذه النسبة، بينما الدول الأفريقية الأقل نمو فقد حصلت على 10 سنوات كفترة تهيئة للوصول إلى تلك النسبة.

ومن المتوقع أن تصبح منطقة التجارة الحرة القارة الإفريقية لعبة تغيير جديدة لأفريقيا ومحركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة تماشيا مع أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 (AU) من أجل "إفريقيا التي نريد "وجدول أعمال الأمم المتحدة 2030، من خلال إلغاء التعريفات وإزالة الحواجز غير التعريفية، ومن المتوقع أن تتصدى اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا (FCFTA) لفتح الأسواق الأفريقية ودعم خلق بيئة أعمال مواتية للتجارة البينية الأفريقية.

وتشكل نسبة التجارة البينية الأفريقية حاليا ما يقارب 17%، وهي نسبة ضعيفة للغاية إذا ما قورنت ب 59% في قارة آسيا، و69% في أوروبا، وكما يتضح من الشكل رقم (06) فإن 83% من تجارة القارة تذهب إلى خارجها، مما يعني أن بلدان العالم الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين في المستفيد الأكبر من صادرات وواردات الدول الأفريقية، لذا تأتي اتفاقية التجارة الحرة القارية لتقديم مزيدا من العون للدول الأفريقية نحو تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي، إذ يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن هذه الاتفاقية سوف تزيد حجم التجارة البينية الأفريقية بنسبة تتراوح بين 15% أو (50 مليار دولار) و 25% أو (70 مليار دولار) بحلول عام 2040 وهذا فقط بسبب إزالة التعريفات، وإذا تم تنفيذ التجارة البينية بشكل جيد فيمكن أن تشكل ما يصل مابين 40% إلى 50% من الصادرات بحلول عام 2040 بزيادة عن النسبة الحالية البالغة 17 في المائة، ومع ذلك فإن الاختبار الحقيقي لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية الكبرى سيكون مدى سرعة قيام البلدان الأفريقية بتسريع تنويع الصادرات وتطوير المنتجات، وجعل التجارة أكثر شمولا.

الشكل رقم (06):التجارة البينية بين دول إفريقيا و العالم مقارنة بالقارات الأخرى

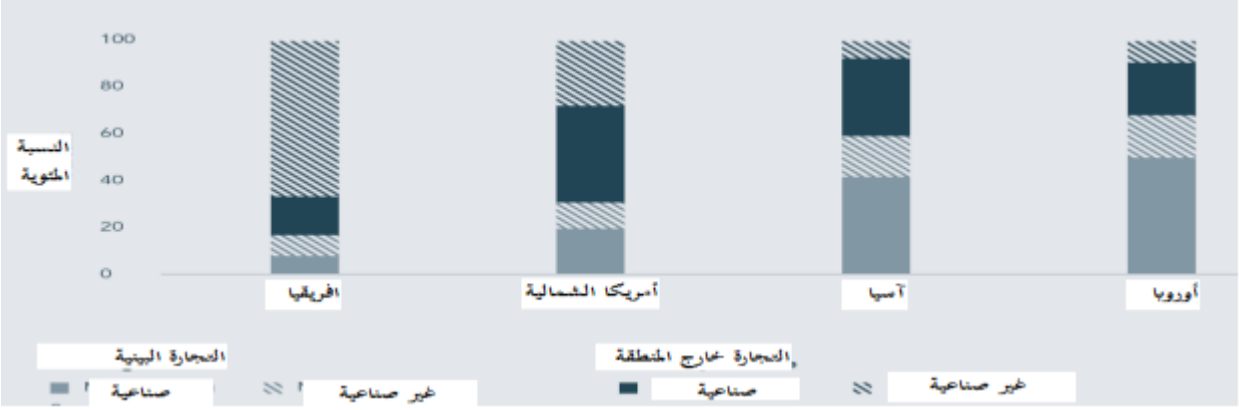

المصدر: www.brookings.edu

وقد تبين أن السلع المصنعة في التجارة الأفريقية البينية لا تساهم سوى ب 42%، بينما تنخفض القيمة إلى 15% فيما يتعلق بالعالم الخارجي، الأمر الذي يعني أن القارة لا تساهم بنسبة كبيرة في سلاسل الإنتاج العالمية، ويشكل نصيب أفريقيا من الصادرات الإجمالية في تدفقات التجارة العالمية 4.3% مما بعد كذلك في غاية الانخفاض مقارنة بالأقاليم الأخرى، ويواجه المصدر الأفريقي معدلات حماية جمركية مطبقة على المواد غير الزراعية تبلغ في المتوسط 7.8%. وهي أعلى مما يواجه نفس المصدر عندما يقوم بالتصدير إلى أوروبا أو الولايات المتحدة، وتقوم التجارة فيما بين الاقتصادات الرئيسية لأفريقيا التي لا تتبع نفس المجموعة الاقتصادية الإقليمية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وبالتالي يمكننا القول أن هذا الواقع التجاري بين الدول الأفريقية يتطلب ببساطة فعل الكثير من أجل التوصل إلى إطار يتيح تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية وألية قائمة على القواعد من أجل تنفيذ العقود وفض المنازعات الزواي، 2019)، وقد جاءت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتقديم فرص جديدة لتبادل المنتجات الصناعية من خلال التجارة البيئية الإفريقية، حيث يتوقع أن ترتفعنسبة تبادل في المنتجات الصناعية ما بين 25% أو (36 مليار دولار) و 30% أو (44 مليار دولار) في عام 2040، وستكون كل من المنسوجات والملابس والجلود والخشب والورق والمركبات ومعدات النقل والإلكترونيات والمعادن المستفيد الأكبر من غيرها من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بينما سترتفع منتجات الطاقة والتعدين بنسبة تتراوح ما بين 5% أو (4.5 مليار دولار) و 11% أو (9 مليارات دولار) بحلول عام 2040.

كما يتوقع أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إمكانات خاصة للمنتجات الزراعية، ففي عام 2015 أتفقت البلدان الأفريقية حوالي 63 مليار دولار على واردات الأغذية وإلى حد كبير كان مصدرها من خارج القارة ، وتتوقع دراسات النمذجة للجنة الاقتصادية لأفريقياأنه بحلول عام 2040 ستزيد اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا التجارة البينية الأفريقية في المنتجات الزراعية بنسبة تتراوح بين 20% أو(9.5 مليار دولار) و30% أو (17 مليار دولار) مع تحقيق أعلى المكاسب في السكر والخضروات والفواكه والمكسرات والمشروبات ومنتجات الألبان. ومن المتوقع أيضا أن تساعد الاتفاقية من التوسع في الوصول إلى الأسواق الخارجية سواء على

الصعيدين الإقليمي والدولي وبالتالي توليد إيرادات إضافية للدولة مع زيادة دخل المزارعين وتوسيع قدراتهم على الاستثمار في القطاع الزراعي.[1]

[1] وليد حفاف، مرجع سبق ذكره، ص ص 609-611.

خلاصة الفصل:

يتحقق التكامل الإقتصادي لمجموعة من الدول عند المستوى الذي يتناسب وظروفها الإقتصادية الاجتماعية والسياسية، لذلك ينبغي عند الشروع في إجراءات الدخول في تكامل أو اتحاد إقتصادي أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة الخصائص الإقتصادية للبلدان الراغبة في التكامل، وأن توضع مسبقا مجموعة الأهداف التي ينبغي الوصول إليها، والنتائج التي سيتم الوصول إليها ينبغي أن تأثر إيجابا على كل دولة داخل هذا التكامل بالتساوي، وأن تحقق نتيجة مرضية تنبثق عن الغرض الذي جاء من أجله هذا التكامل، وذلك بغض النظر عن الشكل الذي قام به هذا التكامل سواء كان يقوم على الشروط التقليدية، أو الشروط الحديثة للتكامل، فرغم كل الاختلافات النظرية والتطبيقية للتكامل الإقتصادي ما يزال جوهر هذا المصطلح يحمل معنى راسخ لا يحيد عن التحرر الإقتصادي والانفتاح نحو العالم الخارجي، والتعاون من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني والعالمي.

وقد أشرنا في هذا الفصل إلى تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مع تبيان طبيعة الإقتصاد الإفريقي والمشاكل التي يعاني منها، مع تأكيد على أن هذه المنطقة هي السبيل لتطوير إفريقيا وذلك لما تمنحه من فرص لدول القارة ومحاولة معالجة التحديات التي ستواجه هذه المنطقة في ظل الإقتصاديات الإفريقية.

الفصل الثاني: عموميات حول الإقتصاد الجزائري

المبحث الأول: التطور التاريخي للإقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: الإصلاحات الإقتصادية و الإنفتاح على إقتصاد السوق

المبحث الثالث: إمكانيات الجزائر و خصائصها الإقتصادية

تمهيد

تقع الجزائر شمال قارة إفريقيا وهي أكبر دول القارة من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها حوالي 2.381.741 كم ، اقتصادها كغيره من اقتصاديات باقي الدول لديه خصائص معينة و أيضا نقاط قوة و نقاط ضعف ، فهو اقتصاد غني بالثروات من نفط وغاز و المعادن و غيرها من الخيرات ، أما أكبر نقطة ضعف يعاني منها في كونه اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات.

مر الإقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة مراحل سعيا وراء تحقيق التنمية و النمو ، ساهمت هذه المراحل في تغيير القرارات و الأنظمة فتبنت الدولة المخططات التنموية ثم تحولت من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

وقوع الدولة في الديون و تعثرها عن السداد دفع بها لإقامة إتفاقيات مع صندوق النقد الدولي نتج عن هذه الأخيرة تبعية إقتصادية و إضطرابات إجتماعية من فقر و بطالة و تدهور للقدرة الشرائية للمواطن.

وعلى الرغم من خصائصه و جل المراحل التي مر بها يحاول الاقتصاد الجزائري الإندماج في الإقتصاد العالمي وتبني سياسات جديدة من أجل التنمية و مسايرة الظروف التي تفرضها العولمة.

وقد تم تقسيم الفصل إلى 3 مباحث هي:

- المبحث الأول يتناول التطور التاريخي للإقتصاد الجزائري
- المبحث الثاني يتناول الإصلاحات الإقتصادية التي شهدتها الجزائر والإنفتاح على إقتصاد السوق
- المبحث الثالث يتحدث عن إمكانيات الجزائر وخصائصها الإقتصادية.

المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري

مر الإقتصاد الجزائري بعدة محطات مند الإستقلال، حيث طرأت عليه عدة تحولات منذ الإستقلال إلى تبني النظام الإشتراكي ثم النضام الرأسمالي وتبني سياسات إقتصادية مرورا بمرحلة التنمية اللامركزية.

المطلب الأول: الإقتصاد الجزائري غداة الإستقلال 1962

لقد ورثت الجزائر منظومة اقتصادية خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي ، كانت عام 1962 ما يقارب 85 % من الصادرات موجهة إلى فرنسا و كانت 80 % من الواردات تأتي منها.[1]

قامت الدولة باتخاذ أول إجراء و هو اعلان املاك المعمرين " دون مالك " و قررت حضر جميع الصفقات التي تمس الأملاك دون مالك و ذلك بغية اجتناب تحويل قيمتها إلى فرنسا و وضع حاجز لهروب رؤوس الأموال.[2]

أما من الناحية الاقتصادية فقد ترك الاستعمار اقتصادا عديم القاعدة الصناعية ، فقد توقف الإنتاج في الكثير من الوحدات الصناعية بسبب مغادرة 9/10 من المستوطنين المشرفين على المصانع إضافة إلى تهريب الأموال إلى الخارج و المقدرة ب 110 مليار فرنك و التهرب من تسديد 20 مليار فرنك كدين مما تسبب في إخلاء الخزينة و امتناع البنوك الأجنبية من تقديم قروض و تمويل المشاريع.

إضافة إلى تخريب المؤسسات الصناعية و الطرق و تدمير 8000 قرية و حرق 3000 هكتار من الغابات و سلب و قتل الماشية فالتنمية الاقتصادية غداة الاستقلال كانت وفقا للمنهج الاشتراكي حسب توجهات مؤتمر طرابلس الذي ركز على التخطيط الاقتصادي للموارد الجزائرية و التسيير الاشتراكي للمؤسسات مع التصنيع الشامل ، فتحقيق التنمية المتوازنة بين كل فروع الاقتصاد في كل مناطق الدولة ببناء المجتمع الاشتراكي و قبل أن تشرع الدولة في التغطية قامت بعدة إجراءات منها:

- تأميم أراضي المستعمرين و تطبيق النظام الذاتي طبقا للمرسوم 1963.
- تأميم البنوك و إصدار العملة الجزائرية سنة 1963.
- إيجاد خلطة سياسة حاكمة تخضع لمصالح الشعب بعين الإعتبار و إنشاء مؤسسات وطنية هامة كما ظهرت شركات وطنية من أبرزها شركة سوناطراك سنة 1963 ، كما كان التمييز للصناعات التقليدية إضافة إلى كل ذلك تأميم المتجر سنة 1966 وكان قد سبقه اتفاقات بترولية جديدة في سبتمبر 1965.
- تأميم المناجم سنة 1966 ، بالإضافة إلى تأميمات أخرى كما قامت بعدة تنظيمات داخلية.

إن اختيار الاشتراكية جاء في العديد من النصوص السياسية ابتداء من مؤتمر الصومام 1956 الذي أعطى الإشارة على التسيير الذاتي للمؤسسات ، ويتأكد الاتجاه نحو الاشتراكية بعد مؤتمر الصومام في جميع المواثيق الوطنية ، إبتداء من ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962 ، وميثاق الجزائر 1964 ،

[1] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993، ص 22.

[2] المرجع السابق، ص 23

والميثاق الوطني 1976 و الذي ترتكز أطروحاته حول التصنيع في الفصلين المتعلقين ب " الثورة الصناعية " و " الأهداف الكبرى للتنمية "

أولا- ميثاق طرابلس 1962:

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962، وينص هذا المشروع على أن:"التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل كوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية ، ولهذا الغرض ، توفر الجزائر إمكانات ضخمة للصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب ، وفي هذا المجال ، يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة ، ويجب أن لا تساهم الحكومة في إقامة قاعدة صناعية لصالح البرجوازية المحلية على غرار ما حدث في عدة بلدان لاسيما عندما تستطيع أن تضع حدا لتنميتها باتخاذ إجراءات ملائمة".

من هذا البرنامج يمكن أن نستخلص ما يلي:

- إن التنمية الحقيقية للبلد تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية وهذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلد.
- ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي ، بمعنى منتجات الصناعة القاعدية تكون متجهة لتلبية احتياجات القطاع الزراعي.
- ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية لعدم قدرة رأس المال الخاص على القيام بهذه المؤسسات.

ثانيا- ميثاق الجزائر1964:

قامت به جبهة التحرير الوطني وتبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964 ، ونص هذا الميثاق على أن السياسة الاقتصادية للبلاد يمكن إدراجها في النقاط التالية:

- خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.
- توفير مواد الاستهلاك المحلي ، وهذا يعني تخفيض استيراد مواد الاستهلاك وزيادة تصدير المواد نفسها ، ونتيجة لهذا العمل يجب أن تظهر أيضا في تمهيد وسائل جديدة للإنتاج الفلاحي ووضع قاعدة لتطويرها.
- إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة في الجزائر ، غير أن إقامة مثل هذه المجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة.[1]

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية الجزائرية بين 1967- 1979

في المرحلة الممتدة بين أواخر 1966-1980 إتسم الإقتصاد الجزائري بنظام مركزي موحد في جميع القطاعات الإقتصادية ، ومعتمدا على التخطيط المركزي في تحقيق التنمية الإقتصادية ، حيث حددت أهدافها في تلك المرحلة حسب منظار السلطة في[2]

---

[1] لربيي محمد، سفير لخضر، "الاصلاحات الاقتصادية و أثرها على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس علوم اقتصادية، جامعة سعيدة، 2008-2009، ص04.

[2] المرجع السابق، ص 06.

1-تحقيق مستوى معيشي ملائم للعمال و ذلك برفع إنتاجية العمل ، وتحقيق التوازن بين المدينة والريف ، إلى جانب التوازن بين مختلف الأقاليم المكونة للدولة ، وكذلك تخصيص موارد الاستثمار للقطاعات التي قد تساعد على تلبية تلك الحاجات الأساسية.

2-تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم الاستقلال المالي.

3-بناء اقتصاد حديث يمكن أن يواكب اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى.

هذه الأهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها الدولة الجزائرية في تلك الفترة دفع إلى إجراء تعديلات في مجالات معينة وإتباع سياسات جديدة ، ذلك بالاعتماد على أسلوب التخطيط المركزي ، والقيام بمخططات تنموية متوسطة الأجل ، هذا ما يجعل من هذه المرحلة تتميز بكونها مرحلة المخططات , حيث شهدت ثلاثة مخططات تنموية ، مخطط ثلاثي ، والمخططين الرباعيين الأول والثاني. وإتسمت كذلك هذه المرحلة بتزايد تدخل الدولة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية لضمان تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: المخطط الثلاثي 1967/1969

يعتبر المخطط الثلاثي 1967-1969 اول مخطط للتنمية في الجزائر بعد الإستقلال ، و به دخلت البلاد مرحلة جديدة مليئة بالطموح الكبير لتحقيق تقدم إقتصادي و اجتماعي كبير. و لم يكن تطبيق التخطيط قبل هذا التاريخ ممكنا نظرا لعاملين:

عامل حداثة عهد الجزائر بالاستقلال الذي تحصلت عليه قبل خمس سنوات فقط.

عامل انعدام توفر الشروط الموضوعية التي تعطي الدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية.[1]و يمثل هذا التخطيط بالنسبة للدولة عملية حصر للإمكانيات البشرية و المادية للمجتمع من أجل خلق قدرات عمل جديدة في أجال محددة و هي بمثابة فترة زمنية معينة يلتزم فيها المجتمع بتحقيق تلك الاستثمارات في أوقاتها وقد تكون تلك الفترة سنة إلى ثلاث سنوات ، و يكون المخطط حينئذ قصير الأجل ، أو ثلاث سنوات إلى سبع و يكون المخطط متوسط الأجل ، وما بعدها ، و يسمى المخطط بطويل الأجل.[2]

لقد تركزت إستثمارات هذه الخطة في المجالات الصناعية الأكثر أهمية والضرورية لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الصناعية ، وخصص لهذا الغرض مبلغ 11,081 مليار دج كاستثمار في هذه الخطة ، لكن ما نفذ خلال هذه المرحلة بلغ 9,124 مليار دج.[3]

و الجدول التالي يوضح لنا ذلك:

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، "سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 160.

[2] المرجع السابق، ص 162/161.

[3] لربيبي محمد، سفير لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الجدول رقم(05): هيكل الاستثمارات في الخطة الثلاثية 1969/1967 الوحدة: مليار دج

القطاعات	الاستثمارات المخططة		الاستثمارات المنفذة و معدل التنفيذ	
	المبلغ	النسبة%	المبلغ	معدل التنفيذ
الصناعة	5.400	49	4.750	87
الفلاحة	1.869	17	1.606	85.9
القاعدة الهيكلية	1.124	10	855	76
السكن	413	3.7	249	60.2
التربية	912	8.2	704	77
التكوين	127	1.1	103	71.6
السياحة	285	2.5	177	60
الشؤون الاجتماعية	295	5.6	229	76
الادارة	441	4	304	70
استثمارات مختلفة	215	1.9	147	70
المجموع	11.081	100	9.124	82

المصدر: لريبي محمد، سفير لخضر، الاصلاحات الاقتصادية و أثرها على الاقتصاد الجزائري،(مذكرة ليسانس)، علوم اقتصادية، جامعة سعيدة، 2009/2008، ص7.

ويتضح من هذا المخطط أنه مخططا قصير الأجل من خلال البيانات المدرجة في الجدول أعلاه ، حيث نلاحظ أن الأهمية الأولى أعطيت للصناعة إذ حضيت بنسبة 49 من مجمل الاستثمارات المخططة أي بمبلغ 5.400 مليار دج ، لكن مجموع ما نفذ منها ما نفذ كان 4.750 مليار دج أي % 87 من مبلغ الصناعة المخطط ، وبفارق كبير جدا تأتي الزراعة في المرتبة الثانية من حيث مبالغ الاستثمار المخطط والمقدر ب 1.869 مليار دج بنسبة 17% وهذا ما يوضح التوجه الإنمائي الذي اختارته الجزائر وهو التصنيع من أجل إرساء قاعدة صناعية ترتكز عليها أهداف المخططات اللاحقة ، أما بالنظر إلى مجمل الاستثمارات المتبقية فنلاحظ أنه لم يكن هناك تركيز كبير عليها و ذلك بسبب أن البلاد كانت قد خرجت من فترة استعمارية وتحتاج إلى قاعدة قوية ترتكز عليها ألا وهي الصناعة.[1]

[1] المرجع السابق، ص 07.

ثانيا: المخطط الرباعي الأول 1970/1973[1]

وهو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة و ركز على هدفين اساسين هما : تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي؛

– جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية الاقتصادية.

إضافة إلى هذين الهدفين إهتم هذا المخطط بتنمية الريف بهدف التوازن بين المناطق الريفية والمدن. *والملاحظ أن حجم الاستثمارات المسجلة خلال هذا المخطط تظهر مرتفعة وموزعة على مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية وعلى مختلف المناطق الجغرافية من التراب الوطني بهدف الوصول إلى مستوى عالي من التقدم الاقتصادي.

إن حجم الاستثمارات الثقيلة في هذا المخطط قد ارتفعت عما كانت عليه في المخطط الثلاثي ، ويظهر ذلك بوضوح في البرامج الاستثمارية المحددة التي ترتفع تكاليفها الى 68.56 مليار دج ، والسبب في ذلك هو أن الدولة قررت إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات ، الفروع الميكانيكية ، وذلك لتقوية الصناعة التي انتهجتها الجزائر التي توفر شروط التكامل الاقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها.

رغم الأولوية والسرعة التي يراد بها تطوير القطاع الصناعي فإن الزراعة لم تهمل فقد زادت في هذا المخطط عن المخطط الثلاثي بنسبة 62 % ، وهو ما يفسر اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي آنذاك.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني 1974/1977[2]

يعد هذا المخطط ثالث مخطط تنموي أعدته الجزائر منذ الاستقلال ، ويعتبر كمخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء الأفاق طويلة المدى والعبر المستخلصة من تنفيذ المخطط الرباعي الأول ، تحليل المعطيات الجديدة للبيئة الدولية ، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج برامج الاستثمارات العمومية ، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و 4 مرات للمخطط الرباعي الأول. وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف المخطط الرباعي الثاني فيما يلي:

– تدعيم الإستقلال الإقتصادي ، وبناء إقتصاد إشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية ؛

–رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 46 مليار على الأقل أي بزيادة يكون معدل سرعتها 10% سنويا ؛

–تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية : الزيادة في قدرات الإنجاز ، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة

– وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور؛

---

[1] دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 341.

[2] المرجع السابق، ص 342.

بالإضافة إلى ما سبق نجد أن هذا المخطط يسعى إلى تحقيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل ومن ثم تحقيق التوازن الجهوي ، أما الإستثمارات خلال هذا المخطط عرفت قفزة هائلة من 27.75 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول إلى 110.22 مليار دج ، وقد وزعت هذه الاستثمارات بشكل يراعي التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج ، وفي قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك.

إن المحاور الأساسية لسياسة المخطط الرباعي الثاني هي الاهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية والقطاع الصناعي كمحرك للتنمية الاقتصادية وقطاع البنية التحتية ، كل هذا يهدف إلى بناء دولة ذات إقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي.

رابعا: المرحلة التكميلية 1978/1979[1]

تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الإنتقالية التي تم من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي:

-الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني والمقدرة ب 190.07 مليار دج ؛

-تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية ؛

-أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية ؛

إن مجموع الإستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 هي 5.63 مليار دج، أما سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدرب 64.77 مليار دج.

المطلب الثالث : الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1989

أولا: المخططات التنموية المنفذة في فترة الثمانينات

1-المخطط الخماسي الأول 1980/1984:[2]

بدأت عملية إعادة الهيكلة باحتشام مع بداية سنة 1980 وذلك بوضع المخطط الخماسي الأول 1980-1984 ، الذي تم تجديد معالمه و توجيهاته خلال المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان من سنة 1980 على أساس تقييم السياسة التنموية التي وضعت من قبل وكذا آفاق العشرية الموالية للتطور الاقتصادي و الاجتماعي المتفق عليه من طرف اللجنة المركزية لحزب جبخة التحرير الوطني في ديسمبر من سنة 1979.

تمثلت أهم المحاور التي جاءت ضمن هذا المخطط في:

-تغطية كافة الاحتياجات الاجتماعية في أفاق 1990 ؛

-استثمار القاعدة البشرية للمشروع الاجتماعي في كافة القطاعات ؛

[1] المرجع السابق، ص 343.

[2] طريق صدار مسعودة، مسار الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر من خلال المؤسسات العمومية الاقتصادية الفترة 2005/1980، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص14/13.

-توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الحاجات الحقيقية والشروط العلمية للتحكم في التنمية ؛ -بناء سوق داخلية نشطة قادرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلد بصورة متواصلة ودائمة ؛

-القضاء على التوترات الاجتماعية والتقليل من القيود الاقتصادية التي تحد من التطور الاقتصادي والاجتماعي كالبيروقراطية ؛

-تركيز النشاطات التنموية على الاحتياجات الأجتماعية ذات الأولوية ومكافحة التضخم وندرة المواد والحد من عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية ؛

-تطوير جهاز التربية والتكوين لتوفير الكفاءات اللازمة للتحكم في التطور الاقتصادي؛

-القيام بأعمال واسعة النطاق التنمية البنيات الاقتصادية القاعدية المتصلة بتوفير المياه وإنشاء نشاطات زراعية وصناعية ؛

-إعطاء أولوية في الاستثمار للمشاريع الجديدة لتعزيز الأداة الإنتاجية وتدعيمها والبحث عن طاقات جديدة التركيز بصورة حازمة على سياسة اللامركزية في تسيير الجهاز الاقتصادي والاجتماعي؛

-إنشاء المخططات الولائية والبلدية وتنميتها وتعميمها لتأطير النشاطات وتنظيم العلاقات وتحقيق التوازن الجهوي تدريجيا ؛

-إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة والمساهمة في المخطط الاقتصادي والاجتماعي بمشاركته في الصناعات المعنية والميكانيكية والكهرباء مع تفادي قيام هذا القطاع بتلاعب أو أي احتكار وذلك عن طريق مراقبته وتنظيمه.

2- المخطط الخماسي الثاني 1985/1989:[1]

جاء المخطط الخماسي الثاني لتنفيذ البرامج الرامية إلى تلبية متطلبات البناء الاشتراكي وتقوية استقلالية الاختيارات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وكان يهدف أساسا إلى:

-تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الذين بلغت نسبة تزايدهم 3.2 % سنويا؛

-مواصلة الإنتاج والاستثمارات لضمان الأهداف الرئيسية للعشرية المقبلة؛

- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي واستقلالية قرار الدولة، لا سيما، بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.

-تشجيع القطاع الخاص وإدماجه في العملية الاقتصادية.

كان الهدف من تعزيز الإصلاحات هو تصحيح عدم التوازن الهيكلي العام للاقتصاد الوطني الناتج عن عوامل داخلية وخارجية ، هذا ما استلزم مراجعة سريعة لمجمل قواعد سير الاقتصاد بالتأكيد على بعض التدابير الأساسية المتمحورة حول:

*خلق شروط وظروف إعادة بعث النمو الاقتصادي ، ديناميكية الشغل وتطويره وتطوير الاستثمارات في المناطق الفقيرة؛

[1] المرجع السابق، ص 20/19.

*التحكم في التوازنات المالية الخارجية ، لا سيما ، بزيادة الصادرات ومراقبة سيرورة المديونية؛
*حماية الطبقات الاجتماعية المتضررة عن طريق توفير المواد الاستهلاكية بأسعار ثابتة؛
*استقلالية المؤسسات العمومية لكي تتخلص من كل تبعية إدارية، يمنح لها رأسمال اجتماعي وتسير بمقتضى القواعد العامة للتجارة؛
*توفير كل ميكانيزمات التسوية والتخطيط المرتبطة بالإصلاحات في مجال الأسعار والاعتماد على التطهير المالي للمؤسسات العمومية عن طريق وضع مخطط اقتصادي للتطهير المالي وتنظيم التجارة الخارجية.

ثانيا: أسباب تدهور الحالة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الثمانينات

1- إنعدام التنويع في الصادرات و إقتصار عملية التمويل على مورد واحد
2- اللجوء المستمر للقروض الأجنبية
3-وضعية المؤسسات العمومية و المشاكل التي عانت منها:
أ- المشاكل المتعلقة بقرارات الاستيراد
ب- تحديد أسعار المنتجات العامة
ج- مشكل نسبة التشغيل و تسيير اليد العاملة

المبحث الثاني : الإصلاحات الإقتصادية و الإنفتاح على إقتصاد السوق 1999/1989:

دخلت الجزائر بعد 1989 في النظام الرأسمالي وتخلت عن النظام الإشتراكي الذي لم يساعد في النهوض بالإقتصاد الوطني. وبحدثت الجزائر من خلال إقتصاد السوق عن الآليات التي يجب توفرها من أجل النهوض بالصناعات المحلية وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى 3 مطالب المطلب الأول يتناول التحول من الإقتصاد الموجه نحو إقتصادالسوق، أما المطلب الثاني فيتناول الإصلاحات الإقتصادية وفق برنامج صندوق النقد الدوليأما المطلب الثالث فخصص للإصلاحات الإقتصادية بعد سنة 2000.

المطلب الأول: التحول من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق

أولا: تحول الجزائر نحو إقتصاد السوق [1]

في الحقيقة إن فكرة التوجه نحو الإقتصاد الحر وضرورة فتح المجال أمام القطاع الخاص للإستثمار الوطني والأجنبي أخذت طريقها في النفوس ، أولا بالرغبة إلى الوصول إلى الملكية الفردية ثم طريقها في الواقع أيضا. فقد بدأت بوادره في الظهور ولو في صورة الاقتصاد غير الرسمي.
لقد عجلت الأزمة الإقتصادية والإجتماعية وفشل سياسة إعادة الهيكلة في تحقيق الهدف المرجو منها إلى إتخاذ إجراءات جذرية من أجل إصلاح وضع الاقتصاد الوطني وإعادة تنظيمه والتحول نحو نظام السوق وخوصصة

[1] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2008/2007، ص 106.

المؤسسات العمومية وقد حاولت الجزائر ، في إطار تغيير اتجاه الاقتصاد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية ، مراعاة إجراءات تحضيرية وتنظيمية وأخذها بعين الاعتبار، منها:

-تحضير الأطر القانونية المناسبة للنشاط الاقتصادي.

-الاعتماد على المؤسسة العمومية كعامل أساسي في الإصلاح الاقتصادي بوضعها الجديد كمؤسسة مستقلة إقتصاديا ، وتحريرها من الممارسات البيروقراطية وتمكينها من التعامل الحر في إتخاذ القرارات في الجانب الاقتصادي ، على أن لا يتناقض دورها الجديد مع السياسة العامة للدولة.

-اعتبار القطاع الخاص في مجمله إستراتيجية مستقبلية متبناة وكبديل للقطاع العام ، لكن دون التضحية بالمؤسسات العمومية بحجة تحقيق هدف الخوصصة فقط وبأي ثمن.

ثانيا: أهم مبررات الخوصصة[1]

مفهوم الخوصصة ويقال لها أيضا(الخصخصة) و تعني تحويل الاقتصاد الوطني الى "اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص بصورة أساسية وهذا عن طريق بيع الأصول والوحدات الإنتاجية المملوكة كليا أو جزئيا للقطاع العام" ، وهذا معناه إنهاء الدور الأساسي للقطاع العام المهيمن على الحياة الاقتصادية بالاعتماد على القطاع الخاص و على المبادرة الفردية كإستراتيجية جديدة.

ويمكن أن نذكر مبررات اختيار الذهاب إلى خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر (وهي تبريرات قد لا تخص الجزائر وحدها) ونوجزها في النقاط التالية:

- اهتمام المؤسسة العمومية بأنشطة غير ملائمة في بعض الأحيان لطبيعتها الاقتصادية ، حيث ارتفعت المصروفات الإدارية بسب زيادة العمال فوق الحاجة مما أدى إلى انخفاض كفاءتها ، ولذا يجب تغيير دور هذه المؤسسات بحيث تكون لها قراراتها المستقلة بعيدا عن بيروقراطية الإدارة.

- المؤسسات الخاصة تعمل بفاعلية أكبر من المؤسسات العمومية بمعاينة النتائج ميدانيا ، وهذا سيسمح بوفرة الموارد اللازمة وتحقيق معدلات اقتصادية مرتفعة ؛

- إن عملية خوصصة المؤسسات العمومية ستؤدي إلى خفض العجز المتكرر في ميزانية الدولة التي كانت الضامن لأجور العمال وتغطية العجز ، وذلك سيوفر عائدات أساسية لخزينة الدولة.

- المؤسسات العمومية تعاني من ضعف القدرة الإنتاجية ومن تراكم الديون وسوء التسيير ، مما يعني أن التخلص منها بالخوصصة سيحقق لها قدرا كبيرا من النجاعة في التسيير ، وضمان بقاء هذه المؤسسات واستمرارها والمحافظة على أكبر قدر من مناصب العمل.

- الخوصصة في النهاية مطلب عالمي ، فرضتها شروط العولمة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فليس هناك هامش واسع للحركة والمناورة خارج شروط المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي الذي وضع شرط الخوصصة كإستراتيجية أساسية لتلقي المعونات المالية.

[1] المرجع السابق، ص 107.

المطلب الثاني : الإصلاحات الإقتصادية وفق برنامج صندوق النقد الدولي

أولا: اتفاقيات الجزائر و صندوق النقد الدولي 1991/1989

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها و أعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها و محاولة استرداد الثقة الائتمانية لها و اشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض ، و نشطت المفاوضات بين الحكومة الجزائرية من جهة و صندوق النقد الدولي من جهة أخرى و تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الإقتصادي بهدف القضاء على الاختلال الاقتصادي الداخلي و الخارجي و إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري و تحريره بالاعتماد على آليات السوق و الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية.[1]

وفيما يلي أهم البرامج:

1- إتفاق الإستعداد الإئتماني الأول 1989/05/31:

إن العلاقة المباشرة للجزائر بصندوق النقد الدولي ترجع إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي مما أدى إلى وجود مجموعة من الاتفاقات بين الجزائر و الصندوق ، بعضها نفذ جزئيا و البعض الآخر لم يجد مجالا للتطبيق لأسباب عديدة حتى إبرام هذا الاتفاق و هو البرنامج الذي نال حظه من التطبيق ، في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات ومع توقف منح القروض و المساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر، و إصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية و الرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع أن أهداف و محتوى الاتفاق يرمي إلى تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية ، و تخفيض سعر الصرف و قيمة الدينار و الفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية ، و عليه تم صدور قانون النقد و القرض "يعتبر القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض ، نصا تشريعيا يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ، و يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات ، بالإضافة إلى أنه أخذ بالأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 و القانون المعدل و المتمم لسنة 1988.

حمل القانون في طياته أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي و أدائه.[2]" الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية و مراقبة المنظومة البنكية" و إن إجراءات هذا الاتفاق تمثلت فيمايلي:

-تطبيق الأسعار الحقيقة على السلع و الخدمات و ذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة و من خلال قانون المالية لسنة 1990 تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري و خاصة فيما يخص السجل التجاري ، استحداث الإطار القانوني للمؤسسات

[1] مدني بن شهرة، **سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية**" مطبعة دار هومه، الجزائر، 2008، ص 109.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 186.

المتوسطة و الصغيرة ، إصدار بعض الأحكام الجبائية ، اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك و منح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص و هذا من شأنه أنه يمهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

-إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية و ذلك بصدور قانون النقد و القرض الذي يرمي إلى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية و فتح الفضاء الجزائري إلى اعتماد المؤسسات المالية الأجنبية كما أن هذا القانون يهدف إلى الحد من توسع القرض الداخلي و العمل على جلب الموارد الادخارية و عدم اللجوء إلى إصدار النقد. و ذلك للتخفيف من معدل التضخم حيث تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة بنسبة 20 % و رفع سعر إعادة الخصم مع إنشاء سوق مشتركة بين البنوك.[1]

وأهم مبادئ هذا القانون:

*منح البنك المركزي الاستقلالية التامة.

*إعطاء أكثر حرية للبنوك التجارية في المخاطرة و منح القروض للأشخاص و المؤسسات.

*تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.

*محاربة التضخم و مختلف أشكال التسربات.

*وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة و توجيه الموارد.

*وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى"مجلس النقد و القرض".

*السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية.

إن مدة الاتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من أجل استقرار الاقتصاد الجزائري بحيث أنه خلال هذه المدة سجلت ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي من 27.6% سنة 1989 إلى 28.4% سنة 1990 و تقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات، تراجع حجم الاستثمارات العمومية، استهلاك احتياطات الصرف التي انتقلت من 8.6 مليار دولار إلى 0.73 مليار دولار نتيجة تخفيض خدمة الدين مع زيادة المديونية الخارجية بحيث انتقلت من 26.859 مليار دولار

سنة 1989 م إلى 28.379 مليار دولار سنة 1990 كما انتقل معامل السيولة النقدية من 83.68 % في سنة 1988 م إلى 52 % سنة 1991م.[2]

2- إتفاق الإستعداد الائتماني الثاني (1991/06/03):

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين صندوق النقد الدولي والجزائر بتاريخ 03 جوان 1991 ، حيث تم تحرير رسالة في 27/04/1991 ثم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

-الشريحة الأولى: جوان 1991

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2] بلمقدم مصطفى، أبو شعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية"، مطبوعة ملتقى، المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص 23.

-الشريحة الثانية: سبتمبر 1991

-الشريحة الثالثة: ديسمبر 1991

-الشريحة الرابعة: مارس 1992

حيث الشريحة الرابعة لم يتم سحبها لعدم احترام الحكومة آنذاك محتوى الاتفاقية المبرمة مع الصندوق النقدي الدولي إذ قامت الحكومة بإجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الاجتماعي إذ شكلت أعباء على الخزينة

أ- أهداف اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني:

-التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وترقية النمو الاقتصادي، عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة ، حيث على هذه الأخيرة أن تسعى لتوزيع صادرتها قصد التحقيق من هشاشة التوازن الخارجي.

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية ، من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.

- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود.

و لتحقيق هذه الأهداف قامت الحكومة بوضع مجموعة من الإجراءات:

الإجراءات النقدية في هذا البرنامج تنحصر فيما يلي:

- تحويل العديد من السلع ، من نظام الأسعار المراقبة إلى نظام الأسعار ذات الهامش الأقصى ، وتحويل العديد من السلع إلى نظام الأسعار المصرحة ، وهذا في إطار القانون 12/89.

- العمل على الحد من الكتلة النقدية(M2) بجعلها في حدود 41 مليار دج.

- تخفيض الدينارقصد التقليص من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف السوق الموازي، على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25%.

- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، حيث رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5% ، رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% وتحديد سعر تدخل بنك الجزائرعلى مستوى السوق النقدية ب 17%.

-تأطير تدفقات القرض للمؤسسات المختلة غير المستقلة.

-استمرار سلبية معدل الفائدة الحقيقي.

-ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14 %.

- توسع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66%.

- توسع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.90 % رغم إجراءات التطهير المالي للبنوك والمؤسسات.

- نمو الكتلة النقدية (M2)ب 21.3 % بعدما كان معدل النمو في سنة 1990 يساوي 11.3%.

- تراجع معدل السيولة إلى 53 % بعدما كان في سنة 1990 يساوى 64 %

– استمرار ارتفاع معدل التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك حيث وصل إلى 22.8 % ، وهكذا كان أداء السياسة النقدية بشكل عام غير فعال خلال هذه الفترة رغم التحكم في معدل السيولة ، وقد يعود هذا لكثير من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية.

وقد ترجع صعوبة السير الحسن لبرنامج الاستعداد الائتماني إلى اصطدام البرنامج باستقالة الحكومة وظهور حكومة أخرى التي انصب اهتمامها على تنظيم انتخابات تشريعية الأمر الذي يتطلب نوعا من السلم الاجتماعي فظهرت مشكلة المواءمة الصعبة بين مقتضيات الوضع الاجتماعي والتطبيق الصارم لإجراءات الاتفاق.

–جعل سعر صرف الدولار في حدود 24.50 دينار ليصل في نهاية ديسمبر 1991 إلى 26.50 دينار

–تقليص النفقات العامة ، تسيير وتجهيز ورفع الأسعار للوصول إلى رصيد موجب للخزينة 31.8 مليار دينار.

–مراجعة إعادة تمويل البنك للبنوك التجارية ، بزيادة التكاليف للحد من التوسع النقدي.[1]

3– إتفاق الإستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994)

لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى مساعدات من الصندوق الدولي من أجل النهوض باقتصادها وتجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها ، والتي زادت من حدة الاختلالات الهيكلية ، وقد جاء هذا الاتفاق بعدما أخذت الحكومة مكان الحكومة الماضية الذي أوقف التعامل مع الصندوق النقدي الدولي ، كما طغت عدة عراقيل وقيود واقفة أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي ، مما أفضى بالسلطات الجزائرية إلى إبرام برنامج تصحيح مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة تغطي الفترة من 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 ويمكن إبراز هذه العراقيل على النحو الآتي:

–حجم خدمات الدين المرتفع ، حيث بلغت خدمة الدين مبلغ 9.3 مليار دولار أمريكي مقابل عائدات الصادرات الكلية التي تبلغ 9.8 مليار دولار أمريكي سنة 1993.

–حدة مشاكل البطالة 1.5 مليون عاطل وفي ظل المعدل المرتفع للنمو السكاني المقدر ب 4 % سنويا ونتيجة لذلك انخفاض مستوى الاستهلاك.

–تطبيق إستراتيجية اقتصادية جديدة فحواها التعجيل بالتحول نحو اقتصاد السوق من أجل تدعيم تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الخارجية.

–شهد القطاع الزراعي خلال سنة 1993 حالة جفاف ، وإنخفاض إثر ذلك الإنتاج الحقيقي في القطاع الزراعي بمعدل 4%.

–عجز الخزينة المتضمن مخصصات صندوق التطهير للمؤسسات العامة الذي سجل 9.2% من الناتج الداخلي المحلي ، مقارنة ب 1.3% سنة 1992 ، الشيء الذي أدى إلى:

– نمو الكتلة النقدية ب 21.2 %.

[1] علي حمزة ، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2001–2002، ص 335.

- انخفاض الإنتاج الكلي ب 2.5% في 1993.
- انخفاض الاستهلاك الفردي با 6.4% سنة 1993.

أ- اهداف الاتفاق:

تتمثل الأهداف الماكروإقتصادية في النمو على أساس مستقر ومقبول:

- تحقيق استقرار مالي (تخفيض من التضخم).
- إنشاء فرص العمل.
- بناء سكنات.
- مساعدة الشبكة الاجتماعية الضعيفة.

الإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف:

لتحقيق أهداف الاتفاق يتطلب تنفيذ الإجراءات في مختلف جوانب السياسات الاقتصادية:

-إعادة الاعتبار للأسعار الحقيقة بتخفيض الدينار.

-تحرير نظام التجارة الخارجية.

-التحفيز على الطلب الداخلي وهذا بواسطة السياسة الميزانية والتنفيذية.

-تكييف سعر الصرف على أساس 36 دينار للدولار الأمريكي.

- تدعيم عودة النمو بإنماء القطاع الفلاحي وقطاع البناء وهذا بالاستعمال الأوسع لطاقة الإنتاج في القطاع الإنتاجي.
- التحكم في سياسة الميزانية والسياسة النقدية بصفة محكمة وتعزيز وتعميق الإصلاحات الهيكلية.[1]

4- إتفاق القرض الموسع (ماي 1995 - ماي 1998):

وافق صندوق النقد الدولي ، على تقديم قرض للجزائر، ويندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض ، ويمتد هذا الاتفاق لمدة ثلاث سنوات بدءا من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998 ، وقد حدد مبلغ هذا الاتفاق ب 1.169,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127.9%

وقد جاء هذا الاتفاق الموسع إثر نهاية البرنامج الذي تم عقده مع صندوق النقد الدولي لمدة 12 شهرا بصفة مرضية للصندوق ، كما أن حكومة الجزائر تنتظر طلب إعادة الجدولة لالتزاماتها مع أعضاء نادي باريس والمتعلقة بخدمة الديون متوسطة وطويلة الأجل التي حل ميعاد استحقاقها خلال فترة البرنامج ، وقد احتوت الرسالة المحررة يوم 30 مارس 1995 على مذكرة بالسياسات الاقتصادية والمالية للجزائر للفترة أفريل 1995 مارس 1988 ما يلي:

-شروع الجزائر مع نهاية سنوات الثمانينات في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية لأجل تحويل الاقتصاد الجزائري إلى نظام اقتصاد سوقي حر رغم أن هذا الأمر عرف تراجعا في السنوات 1992 و 1993 حيث

[1] المرجع السابق، ص 338.

أحدثت القيود الخارجية إعادة بروز تقليص التجارة الخارجية والصرف ، والضغوط الاجتماعية بصرامة سياسة الميزانية وهو ما أدى إلى اللجوء إلى عقد الاتفاق مع بداية شهر مارس 1994.

–سماح البرنامج بإحداث نمو محسوس في انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي ، وبداية الاستجابة لحاجيات السكن.[1]

تمثلت المحاور الكبرى في هذا البرنامج في:

– إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة و إنشاء مكاتب الصرف ابتدءا من جانفي 1996.

– تخفيض الضريبة الجمركية بنسبة 50 %كحد أقصى.

– تحرير الأسعار و إعادة إصلاح دعم أسعار الفلاحة.

– ترشيد تسيير النفقات و تقليص الأجور و الحد من الزيادة في العملة.

– إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب و ذلك بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين، ووضع نظام التأمين و البطالة لاسيما بعد اعتماد فكرة تسريح العمال و التقاعد المبكر و معدلات البطالة المتزايدة.

– تحرير الأسعار و رفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب و الحليب و إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.

– تحرير التجارة الخارجية و تخفيض الرسوم الجمركية.

– بالرغم من التقدم المحسوس غير التام بداية بعض الأشهر سمحت الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة المكيفة من طرف الحكومة للاقتصاد الجزائري، بالاستمرار في محاربة المشاكل الحقيقية بصفة خاصة، اذ ان الاقتصاد الجزائري لا يزال رهن قطاع المحروقات و هذا بصفة شبه كلية لمجموع ايرادات الصادرات.

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي نتيجة لتفاقم حجم الديون الخارجية و ما ترتب عنه من آثار و مشاكل ، لكن نتائج هذه الاتفاقات كانت عكس ما كان مرجوا منها إلا بعض التحسينات الطفيفة ، فأصبحت الجزائر تعاني من التبعية الاقتصادية و هذا ما نتج عنه اضطرابات اجتماعية فتفاقم الفقر و زادت حدة البطالة ، كما أن إجراءات تخفيض العملة أدت إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري ، بالإضافة درجة الانفتاح التجاري مكنت الاستثمار الأجنبي من السيطرة على الاقتصاد الوطني و ذلك نظرا للمنافسة غير المتكافئة بينه و بين الاستثمار المحلي.[2]

المطلب الثالث: الإصلاحات الإقتصادية بعد سنة 2000

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر

[1] المرجع السابق، ص 340.

[2] http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=74155، تصفح يوم 2021/05/15 على الساعة 15:30.

نسبيا في أسعار النفط) ، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014 ، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي:

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

أو المخطط الثلاثي (2001 – 2004) الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار(حوالي 7 مليار دولار أمريكي) ، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1,216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار) بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقيمات لمعظم المشاريع الخيرية مسابقا.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو

أو المخطط الخماسي الأول (2005 – 2009) الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له مبلغ 8.705 مليار دينار (114 مليار دولار) ، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية ، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا ، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش و البرامج التكميلية المحلية ، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في غاية 2009 فقد قدر ب 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) ، وبعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي

أو المخطط الخماسي الثاني (2010–2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار) ، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار) ، أي أن البرنامج الجديد خصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار).

وقد جاءت هذه المخططات التنموية لتدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية التي مرت بها البلاد ، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد .

1–محتوى البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الإقتصادي:

لقد اهتم البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي بعدد من المجالات منها : القطاع الزراعي، البنكي ومجال الاستثمار .. إلخ

أ– القطاع الزراعي:

حرصت الحكومة في عهد الرئيس بوتفليقة على تطوير القطاع الزراعي والحد من استيراد الأغدية، حيث عمدت إلى توسيع سياسات إستصلاح الأراضي – ضمن سياسات الإنعاش الاقتصادي– وإعفاء المزارعين من تسديده ديونم تحفيزا لهم على مواصلة العمل ، كما أنشأت وزارة ترعى تنمية الموارد المائية والثروة السمكية، فتجربة "الأرض لمن يخدمها" أثبت نجاحا كبيرا في توفير أسباب الحماية للمزارع من المضاربة، كما جاء إلغاء قانون التنازل عن أملاك الدولة معززا لهذا التوجه وفتح مجال الاستثمار في هذا القطاع الهام حيث يوجد حوالي

40 مليون هكتار صالحة للزراعة، وهكذا، فإن الأرض الجزائرية صارت منتعشة[1]، بسب برامج استصلاح الأراضي الزراعية وتقديم الدولة تسهيلات للفلاحين الصغار والكبار، إلا أن الأمر لا يزال يحتاج إلى جهد كبير من جانب الدولة للقضاء على أساليب المضاربة والرشوة والإنحراف التي تقف أمام التطوير الذي يحتاجه هذا القطاع.

ب- القطاع البنكي:

في هذا الإطار وضعت مخططات واسعة لتحديث البنوك و تسليحها بنظام مصرفي وتقنيات تتفق واقتصاديات السوق لتحقيق المزيد من جلب الاستثمار إلى البلاد. وحاليا يتوافر بالجزائر نظام تحويل مالي إلى أي مكان في العالم خلال ساعات بعد تنفيد الاتفاق الذي وقع بين الشركة العامة للجزائر ومؤسسة ويسترن يونيون " western union" المالية الأمريكية . وعلى نفس المستوى من الأهمية، أكد إنشاء البنوك وشركات التأمين التابعة للقطاع الخاص خطوات تعزيز الاقتصاد الجزائري لما فيه من ميزات لأنه يهدف أساسا إلى تمويل المشروعات الكبيرة ذات الصلة بالتنمية، ولقد أدى تحسين أداء البنوك الجزائرية إلى انتشار وتوسيع قاعدة البنوك الخاصة ، حيث فتحت البنوك التجارية الدولية فروعا لها في البلاد مما شجع الاتحاد الأوربي على إبرام اتفاق مع الحكومة الجزائرية للمساهمة في إعداد البرامج الخاصة بتطوير أداء بنوكها الوطنية ومساعداتها على تنفيذ برامج التوأمة مع عدد من البنوك الأوربية.

ج- الاستثمار:

تميزت الحالة الاجتماعية والاقتصادية قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي بالملايين من البطالين ومشاريع بنية تحتية متوقفة. إن سياسة الرئيس ترمي إلى تشجيع الاستثمار[2]، ولهذا صدر الأمر الرئاسي الذي يتعلق بإعادة تنظيم مناخ الاستثمار وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بها مثل العقارات الصناعية ، إضافة إلى إنشاء المجلس الوطني للاستثمار المكلف بإعداد سياسات تطوير ومتابعة العملية الاستثمارية.

فبرنامجدعم الإنعاش الاقتصادي يوفر فرص هامة للشراكة والاستثمار في قطاعات المنشآت والبناء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة والفلاحة والصيد البحري.

2-محتوى برنامج دعم النمو الإقتصادي:

قد اهتم برنامج دعم النمو الاقتصادي بعدة مجالات منها:

أ- الاستثمار:

إن الاستثمار هو القوة الدافعة للنمو حيث يتطلب هذا الأخير استثمارات إضافية لخلق وحدات إنتاج جديدة تنتج سلعا و خدمات و فرص عمل وقيما مضافة، ولقد تزايد اهتمام المؤسسات الإسبانية بالسوق الجزائرية خاصة بعد اعتماد برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) بالجزائر، حيث اتفق البلدان في هذا

---

[1] خضير بوقايلة، **معجزات الإنعاش الإقتصادي**، متاح على www.echoroukonline.com/index.php، تاريخ الإطلاع (2021/07/04)

[2] رشيدة أوبختي و محمد بن بوزيان، **"واقع الإقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة"**، مجلة الإقتصاد و المناجمنت، العدد رقم 16، ديسمبر 2016، ص 202

السياق على إقامة شراكة اقتصادية وطاقوية ترافق تلك التي يأمل الاتحاد الأوربي تطويرها مع الجزائر وكان "بيدرو سولبس" الوزير الإسباني للاقتصاد والمالية قد أكد خلال زيارته إلى الجزائر أن المحادثات التي أجراها سمحت له بإلقاء نظرة شاملة عما يمكن أن يقام وإعطاء دفع جديد للشراكة بين البلدين ، كما أشار إلى الإمكانيات المتاحة من أجل تطوير هذه الشراكة الهامة.

ب-الثقافة:

وزعت وزارة الثقافة الغلاف المالي المقدر ب 16 مليار دينار جزائري والذي استفادت منه في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي(2009-2005) على محورين رئيسين يتمثلان في ترميم معالم الهوية الوطنية وإحياء النشاط الثقافي عبر كامل التراب الوطني، كما تنوي الوزارة استغلال الغلاف المالي الذي منح لها في هذا الإطار لإنشاء مرافق ثقافية جوارية من أهمها مشروع مكتبة في كل بلدية ، والذي تعمل على تحسيده بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، من أجل تقريب المكتبة من المواطن، إضافة إلى مشروع إنجاز ملاحق للمكتبة الوطنية الجزائرية.

ومن جهة أخرى، ستعمل وزارة الثقافة على الرفع من مستوى المرافق الثقافية القديمة لاسيما فيما يتعلق بمقاييس الأمن والاستغلال إضافة إلى اقتناء معدات جديدة لتجهيز هذه المرافق، وتعطي الأولوية في التجهيز لدور الثقافة التي تنتشر بفضل برنامج دعم النمو الاقتصادي عبر كامل ولايات الوطن[1].

المبحث الثالث : إمكانيات الجزائر و خصائص إقتصادها

تمتلك الجزائر العديد من الإمكانيات والخصائص التي تساعدها على التطور خاصة تلك المتعلقة بالإمكانيات الطبيعة والإقتصادية وفي هذا المبحث سنذكر أهم هذه الإمكانيات والخصائص.

المطلب الأول : الإمكانيات الطبيعية ،الإقتصادية و البشرية للجزائر[2]

تتوفر الجزائرعلى إمكانات هائلة منها:

- تقدر مساحة الجزائر ب 2.381.741م2 ، تمتد سواحلها على مسافة 1.200 كم على البحر الأبيض المتوسط.

- احتياطي البترول يقدر بحوالي 10 مليار برميل أي ما يعادل 1 % من الاحتياطي العالمي ، في حين أن احتياطي الغاز يصل إلى 4.000 مليار م3 ، أي ما يعادل 5 % من الاحتياطي العالمي بهذا تكون الجزائر في الصف الخامس عالميا من حيث الاحتياط لكنها تتقدم إلى الصف الثاني عالميا من حيث تصدير الغاز.

[1] نفس المرجع السابق، ص 206

[2] ساحل فاتح، شعباني لطفي، "اثار و انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الاول حول ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية، جامعة بومرداس 05/04/ديسمبر 2006، ص02.

– معدل النمو الديمغرافي في الجزائر هو 2.2 % وهو معدل مرتفع مقارنة مع معدل النمو الديمغرافي في دول شمال إفريقيا ، أكثر من 40 % من السكان سنهم أقل من 15 سنة ، متوسط العمر هو 67 سنة عند الرجال و 69 سنة عند النساء.

– تحتوي على 53 أرضية مسطحة للمرافئ الجوية ، 12 ميناء بحريا متعدد الخدمات (تجارة ، صيد بحري ، موارد بترولية) و مينائين متخصصين في المحروقات و 18 ميناء كملجا للصيد ، و تمثل موانئ عنابة ، الجزائر، وهران في مجموعها 70 ٪ من النقل البحري خارج المحروقات.

– تمتد شبكة السكك الحديدية على طول 4.200 كم2 ، بينما تمتد شبكة الطرق البحرية على طول 100.000 كم منها 94.684 كم في الشمال ، مما يجعلها أطول الشبكات في المغرب العربي.

– تقدر المياه السطحية بحوالي 15 مليار متر مكعب و المياه الجوفية بحوالي 3 مليارم3.

–24 ٪ من العمال يعملون في قطاع البناء و نفس النسبة في القطاع الفلاحي و 28 % يعملون في قطاع الوظيف العمومي.

–أغلب إيرادات الجزائر من الصادرات تتمثل في المحروقات بنسبة تتراوح بين 95 % و 98 % من الصادرات الجزائرية كما تشكل المحروقات أكثر من 60 ٪ من الإيرادات الجبائية.

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم:

– طبيعة الموارد و الثروات المادية التي يتميز بها (مواد طاقوية ، منجمية ومواد أولية هامة).

– حجم الطاقات الإنسانية و الكفاءات البشرية التي يتمتع بها.

– قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير

– توفر بنية شاملة و هامة: موانى و مطارات.

– توفر مساحات زراعية هامة.

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا و الآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى:

أولا: اقتصاد مديونية

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية حيث تتركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير و إدارة أزمة المديونية و التي لا تزال تشكل قيدا و تؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة فرغم انخفاض معدلات الدين و التي تعود الى ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول، و قد قدر حجم الديون العمومية حوالي 2500 مليار دينار في نهاية سنة 2000[1].

[1] خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02،2008، ص 87.

لقد تم التركيز على مصادر تمويل خارجية لانجاز المشاريع الانمائية الطموحة، الأمر الذي انعكس على اثقال كاهل الاقتصاد الجزائري بحجم مديونية لا يتناسب و النمو الاقتصادي المحقق او المزعوم، ادى ذلك الى هدر الموارد المالية الوطنية المتاحة باستمرار و هي بالاساس متمثلة في العوائد من المحروقات، فضلا عن ذلك تميزت المديونية الجزائرية بالتركيز الجغرافي على المصدر، حيث نسبة كبيرة منها مصدرها دول الاتحاد الاوروبي و الجدول رقم 02 يوضح ذلك، كما ذلت الاحصائيات لسنة 2003 على أن ما يقدر ب 42% من حجم المديونية مقومة بالعملة الأوروبية (الأورو)، مما يؤدي الى زيادة تكاليف خدمات المديونية بالارتباط و تحسن قيمة الأورو في الأسواق العالمية. يبين الجدول أدناه هيكل مديونية الجزائر الى غاية 1999.علما بأن هذه النسب قد تغيرت بفعل السياسات الاصلاحية المنتهجة في الجزائر منذ سنة 1994 و التي انبثق عنها اعادة جدولة مديونية الجزائر[1].

الجدول رقم (06): مجموع الدين الخارجي للجزائر للفترة (2019-2016) الوحدة: مليار دولار

الفترة	2016	2017	2018	الثلاثي الأول 2019	الثلاثي الثاني 2019	الثلاثي الثالث 2019
قيمة الدين	**3.849**	**3.989**	**4.042**	**3.858**	**3.995**	**3.994**

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على معطيات بنك الجزائر

من خلال الجدول رقم(06) نلاحظ أن قيمة ديون الجزائر ترتفع من سنة إلى أخرى حيث شهدت سنة 2016 قيمة 3.8 مليار دولار وارتفعت سنة 2017 إلى 3.9 مليار دولار كما شهدت إرتفاعا سنة 2018 لقيمة 4.042 مليار دولار بسبب إنخفاض أسعار النفط أدى بالجزائر إلى الإستدانة الخارجية لسد الفراغات الموجودة. أما سنة 2019 فشهدت إرتفاعا في الدين الخارجي خلال التلاثيات الأولى بقيمة تتراوح بين 3.8 و3.9 مليار دولار.

ثانيا اقتصاد ريعي:

الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي حيث يقوم على إستراتيجية إستنزافية للثروة البترولية والغازية و هذا على حساب إستراتيجية التصنيع الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية[2].

ومن ميزات الاقتصاد الجزائري صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات (أقل من 10 % من الناتج الداخلي الخام)، 80 % يسيطر عليها القطاع الخاص.[3]

[1] بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، "أثار تغير سعر صرف الاورو مقابل الدولار الامريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، العدد 27، جوان 2007، ص 02.

[2] خالدي خديجة، "أثرالانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، ص 87.

[3] Meziane Rabhi, «L'économie algérienne reste minée par la rente pétroliér», in Quotidien Liberté, 7 aout 2008.

ثالثا اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:

إن آليات الفساد أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي و مجالاته و تحد من كفاءة السياسة الاقتصادية ، و تعطيل المنظومة القانونية و التشريعية الاقتصادية ، فازدادت شبكات السوق الموازي و تنامت أحجام الثروات التي تحرك في قنواته. هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية و زعزع عنصر الثقة فيها.[1]

* الجزائر بلد هامشي في مستوى الاقتصاد العالمي ، و لكن وجود إمكانية كبيرة لتصبح دولة محورية في الفضاء الأورو متوسطي ، تصدر 98% من المواد الهيدروكربونية في شكل مواد خام أو نصف خام، تستورد تقريبا أكثر من 60% باليورو و 20% بالعملات الأخرى ، و 20% فقط من أجل منطقة الدولار، و 98% من صادراتنا مقومة بالدولار و هذا ما يجعل التدابير الحكومية الأخيرة قد يكون لها أثر محدود، بما في ذلك تخفيض قيمة الدينار مقابل اليورو.[2]

رابعا: الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات

يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب 90% من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية، وهذا كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (07):قيم و نسب الصادرات الجزائرية من و خارج قطاع المحروقات (2020-2019)

السنوات / الصادرات	2019		2020	
	القيمة(مليار دولار)	النسبة (%)	القيمة(مليار دولار)	النسبة(%)
صادرات المحروقات	33.24	%92.80	21.54	%90.52
صادرات خارج المحروقات	2.58	%7.20	2.25	9.48

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على موقع . www.douane.gov.dz

و هو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة و للتغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف) من جهة ثانية ، ألا و هو الدولار الأمريكي. فضلا عن التركيز السلعي فإن الصادرات تمتاز بتركيز جغرافي كبير، حيث يتم التصدير إلى دول معينة خاصة منها الدول الأوروبية ، و الولايات المتحدة ، و اليابان.

[1] خالدي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2]Abderrahmane Mebtoul, « Le dépage du dollar et son impact sur l'éconimie algérienne », in Quotidien 36+elkhabar, 8 Aout 2009.

خامسا: الإقتصاد الجزائري من حيث الواردات:

تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها و بضرورتها للحياة البشرية و للآلة الإنتاجية ، هذا ما رفع من نسبة الإنفاق على الواردات ، و تمتاز أيضا بالتركيز المكاني العالي ، حيث نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي حيث نجد كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا بالنسب التالية: 10.6% ، 7.05% ، 6.48% ، 6.22%. ثم تليهم الصين بنسبة 24.46% خسب إحصائيات سنة 2020 والشكل الموالي يوضح واردات الجزائر من السلع والخدمات بين 2015 و2019

الجدول رقم (08): واردات الجزائر خلال الفترة 2015- 2019 (الوحدة: مليار دولار)

الفترة / الواردات	2005	2016	2017	2018	2019
الواردات من السلع	51.5	46.72	46.05	46.33	41.93
الواردات من الخدمات	10.52	3.06	10.83	10.95	0

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على معطيات موقع www.standardetrade.com

خلاصة الفصل:

عرفت الجزائر تحولات عميقة لانتقالها من الإقتصاد الإشتراكي إلى إقتصاد السوق ، ساعية للرفع من مستوى منتوجاتها التي تشهد موقفا تنافسيا ضعيفا أمام المنتجات الأجنبية ، و العمل على إعطائها مكانة تنافسية على المستوى الدولي و رفع مستوى التدفقات الواردة من صادرات هذه المنتجات للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات الذي يسيطر بنسبة جد كبيرة على صادرات الوطن منذ زمن طويل.

اكتساب منتجاتنا لمكانة عالمية يحررنا من التبعية الإقتصادية للعالم الغربي، مما سيساعد المنتج المحلي على الدخول في الأسواق الدولية المختلفة.

الفصل الثالث: إستشراف مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وأثرها على الإقتصاد الجزائري

تمهيد

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية الإفريقية

المبحث الثاني: الفرص و التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة لآثار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على الإقتصاد الجزائري

خلاصة الفصل

تمهيد

تقع الجزائر في قارة إفريقيا وبالتحديد في شمال إفريقيا وتربطها علاقات وطيدة مع الدول إفريقيا خاصة دول شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي باعتبارها تتقارب جغرافيا مع هذه الدول ولها علاقات تقليدية منذ القدم، فالجزائر لها دور فعال في مختلف القرارات داخل القارة بإعتبارها من الدول الكبرى والتي لها نفوذ على مستوى القارة خاصة موقعها الإستراتيجي الرابط بين إفريقيا وأوروبا خاصة ودول العالم عامة، مما ساعدها في تبني دور محوري هام.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى دور الجزائر الجزائر في منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية من خلال ثلاث مباحث. الأول يتضمن طبيعة العلاقات بين الجزائر ودول إفريقيا والثاني يتناول الفرص والمزايا التي تستفيد منها الجزائر من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية والثالث عبارة عن سيناريوهات محتملة لطبيعة العلاقات الجزائرية الإفريقية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية .

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية الإفريقية

لطالما كان للجزائر دور فعال في القارة الإفريقية وهو ما ساعدها في تكوين علاقات إستراتيجية مع هذه الدول ومحاولتها لتطوير هذه العلاقات مع مرور السنوات خاصة لما تمثله القارة للجزائر اقتصاديا و تاريخيا. وسنحاول في هذا المبحث أن نسلط الضوء على طبيعة هذه العلاقات.

المطلب الأول: العلاقات التاريخية الجزائرية الإفريقية

أولا: العلاقات ما قبل التاريخ

في هذه الحقبة التاريخية لم تكن تعرف الجزائر بهذا الاسم، إلى أنها كانت جزء ال يتجزأ من شمال افريقيا، رغم أنها كانت تشغل أكبر جزء من الشمال الافريقي، وقد تعاقبت على الشمال الافريقي بعد العصر الحجري، خمس أمم عظيمة: ألامازيغ أو البربر و هم السكان الاصليون، والفينيقيون، ثم الرومان والوندال ثم البيزنطيون، لذلك فالشمال الافريقي كان موحدا و يخضع لسلطة واحدة، فلم تكن هناك حدود سياسية أو جغرافية بين المناطق الإفريقية ، لهذا فإننا لا نلمس نوع معين من العلاقات، لكن مع ظهور الدويالات الإسلامية المستقلة عن الدولة العباسية، حيث ظهرت: الدولة الرستمية في الجزائر ودولة الأدارسة في المغرب الأقصى ، ودولة الأغالبة في تونس، و دولة بني مدرار في المغرب الأقصى في الحدود الجنوبية الغربية للدولة الرستمية، وقد كانت الدولة الرستمية دولة قوية لها حكمها المستقل تماما عن الدولة العباسية في بغداد، وكان لها عالقات مع جميع أقطار شمال افريقيا. كما كانت الدولة الرستمية علاقات مع السودان إذ كانت الدولة الرستمية تسيطر على كل المنافذ المؤدية للسودان وقد إمتلك الرستميون عدد من القواعد الصحراوية التي تقع على الطرق وتعتبر محطات للتجارة مع الدول جنوب الصحراء[1].

ثانيا: العلاقات الجزائرية مع دول إفريقيا خلال الحكم العثماني

لعل أول تقسيم اداري لشمال أفريقيا، تم من خلاله فصل الجزائر عن باقي الشمال الإفريقي يعود إلى الدولة العثمانية، التي شرعت في تحرير السواحل الجزائرية من الغزو الاسباني في سنة1512م، وقد تم وصل منطقة المغرب الأوسط. كما كان يطلق عليها من طرف العرب بالدولة العثمانية التي أطلقت عليها اسم الجزائر و كان ذلك في سنة1518م، وقد عين خير الدين بربروس حاكما على الجزائر آنذاك، وبدأ السلطان العثماني سليم الثالث في تنظيم أمورالدولة الجديدةوقد تميزت الجزائر في فترة الحكم العثماني بوفرة انتاجها الزراعي ورواج تجارتها، حيث قامت تجارة قوية لها مع باقي الأقطار في العصور الوسطى، وكانت كلمتها أكثر تأثيرا في الحرب والسلم، وقد أكسبها هذا الوضع صفة الزعامة على دول المغرب الأخرى، كما كانت لها وزن ثقيل في مع الدول الإفريقية الأخرى التيكانت تحت السيطرة الأوروبية وأصبحت الجزائر منفذ لهذه الدول التي تعاني من

[1] إبراهيم أحمد العدوي، **بلاد الجزائر وتكوينها العربي والإسلامي**، دار النحو المصرية، القاهرة، 2001، ص82.

المجاعة وإنخفاض المنتجات فيها فاستغلت الوضع في زيادة حجم التجارة وزيادة طبيعة العلاقة مع الدول الإفريقية.

ثالثا: العلاقات الجزائرية مع دول إفريقيا إبان الإستعمار الفرنسي

يمكن القول أن العالقات الجزائرية الافريقية خالل الاستعمار الفرنسي للجزائر كانت في معظمها عالقات عسكرية بالدرجة ألاولى، من حيث دعم الدول المجاورة للمقاومة الشعبية والثورة الجزائرية بالأسلحة والعتاد الحربي وحتى المتطوعين لإخراج الاستعمار الفرنسي الغاشم من الجزائر، وقد مثلت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول كبيرة بالنسبة للعمل الثوري في شمال افريقيا والمغرب العربي الكبي، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توحد العمل الثوري والسياسي في شمال افريقيا على تحرير جميع الأقطار الواقعة تحت وطأة الاستعمار، وبعد استقلال دول المغرب العربي : ليبيا (1952)، تونس (1956) والمغرب (1956)، أخذت هذه الدول الثلاث في دعم القضية الجزائرية، من كل النواحي السياسية والعسكرية والمادية. شكلت القارة، القاعدة الخلفية للثورة التحريرية في سياق التضامن الثوري، الذي ساد بين دولها. فقد لعبت الدول الإفريقية، دورا مهما في الضغط الدبلوماسي على فرنسا، لإجبارها على الاعتراف باستقلال الجزائر. وتكريسا لمبدأ التضامن الإفريقي من خلال المشاركة في المؤتمرات الإفريقية التي نذكر منها: مؤتمر آكرا 1958، مؤتمر منروفيا 1959، مؤتمر لاغوس جانفي 1960 ومؤتمر تونس سنة 1961 م. والتصدي لمشاريع ديغول الامبريالية لاسيما ما تعلق بفصل الصحراء عن الجزائر.

رابعا: العلاقات بين الجزائر ودول إفريقيا بعد الإستقلال

منذ السنوات الأولى لاستقلال عملت الجزائر على الحضور القوي في القارة الإفريقية لا سيما دبلوماسيا، وقد عرفت هذه السياسة تحولات من فترة إلى أخرى، ففي فترة الحرب الباردة كان العامل الأيدولوجي هو من حدد العلاقات الجزائرية بدول القارة الإفريقية، وفي منتصف السبعينيات شكلت قضية الصحراء الغربية عاملا جديدا تجندت لها الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية لكسب التأييد لموقفها بشان هذه القضية، ثم دخلت السياسة الخارجية الجزائرية في حالة من الأفول عالميا وبالخصوص في إفريقيا سيما في سنوات التسعينيات، بفعل عوامل عديدة منها: تجد السياسة الإفريقية للجزائر أساساتها في الجغرافيا والتاريخ. فقد أدرك صناع القرار الجزائريين أهمية الدعم الإفريقي منذ مؤتمر باندونغ 1955. أين أيدت الدول الإفريقية المطالب الجزائرية الشرعية، فسنوات الستينيات والسبعينيات والتي شكلت العصر الذهبي للسياسة الخارجية الجزائرية تميزت بتكثيف حركتها في القارة الإفريقية على الخصوص. فمن خلال تحليل كلا من ميثاق طرابلس، دستور 1963، ودستور 1976، يمكن استخلاص عدة أسس حكمت هذه العلاقات في:

1-التضامن السياسي في إطار كفاح الدول الإفريقية من أجل التحرر، ومحاربة التمييز العنصري والامبريالية.

2- المتغير الأيديولوجي والسياسي كان المحدد الأساسي الذي دفع الجزائر على التركيز على إفريقيا في سياستها الخارجية.

3- وظفت الجزائر دورها الريادي في القارة الإفريقية في كثير من الأحيان مطالب اقتصادية خاصة باستكمال دول العالم الثالث لاستقلالها الاقتصادي واستغلال مواردها بنفسها، وإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي، والتي لاقت تأييد كل دول العالم الثالث لاسيما الدول الإفريقية،من هنا تأكد للجزائر الدورالدبلوماسي الإفريقي[1].

المطلب الثاني: العلاقات التجارية بين الجزائر ودول إفريقيا

عرفت العلاقات التجارية بين الجزائر ودول إفريقيا تطورا كبيرا مع مرور السنوات وهذا راجع إلى زيادة الترابط بين الدول الإفريقية خاصة بعد الإعلان عن إنشاء الإتحاد الإفريقي وفيما يلي نوضح تطور العلاقات التجارية بين الجزائر ودول إفريقيا.

الجدول رقم(09): تطور المبادلات التجارية بين الجزائر و إفريقيا من 2011 الى 2020: الوحدة (مليار دولار)

السنوات / الميزان تجاري	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	6.08	3.13	2.07	1.68	1.48	1.51	1.20	1.72	1.26	0.65
الصادرات	3.11	3.36	3	3.28	2.19	1.79	1.8	2.26	2.63	0.64
الرصيد	2.97	0.23	0.93	1.6	0.71	0.28	0.6	0.54	1.37	0.01

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات موقع www.trademap.com.

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن واردات الجزائر من افريقيا في انخفاض مستمر مع مرور السنوات حيث سجلت سنة 2011 قيمة 6.08 مليار دولار لتصل الى قيمة 1.26 مليار دولار سنة 2019، وهذا راجع الى دخول الجزائر في عدة اتفاقيات تجارية مع دول الاتحاد الاوروبي والصين و ضعف العلاقات التجارية الجزائرية الافريقية، وتواصل هذا الانخفاض سنة 2020 تزامنا مع جائحة كورونا. أما بالنسبة للصادرات الجزائرية للدول الافريقية فنلاحظ أن هناك تفاوت مع مرور السنوات سواءا بالإنخفاض أو الإرتفاع حيث شهدت قيمة الصادرات سنة 2011 قيمة 3.11 مليار دولار بينما ارتفعت سنة 2012 لقيمة 3.36 مليار دولار لتنخفض سنة 2013 لقيمة 3 مليار دولار أمريكي لتصل سنة 2019 لقيمة 2.63 مليار دولار وترجع أسباب هذا التفاوت إلى إعتماد الجزائر بشكل كبير في صادراتها على المواد الأولية خاصة المحروقات التي يشهد سوقها نوعا من لا إستقرار في السعر والعرض والطلب.

[1] عاشور فضيلة، **دراسة علاقات الجزائر والدول المجاورة لها**، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد السابع، الجزائر، 2018، ص ص54-60.

الجدول رقم (10): تطور المبادلات التجارية بين الجزائر و مناطق من القارة الافريقية من 2016 الى 2020:

الوحدة (مليار دولار)

السنوات / المناطق	المبادلات التجارية	2016	2017	2018	2019	2020
جنوب شرق افريقيا (الكوميسا)	الصادرات	0.35	0.40	0.42	0.49	0.17
	الواردات	0.43	0.41	1.03	0.56	0.49
الدول المغاربية	الصادرات	1.36	1.31	1.76	1.99	0.43
	الواردات	0.90	0.66	0.6	0.55	0.13
شرق افريقيا	الصادرات	0.0011	0.0006	0.0002	0.0003	-
	الواردات	0.003	0.023	0.004	0.002	0.0019
غرب افريقيا	الصادرات	0.0058	0.0063	0.0089	0.014	0.0031
	الواردات	0.0095	0.0061	0.0082	0.0096	0.0002
وسط افريقيا	الصادرات	0.0001	0.0004	0.0005	0.00005	-
	الواردات	0.0008	0.0008	0.0003	0.0001	-

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على موقع www.trademap.com

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن المبادلات التجارية مع مناطق التجارة في إفريقيا ضعيفة، وتعتبر منطقة إتحاد المغرب العربي أكبر شريك تجاري للجزائر في إفريقيا إذ وصلت قيمة صادرات الجزائر نحو الدول المغاربية حوالي 1.99 مليار دولار أمريكي سنة 2019 كأكبر قيمة بين 2016 و2020 كما شهدت واردات الجزائر من الدول المغاربية إنخفاضا مع مرور السنوات . وتعتبر منطقة الكوميسا ثاني أكبر شريك تجاري للجزائر حيث تعتبر أكبر مورد للجزائر بين كل المناطق الإفريقية بقيمة تتراوح بين 0.4 و 1مليار دولار أمريكي وهدا راجع إلا تطور الصناعة في دول الكوميسا خاصة مصر و إثيوبيا ورواندا. أما بقية المناطق المناطق فقيمها تعتبر ضعيفة جدا بسبب ضعف إقتصاديات دول منطقة غرب ووسط إفريقيا بإستثناء نيجيريا التي تعتبر من أكثر الدول تعاملا مع الجزائر تجاريا خاصة في مجال المحروقات.

المطلب الثالث: الإستثمارات بين الجزائر وإفريقيا

كانت ولازالت إفريقيا شريك إقتصادي مهم للجزائر، لذلك تبحث الجزائر دائما للإستثمار داخل القارة الإفريقية وكذلك الحال بالنسبة للدول الإفريقية التي تبحث عن فرص ومناخ للإستثمارفي الجزائر بسبب موقعها الجغرافي المساعد والقريب من الأسواق الدولية لتسهيل المبادلات مع الدول الكبرى. رغم ذلك لاتزال الأستثمارات بين الجزائر وإفريقيا ضعيفة وهو ما يوضحه الجدول الموالي

الجدول رقم(11): الإستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر وإفريقيا(مليون دولار)

الفترة / الإستثمارات	2007-2005(المتوسط السنوي)	2016	2017	2018	2019
الإستثمارات الخارجة من الجزائر	55	46	9	880	83
الإستثمارات الداخلة إلى إفريقيا	38 323	46 023	41 535	50 577	45 368
الإستثمارات الخارجة من الجزائر بالنسبة للإستثمارات الداخلة إلى إفريقيا (النسب المئوية)	0.14	0.1	0.021	0.017	0.18

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على معطيات موقع www.unctad.com .

من خلال الجدول رقم (11) تبين أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من الجزائر قيمتها ضعيفة جدا حيث أنه سنة 2018 سجلت قيمة قدرها 880 مليون دولار كأعلى قيمة في السنوات الماضية. وإذا تمت مقارنة هذه القيمة مع قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى إفريقيا في نفس السنة نجد أنها لا تتعدى نسبة 0.1% وهذا إذا إعتبرنا أن جميع الإستثمارات الجزائرية موجهة إلى الدول الإفريقية. فهذه النسبة تعتبر مخفضة جدا مايدل على ضعف الإستثمار الجزائري في العام بصفة عامة و القارة الإفريقية بشكل خاص، وعدم قدرة الجزائر على منافسة الدول الأكثر إستثمارا في القارة كدول الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

ومن بين الإستثمارات الجزائرية في القارة نجد إستثمار شركة سوناطراك في كل من ليبيا و النيجر ومالي فقط وهذا ما يدل على أن الجزائر لا تمتلك المؤهلات الإستثمارية الكبيرة التي تسمح لها بالتوغل داخل القارة خاصة في المجال الإستثماري واستغلال الفرص الموجودة داخل القارة.

كذلك الحال بالنسبة لإستثمار الدول الإفريقية في الجزائر إذ نجد بعض الإستثمارات من دولتي مصر وجنوب إفريقيا لكن تبقى بقيم ضعيفة وهذا راجع لضعف المناخ الإستثماري في الجزائر من غياب الإستقرار السياسي والأمني وكذلك ضعف الإقتصاد المحلي وضعف البنوك والبيئة المصرفية كلها عوامل لا تساعد على جذب الإستثمارات .

المبحث الثاني: الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

لقد أثبتت الجزائر مرة أخرى وفاءها بإلتزاماتها تجاه القارة الإفريقية المكرس في دستورها، وإيمانا منها بأن منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية ستحقق لها منافع إقتصادية كبيرة على المدي المتوسط والبعيد وفي هذا المبحث سنتناول عن أهم الفرص و التحديات التي تواجه الجزائر ضمن هذه المنطقة وتم تقسيم المبحث إلى مطلبين الأول يتناول الفرص التي تستفيد منها الجزائر والثاني يوضح التحديات التي تواجه الجزائر ضمن هذه المنطقة.

المطلب الأول: الفرص التي تستفيد منها الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

التزمت الجزائر بالإتفاق المبرم المؤسس لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية من خلال التوقيع عليه خلال القمة الإستثنائية التي عقها الإتحاد الإفريقي في 21 مارس 2018 بكيغالي (رواندا)، لتنضم إلى 52 دولة إفريقية موقصة من أصل 55 من أعضاء الإتحاد الإفريقي.

ستشكل منطقة التبادل الحر فرصة سانحة للجزائر لمواصلة تطوير وإنعاش صادراتها خارج المحروقات مما يفتح أمامها أبواب السوق الإفريقية التي ستنفتح بدورها على المنتج الجزائري. وتعتبر هذه المنطقة فرصة هامة لتكثيف و تطوير التجارة البينية التي من المنتظر أن تعرف ارتفاعا محسوسا، فضلا عن دعم أهداف التكامل والاندماج القاري من خلال التجارة و الاستثمار، اللذين يعتبران عنصرين رئيسيين لدعم النمو و التنمية الاقتصادية المستدامة. فالسوق الإفريقية تمتلك مؤهلات وقدرات إقتصادية كبيرة إذ تشكل سوقا ب 1.2 مليار نسمة بقيمة 3000 مليار دولار، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية بنسبة 52% بدل النسبة الحالية التي لا تزيد عن 16%. تنمية التجارة البينية سيساهم في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية و التصنيع و خلق فرص العمل، زيادة على أن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بين البلدان الإفريقية بعد الدخول الفعلي لمنطقة التجارة الحرة، بنسبة 90% من بنود التعريفة الجمركية خلال مدة 5 سنوات، وسيعطي أولوية للشركات الإفريقية في تلبية حاجيات السوق الإفريقية المتزايدة والاستفادة من مزاياها وبالتالي إستفادة الشركات الجزائرية من زيادةالعائد من الأرباح بعد فتح الأسواق مع الدول الإفريقية.

– ستسمح منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية للمتعاملين الإقتصاديين و المؤسسات الناشئة بحرية التنقل لرجال الأعمال والإستثمار وهذا ما سيساهم في زيادة حجم التدفقات التجارية والمالية بين الجزائر ودول إفريقيا .

– منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستسهل عملية استيراد المواد الخام من البلدان الإفريقية الأخرى والعالم أجمع، كما ستمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من إنشاء شركات تجميع في بلدان الإفريقية الأخرى من أجل الوصول إلى وسائل إنتاج أرخص، وبالتالي زيادة أرباحها النهائية.

– ستستفيد الجزائر من المزايا التي سيوفرها الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بلاغوس في نيجيريا، وخط أنابيب الغاز بين الجزائر ونيجيريا، الذي يعتبر بمثابة المشروع الحلم من أجل تحقيق الاندماج الإقليمي والتكامل الاقتصادي لاسيما بين دول المغرب العربي ومنطقة الساحل وتجمع دول غرب أفريقيا وكذا ربطه بالموانئ الجزائرية خاصة ميناء شرشال الجديد وميناء جن جن بجيجل وبالتالي ستستفيد الجزائر من التعريفات الجمركية من خلال تصدير السلع الخاصة بالدول الإفريقية. وتعول الجزائر على هذا المشروع لاقتحام السوق الأفريقية التي تضم أكثر من 700 مليون نسمة من الدول التي سترتبط بالطريق، وهي تونس والنيجر وبوركينا فاسو ومالي ونيجيريا والبلدان المجاورة لها. كما سيساهم هذا المشروع في تقليص التكاليف اللوجيستيكية سيما المتعلقة بالنقل وكذا إنشاء شبكة بنوك جزائرية لتسهيل المعاملات كما سيربط هذا الطريق مع طريق الحرير الصيني وهو ما يساعد على توسع الجزائر وإفريقيا في السوق العالمي.

– ستسمح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات متعددة الجنسيات بالشراكة مع الشركات المحلية لتطوير المواد الخام، وتدريبها على أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا في هذه العملية.

– تسعى الجزائر من خلال موقعها الجغرافي داخل إفريقيا إلى جلب الإستثمارات والعوائد من خلال منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية حيث تراهن الجزائر على إزالة كافة العوائق والقيام بإصلاحات جمركية وضريبية بهدف تحفيز الإقتصاد والخروج من التبعية النفطية الحالية.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

من بين التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية مايلي :

– تنسيق الاقتصادات غير المتجانسة وغير المتناغمة مع دول إفريقيا بموجب اتفاقية واحدة بسبب التنوع الكبير الموجود في مستويات التنمية بين مختلف الدول الإفريقية.

– عدم جاهزية الجزائر للولوج إلى تجربة منطقة التبادل الحر الأفريقية، بحكم أنها خسرت الكثير بسبب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وعجزها عن الموازنة بين ما تصدره وما تستورده من شركائها الإقتصاديين.

– تنويع الصادرات حيث أن الجزائر ضعف في صادراتها خارج المحروقات، فهي لم تتجاوز مليارين و830 دولار خلال 2018، وأغلبها تمثل مواد نصف مصنعة ولذلك وجب على الجزائر تنويع صادراتها للإستفادة من المزايا المتوقعة من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية.

– ضعف الاقتصاد "الريعي" في الجزائر واعتماد الصناعة على المواد الأولية المستوردة، كلها عوامل تجعلها غير قابلة للتنافس خارجيا وغير معروفة وتواجه منافسة كبيرة من الدول المستثمرة داخل القارة الإفريقية و السوق الإفريقية خاصة الصين والهند وتركيا.

– غياب الإستثمار الجزائري في إفريقيا وكذلك غياب الإستثمار الإفريقي في الجزائر، لكن مع دخول الجزائر لمنطقة التبادل الحر الإفريقية سيؤدي إلى فتح الأبواب أمام إنتقال المستثمرين بحرية أكبر داخل القارة وبالتالي ظهور المنافسة بين الدول الإفريقية ودول الأخرى المستثمرة داخل الجزائر وكذلك المنافسة بين الجزائر والدول المستثمرة داخل القارة. والجدولين المواليين يوضحان أهم الدول المستثمرة في الجزائر بين سنتي 2015 و2019.

الجدول رقم (12): أهم الدول المستثمرة في الجزائر (اجمالي الفترة مابين جانفي 2015– ديسمبر 2019)

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
هونج كونغ	6,000	1	1
الصين	3,827	12	7
سنغافورة	3,151	3	1
فرنسا	2,266	16	15
مصر	1,533	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
اسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
اخرى	1,576	134	108
الاجمالي	21,056	188	152

المصدر: المنظمة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات.

الجدول رقم (13): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (يناير 2015– ديسمبر 2019)

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
آسيا و المحيط الهادئ	13,606	%65
أوروبا الغربية	4,019	%19
افريقيا	1581	%8
الشرق الأوسط	882	%4
الدول الأوروبية الناشئة	714	%3
أمريكا الشمالية	254	%1

المصدر: المنظمة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات.

من خلال الجدول رقم (12) و(13) غياب الدول الإفريقية عن قائمة الدول الأكثر استثمارا في الجزائر ماعدا مصر التي تمتلك حوالي 3 شركات مستثمرة بقيمة إجمالية تقدر ب1.5 مليار دولار سنة 2019. وتعتبر دول الإتحاد الأوروبي من أكثر الدول إستثمارا في الجزائر وكذلك بالنسبة للصين بقيمة تقدر ب 3.1 مليار دولار وهونغ كونغ بقيمة 6 مليار دولار. مع فتح الإستثمارات مع الدول الإفريقية من خلال منطقة التبادل الحر ستواجه الجزائر منافسة كبيرة مع الدول الكبرى المستثمرة في القارة باعتبار هذه الدول تمتلك التكنولوجيا الحديثة التي تساعدها في الرفع من قدراتها الإستثمارية عكس الجزائر التي حاليا لاتمتلك قدرات تنافسية إستثمارية تسمح لها بمنافسة هذه الدول على مستوى القارة. كذلك الحال بالنسبة للدول الإفريقية في إستثمارها داخل الجزائر، لذلك وجب على الجزائر توفير مناخ إستثماري يسمح لها بالمنافسة الخارجية.

الشكل رقم (7): الدول العشرة الأكثر إستثمارا في إفريقيا في عامي 2014 و 2018 (الوحدة: مليار دولار)

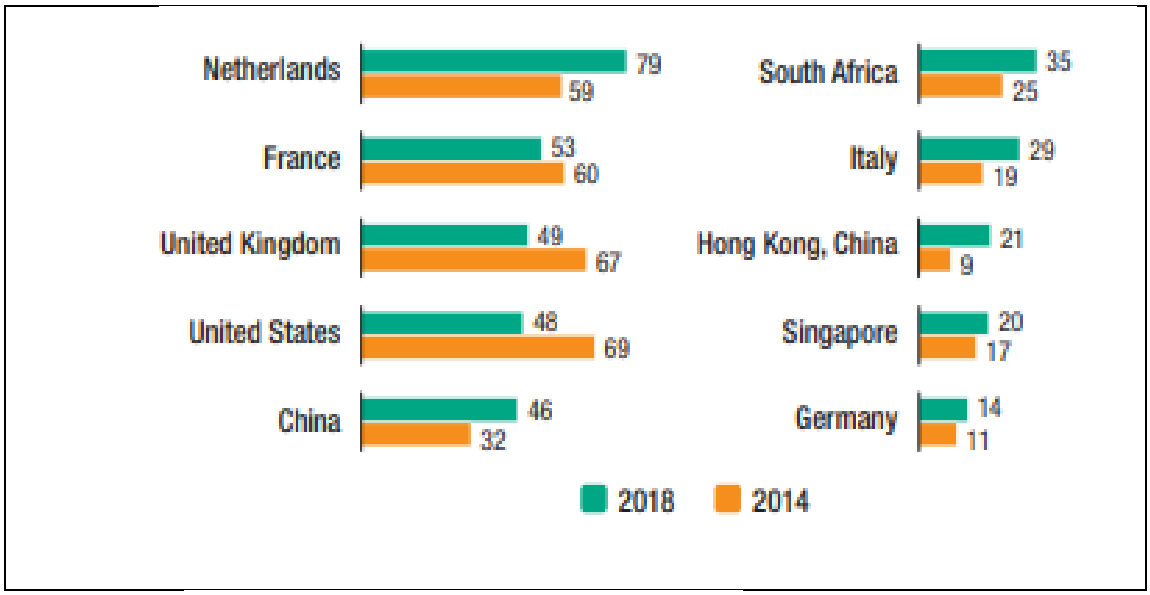

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

من خلال الشكل رقم (07) نلاحظ ان أكبرالدول المستثمرة في افريقيا ممثلة ببعض الدول الأوروبية الغربية بقيمة أكثر من 175 مليار دولار أمريكي بالإضافة الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 48 مليار والصين بقيمة 46 مليار دولار وبعض الدول الآسيوية 41 مليار دولار حسب إحصائيات سنة 2018. و تعتبر جنوب افريقيا الدولة الافريقية الوحيدة ضمن اكبر الدول استثمارا في افريقيا سنتي (2014-2018) ب 25 مليار دولار سنة 2014 و35 مليار دولار في 2018، بينما تعتبر هولاندا وفرنسا أكبر المستثمرين في افريقيا في هذه الفترة ب 79 و 53 مليار دولار على التوالي . مما يدل على قوة الاستثمارات الأجنبية وسيطرت الدول الكبرى على المشاريع في القارة وهذا يعتبر تحدي أمام الجزائر للدخول في المنافسة مع هذه الدول في المنطقة الإفريقية.

– ضعف التجارة البينية بين الجزائر ودول إفريقيا يعتبر عائق للجزائر لمحاولة زيادة التبادل التجاري مع الدول الإفريقية ومنافسة الدول الأكثر شراكة مع الدول الإفريقية تجاريا والجدول الموالي يوضح أكثر الدول تصديرا وإستيرادا من وإلى الجزائر.

الجدول رقم (14):أهم الدول المصدرة والمستورة من وإلى الجزائر سنة 2019.

أهم 5 دول تصدر السلع الى الجزائر			أهم 5 دولتستوردالسلعمنالجزائر		
الدولة	القيمة (مليون $)	% من الاجمالي	الدولة	القيمة (مليون $)	% منالاجمالي
الصين	7.923	16.2	إيطاليا	6,740	16.1
فرنسا	6.208	12.7	اسبانيا	5,638	13.5
روسيا	4.802	9.1	فرنسا	4,915	11.8
اسبانيا	3.961	8.1	الولايات المتحدة الامريكية	4,782	11.4
ايطاليا	3.642	7.4	المملكة المتحدة	2,896	6.9

المصدر: المنظمة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات.

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن دول الإتحاد الأوروبي الشريك الإقتصادي رقم واحد للجزائر كما تعتبر الصين أكبر مصدر للسلع في الجزائر بقيمة تقدر ب 8 مليار دولار بنسبة 16.2% من قيمة الصادرات الجزائرية. أما بالنسبة للورادات فدول الإتحاد الأوروبي أكبر مستورد من الجزائر بنسبة تزيد عن 35% من إجمالي الواردات الجزائرية. مع غياب للدول الإفريقية بنسب ضعيفة جدا مقارنة مع الدول الخمس الأولى وبالتالي فهذا يعتبر تحدي أمام الجزائر للإستفادة من منطقة التبادل الحر لزيادة حجم الصادرات والواردات مع الدول الإفريقية وكذلك الإستفادة من المزايا التي تمنحها هذه المنطقة خاصة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية وحرية تنقل السلع بين الدول الإفريقية، وكذلك منافسة الدول المتعاملين التجاريين داخل القارة.

– تخوف الجزائر من الخسائر والمكاسب الغير متساوية بين الدول خاصة مع ضعف الإنتاج المحلي وعدم قدرة المنتجين الصغار على المنافسة أمام الشركات الكبرى العالمية المستثمرة في دول إفريقيا خاصة في المجال الزراعي و السياحي.

– ظهور مشكل الهجرة غير الشرعية ومشكل الصراعات العرقية داخل القارة أدى إلى تخوف الجزائر من فتح الحدود بين بعض الدول عتبار الجزائر بوابة إفريقيا نحو أوروبا.

– التجارة غير شرعية ومشكل تبييض الأموال والمشاكل الحدودية مع بعض الدول خاصة المغرب ودول منطقة الساحل الإفريقي .

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة لأثر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على الإقتصاد الجزائري

منذ دخول الجزائر في إتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وهي تبحث عن حلول للإستفادة من المزايا التي تمنحها المنطقة ومحاولة إيجاد حلول للتحديات والعقبات التي تواجهها من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية. وفي هذا المبحث سنتناول مجموعة من السيناريوهات المحتملة التي ستواجه الإقتصاد الجزائري في منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول يتناول سيناريو تشاؤمي والمطلب الثاني سيناريو تفائلي أما المطلب الثالث سيتناول سيناريو خطي.

المطلب الأول: السيناريو التشائمي

ستشهد الجزائر إنخفاضا كبيرا في المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية نتيجة مواصلة أسعار النفط في الإنخفاض، باعتبار الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي وإعتماد الدولة في مداخيلها على البترول بشكل أساسي والجدول الموالي يوضح قيم ونسب بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر

الشكل رقم (15):بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر سنة 2019:

المؤشر	معدل النمو السكاني	معدل التضخم	معدل البطالة	معدل الفقر	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الدخل	الميزان التجاري	إجمالي الدين الحكومي
القيمة (النسبة)	%1.9	%4.1	%11.4	%29.2	171.1 مليار دولار	3300 دولار	-6.11 مليار دولار	1.8 مليار دولار

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على معطيات صندوق النقد الدولي.

في ظل هذه المؤشرات من المتوقع أن تواصل الإرتفاع خاصة في معدلات التضخم والبطالة نتيجة السياسات المنتهجة من طرف الحكومة ومواصلتها الإعتماد على النفط كمصدر أولي لدخل الدولة.

يعتبر الإقتصاد الجزائري إقتتصادا ريعيا يعتمد بشكل كبير على النفط ويتأثر بإنخفاض أسعاره . ومن المتوقع أن تواصل أسعار النفط في الإنخفاض ما سيؤدي إلى تدهور الوضع يوما بعد يوم وهذا راجع إلى ضعف الإمكانيات الإنتاجية والصناعية للدولة وتدهور قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأساسية المعتمدة في الإسترداد ما يؤدي إلى ظهور مشكلة الركود الإقتصادي أين تتقلص الرغبة في الإستثمار وبالتالي ترتفع أسعار

التضخم (4.1%) ما يؤدي إلى إرتفاع معدلات البطالة (11.4%) بسبب تجميد التوظيف والمشاريع في القطاع العام. ومع وجود بيئة إستثمارية غير مساعدة لن تستفيد الجزائر من الفرص المتاحة في منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية فالمستثمر الأجنبي تواجهه عدة عراقيل في الجزائر نذكر منها: ضعف أداء البنوك المحلية وكذلك ضعف الأنضمة المصرفية والقيود المتعلقة بالقانون 51/49 الخاصة بالمستثمر الأجنبي. حيث أن قيمة الإستثمارات بين الجزائر ودول إفريقيا لاتتعدى 0.1% من مجموع الإستثمارات الداخلة إلى الجزائر(الشكل رقم 6) ومع مواصلة السياسات الحالية ستكون قيمة هذه الإستثمارات أقل وستنخفض قيمة التبادل التجاري بين الجزائري و دول إفريقيا إلى أقل من 1.37 مليار دولار المسجلة سنة 2019 (الجدول رقم8).

– محدودية الإستثمار وعدم القدرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي في أغلب المجالات، وعدم وجود طرق تربط الجزائر مع دول الجوار ما سيصعب المأمورية في التوغل داخل القارة الإفريقية.

– تآكل إحتياطي الصرف الأجنبي في السنوات القادمة يأثل بالسلب على الإقتصاد في المدى المتوسط والطويل.

– عدم القيام بالإصلاحات اللازمة سيؤدي بالجزائر إلى مواصلة الغرق في السياسات الحالة وتفاقم الوضع من تدهور إقتصادي. وللقيام بهذه الإصلاحات يتطلب إستقرار سياسي وإقتصادي وهو ما لا تمتلكه الجزائر في ظل الأزمة الحالية وهذا ما سيؤدي إلى عدم الإستفادة الفرص التي ستمنحها منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية .

– عدم القدرة على المنافسة أمام أطماع الدول الكبرى التي تحاول إستنزاف ثروات البلدان الإفريقية و غزو السوق الإفريقية خاصة الشركات الصغيرة خاصة مع تدني أسعار السلع المستوردة من خارج القارة.

في ظل هذا الوضع لن تستفيد الجزائر من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية ما لم تستطع الخروج من أو تعالج مشاكلها الداخلية خاصة تلك المتعلقة بالمجال الإقتصادي و الإجتماعي ، فالهدف من عقد إتفاقية التبادل الحر الحر هو الإستفادة القصوى من المزايا الممنوحة وكذلك تطوير الإقتصاد الوطني والبحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات المحلية والتوسع لفرض كلمة الجزائر في المحافل الإفريقية.[1]

المطلب الثاني: السيناريو التفائلي

التحقت الجزائر رسيما باتفاقية منطقة التبادل الحرة الأفريقية بداية 2021 ، وحينها، أكد وزير التجارة كمال رزيق أن دخول هذه المنطقة سيمكن الجزائر من الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة والفرص المتاحة في القارة.

وانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية يعتبر خيارا إستراتيجيا، لتحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات، وفرصة من أجل تنويع الصادرات ومحاور الشراكات الاقتصادية، حيث يتوقع الإتحاد الإفريقي أن يؤدي المشروع إلى زيادة المبادلات البينية التجارية بين بلدانها بنسبة تقارب 60% بحلول 2022

و النقاط التالية كلها عوامل تبعث على التفائل لنجاح الجزائر في هذه المنطقة:

[1] نقلا عن موقع https://www.aps.dz/ar/economie تمت المعاينة يوم 2021/06/20 ، الساعة: 11:30.

قرب المنطقة: باعتبار الجزائر دولة افريقية واكبر دول القارة كما لديها حدود مع سبعة دول افريقية مما يزد من منافد انتقال المنتجات الجزائرية الى دول القارة خاصة وأن هذا التكتل من شأنه خلق منطقة إقتصادية حجمها 3.4 ترليونات دولار.

الطريق السيار شمال جنوب: حيث تسعى الجزائر إلى رفع التبادل التجاري مع بقية الدول الإفريقية، وخاصة بلدان الساحل، عبر طرق برية صحراويةحيث تحاول التأسيس لمنافذ برية عبر صحرائها الشاسعة، اعتمادا على طريق السيار شمال جنوب (قيد الإنجاز)لزيادة صادراتها نحو بلدان إفريقية، وافتتحت صيف 2018 معبرا حدوديا بريا لأول مرة مع موريتانيا، لتصدير منتجات جزائرية إلى دول غربي إفريقيا

العلاقات الجيدة مع الدول الافريقية: تربط الجزائر مع الدول الافريقية علاقات متينة نظرا للدور السياسي الذي تلعبه على الصعيد الثنائي او المتعدد الاطراف حيث تسعى الى ترجمة هذه العلاقات السياسية الى علاقات اقتصادية تعزز من حجم المبادلات التجارية

ودعا المشاركون في الطبعة ال7 لملتقى إفريقيا للاستثمار و الإنتاج بعاصمة الجزائر, الجزائر الى قيادة الدول الافريقية نحو تجسيد سوقهم الموحدة المنشودة و الخروج بالقارة من مستوى الدول النامية إلى مستوى الدول المتقدمة من خلال تشجيع التعاون البيني في اطار منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية, التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح يناير الماضي.و دعا ممثلون عن السفارات الافريقية المعتمدة الجزائر لكي تقود الدول الافريقية نحو سوق افريقية موحدة و خلق فرص للاستثمار الافريقي بما في ذلك تصدير المنتوجات الجزائرية بكافة القارة الافريقية.[1]

وكل هذا يوضح المكانة الجيدة للجزائر عند الدول الافريقية.

رابعا القيام بالاصلاحات الاقتصادية

بإمكاننا في المستقبل ان يكون لنا مكان في افريقيا من خلال القيام بالاصلاحات التالية

- تطوير الإنتاج الوطني خارج خامّي البترول والغاز
- تطوير البيئة الاستثمارية لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية و القضاء على البطالة من خلال تشجيع الاستثمار والتصدير
- تطوير القطاع المصرفي و الاسواق المالية و تحريرها
- التنويع من الصادرات و البحث عن الاسواق للتصدير
- تنويع الاستثمارات في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة التي تضمن موارد مختلفة ودائمة لخزينة الدولة

فاذا تحقق كل ما ذكر ستخرج الجزائر باقتصادها الى بر الامان وستحقق نجاحا باهرا في هذه المنطقة و ستكون منافسا قويا للقوى الاقتصادية الكبرى المستثمرة داخلة القارة الافريقية.[2]

[1] نقلا عن موقع : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020 تمت المعاينة يوم: 2021/06/20، الساعة :12:45.

[2] نقلا عن موقع https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article تمت المعاينة يوم 2021/06/20، الساعة 12:20.

المطلب الثالث: السيناريو الخطي

في هذا السيناريو سنفترض تواصل الوضع الحالي أي مواصلة إعتماد الجزائر على النفط كمصدر أساسي لدخل الدولة مع محاولة التحكم في المتغيرات الإقتصادية من خلال محاولة السيطرة على الوضع الإقتصاديدون القيام بإصلاحات شاملة تمس القطاعات الأساسية.

كما فرضت جائحة كورونا على الحكومة الجزائرية اتخاذ مزيد من الإجراءات التقشفية بهدف التصدي لتداعيات كورونا، كان من أبرزها خفض الإنفاق العام بنسبة 30% وتأجيل المشروعات الحكومية لمواكبة الضغوط الاقتصادية. ومن المتوقع أن تبقى المبادلات التجارية بين الجزائر ودول إفريقيا على حالها بقيمة 0.65 مليار دولار بالنسبة للصادرات و0.64 مليار دولار بالنسبة للواردات القادمة من إفريقيا إلى الجزائر أو ستزيد هذه المبادلات لكن بنسب ضئيلة بسبب التداعيات التي يشهدها العالم جراء جائحة كورونا وكذلك الحال بالنسبة للإستثمارات الخارجة والواردة من وإلى الجزائر وبالتالي عدم الإستفادة بشكل كبير من الفرص المتواجدة في منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية بسبب الوضع الإقتصادي الراهن الذي لا يسمح بمخاطرة مع غياب الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية حاليا.

– ترقية الصناعات المحلية لإحلالها محل المنتجات المستوردة، والمراهنة في المرحلة المقبلة على عوائد تحول الجزائر إلى بوابة لإفريقيا من خلال ميناء الحمدانية، الذي يعتبر الأكبر في شمال إفريقيا والطريق السيار شمال جنوب الذي يصل إلى قلب إفريقيا.

– تراجع قيمة العملة حاليا يعتبر أكبر المشاكل التي تواجهها الدولة الجزائرية لكن يتوقع الخبراء الإقتصاديون أن هذا التراجع لن يدوم وسيشهد سعر الصرف تحسنا في حالة تعافي الإقتصاد الوطني. تأكل إحتياطي الصرف الذي شهد إنخفاضا كبيرا وتسجيله لأضعف قيمة له منذ سنوات إذ سجلت سنة 2020 قيمة تقدر بأقل من 47 مليار دولار وكذلك إنخفاض مداخيل الجزائر من تصدير المحروقات تراجعت نهاية السنة المنقضية ب8%، حيث أنه في عام 2020 بلغت صادرات المحروقات 22 مليار دولار، في حين بلغت خلال سنة 2019، 33 مليار دولار.

– تريد الجزائر خلال الفترة الحالية الانطلاق في تصدير المواد المصنعة محليا، لبلوغ الهدف المسطر 20212، وتحقيق زيادة تتراوح ما بين 2 و3 مليار دولار، وبلوغ 4 مليار دولار صادرات خارج المحروقات، مع ضرورة إعطاء أهمية خاصة للتصدير نحو الدول الإفريقية، واستحداث ممثليات عن البنوك والمصارف الجزائرية من خلال منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية بهدف إيجاد بدائل أكثر فعالية أمام إنخفاض أسعار المحروقات.

– سترتفع المبادلات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بوتيرة ضعيفة خلال الوضع الراهن بسبب التبعيات التي يشهدها العالم خلال فيروس كورونا .كذلك الحال بالنسبة للإستثمارات الواردة والخارجة من وإلى الجزائر.

خلاصة الفصل:

على الرغم من العلاقات التاريخية الجيدة بين الجزائر و الدول الافريقية يبقى حضور الجزائر هامشيا على المستوى الاقتصادي كحجم المبادلات التجارية الجزائرية الافريقية وهذا لعدة اسباب اهمها:

-ضعف الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الجزائر وكذلك ضعف الصناعة والانتاج المحلي الموجه للتصدير خارج قطاع المحروقات.

-عدم القدرة على منافسة الدول الاقتصادية الكبرى المستثمرة في افريقيا من اهم الاسواق العالمية.

وتمتلك الجزائر الامكانيات الاقتصادية التي تمكنها من دفع الاستثمار في القارة الافريقية و منافسة الدول الاقتصادية الكبرى والخروج بنتيجة اجابية من هذه المنطقة التجارية و كل هذا رهن نجاح الاصلاحات الاقتصادية الواجب اتخادها والاستثمار المحلية الموجه للتصدير لاكتساب حصةفي السوق الافريقية والتي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة من جهة ومن جهة أخرى القضاء على البطالة وتنويع الصادرات والتقليل من الازمات التيتحدث عادة بانهيار قطاع المحروقات.

الخاتمـــة

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) أحد المشاريع الرئيسية التي أطلقها الإتحاد الإفريقي، وهذا بعد استكمال نصاب تصديقات الدول الإفريقية ودخول الإتفاقية حيز النفاذ، حيث تهدف الإتفاقية إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، كما أن نجاح تجسيدها سيعود بالفائدة على التنمية الإقتصادية في إفريقيا بصفة عامة، وخطوة أساسية نحو إنشاء سوق إفريقية مشتركة، حيث دخلت منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية رسميا مرحلتها العملية مع 53 دولة و 1.3 مليار نسمة، وهي بذلك أكبر قناة تجارية في العالم، ويمكن أن تزيد هذه المنطقة التبادل التجاري بحوالي 60% بحلول عام 2022.

وعلى غرار باقي الدول الإفريقية تسعى الجزائر للاستفادة من هذه المنطقة برفع التبادل التجاري مع بقية الدول الإفريقية و زيادة صادراتها نحو البلدان إفريقية و تطوير إستثماراتها حيث لا يتجاوز حاليا حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع المنطقة الأفريقية 3% من إجمالي المبادلات التجارية للجزائر

فمن خلال دراستنا الإستشرافية لهذا الموضوع المتعلق ب: **الآثار المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية – دراسة إستشرافية**– والذي حاولنا فيه معالجة الإشكالية التالية: "**ما هي الآثار المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على الإقتصاد الجزائري؟**" من خلال ثلاث فصول، توصلنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج بالإضافة للإقتراحات

أولا: إختبار الفرضيات

1- الفرضية الأولى: التي تنص على: " **تتيح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للجزائر فرص أكبر لتطوير وتنويع إقتصادها**"، فرضية صحيحة، و دليل ذلك أن هذه المنطقة التجارية دات أهمية كبيرة للإقتصاد الوطني، من خلال ماستوفره من زيادة في الإنتاج والمبادلات التجارية والإستثمارات وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى أنها تساهم في جلب العملة الصعبة، كما أنها ستلعب دورا فعالا في تخلص الجزائر من إعتمادها الكبير على قطاع المحروقات كمصدر للدخل و توفير مصادر أخرى من خلال تنويع الصادرات. وكل هذا يستلزم القيام بإصلاحات إقتصادية شاملة

2- الفرضية الثانية: التي تنص على: " **لن تساهم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في إيجاد حلول لإعتماد الإقتصاد الجزائري على النفط بشكل كبير**"، فرضية صحيحة، فبالرغم من ما توفره هذه المنطقة من فرص لزيادة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات و تنويع الصادرات، إلا أن الوضع الإقتصادي الجزائري لن يتغير بشكل كبير، وإشكالية الإعتماد الكبير على النفط ستبقى مطروحة والوضع الراهن يثبت ذلك، بسبب عدة نقاط، نذكر منها:

- الفساد الذي يعم البلاد من كل الجوانب.
- ضعف المنظومة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات وقلة المصانع.
- الإفتقار للتطور التكنولوجي الذي تمتلكه الدول الصناعية الكبرى.

– تهميش عدة قطاعات تمتلك فيها الجزائر قدرات كبيرة مثل: القطاع الزراعي و القطاعي السياحي و غيرها من الأسباب التي تجعل الجزائر من الدول البطيئة النمو.

3- الفرضية الثالثة: التي تنص على: "ستتطور العلاقات الإقتصادية بين الجزائر و الدول المنطوية تحت غطاء هذه المنطقة التجارية، لكن بوتيرة منخفظة"، فرضية صحيحة وهذا قياسيا على الوضع الحالي للإقتصاد الوطني و الإقتصاديات الإفريقية و الإقتصاد العالمي بصفة عامة بسبب تداعيات جائحة كورونا، إضافة للنقائص الموجودة في الإقتصاد الوطني و عدم القيام بإصلاحات إقتصادية شاملة كافية لتطوير العلاقات التجارية و الإستثمارية مع الدول الإفريقية.

ثانيا: نتائج الدراسة

وفيما يلي سنعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا موضحة كالتالي:

1- إفريقيا منطقة إستراتيجية تزخر بالعديد من الثروات ما يجعلها محل أطماع القوى الكبرى مستقطبة للإستثمارات الأجنبية مما يخلق تحديات كبرى للدول الإفريقية الغير قادرة على المنافسة من ضمنها الجزائر.

2- قلة المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية.

3- تعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من أكبر التكتلات الإقتصادية ومن أهمها لما توفره من فرص كبيرة للتجارة البينية بين الأعضاء.

4- مر الإقتصاد الجزائري بعدة إصلاحات مند الإستقلال.

5- تمتع الجزائر بمقومات إقتصادية متعددة يمكن أن تجعلها قوة إقتصادية إقليمية وعالمية.

6- ضعف التدفقات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية.

7- القيام بإصلاحات إقتصادية شاملة يمكن الجزائر من الإستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مما يساعد على التخلص من الإقتصاد الريعي و خلق إقتصاد إنتاجي متنوع.

8- ضعف الإقتصاد واعتماده على قطاع المحروقات بشكل كبير.

9- غياب التنمية داخل القارة الإفريقية جعلها تعاني من عدة مشاكل داخلية.

ثالثا: الإقتراحات

بناءا على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من الإقتراحات كحلول لتطوير الإقتصاد الجزائري والإستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية استفادة كبيرة، و الموضحة كالتالي:

1- القيام بالإصلاحات الإقتصادية اللازمة في شتى المجالات.

2- ترقية و تطوير المنتجات خارج قطاع المحروقات.

3- الإهتمام بالطاقات المستدامة خاصة الطاقة الشمسية قياسا للإمكانيات المتوفرة في البلاد، لزيادة إحتياطي النفط وكذلك لخلق تنويع طاقوي.

4- يجب على الدولة بناء قاعدة استثمارية صناعية تفتح الآفاق أمام أصحاب المشاريع والمستثمرين لتنويع الصادرات والتي من خلالها تفتح المجالات لتوفير مناصب العمل هذا من جهة وتنويع الصادرات وجلب العملة الصعبة.

5- الإهتمام بالقطاع السياحي و الزراعي التي تمتلك الجزائر فيهما إمكانيات كبيرة.

6- خلق بيئة إستثمارية متطورة مستقطبة للإستثمارات الأجنبية و التطوير من الإستثمارات المحلية و الخارجية.

7- تطوير القطاع المصرفي الجزائري.

رابعا: آفاق الدراسة

ختاما، و في إطار الحديث عن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تثار العديد من القضايا التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتوسع. لهذا نقترح مجموعة من العناوين كي تكون مواضيع أبحاث علمية في المستقبل:

1- دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تحقيق نمو إقتصادي مستديم في إفريقيا.

2- التكامل الاقتصادي بالإتحاد الإفريقي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي.

3- إنعكاسات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على المبادلات التجارية بين إفريقيا و أوروبا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

– العدوي إبراهيم أحمد ، بلاد الجزائر وتكوينها العربي والإسلامي، دار النحو المصرية، القاهرة، 2001.

– بخوش صبيحة ، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011.

– بن شهرة مدني، **سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية**، مطبعة دار هومه، الجزائر، 2008.

– بن علي بلعزوز ، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

– حسن بهلول محمد بلقاسم، **سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

– رزيق المخادمي عبد القادر ، **التكامل الإقتصادي العربي**، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

– عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المشاركة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكنرية، مصر، 2006.

– عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة (الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة)**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

– هني أحمد ، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993.

2- المقالات:

– أوبختي رشيدة ومحمد بن بوزيان، "**واقع الإقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة**"، مجلة الإقتصاد و المناجمنت، العدد رقم 16، ديسمبر 2016، ص 202.

– بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، أثار تغير سعر صرف الاورو مقابل الدولار الامريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، العدد 27، جوان 2007، ص 02.

– حفاف وليد ، **مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (المزايا و التحديات)**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 3، قالمة، 2020.

– خالدي خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02،2008 ص 87.

– خطاري ولد أحمد ولد أبيه، دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا، مجلة جامعة القدس المفتوحة والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 03، جوان 2015.

– خيري عبد الرزاق جاسم، التجربة الديمقراطية في موريتانيا دراسة في الإصلاح السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد 43، موريطانيا، 2020.

– عاشور فضيلة، دراسة علاقات الجزائر والدول المجاورة لها، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد السابع، الجزائر، 2018.

–عبد الصادق الصادق محمود، مقومات ومعيقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 21، 2011.

3– **الرسائل الجامعية:**

– الوافي آسيا، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية و حرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، 2006–2007.

– حمزة علي، **فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2001–2000.

– دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

– دسدوس هالة، مسعودة بوسطوة، **واقع التكامل الإقتصادي العربي في ظل التغيرات التي تشهدها المنطقة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2013–2014.

– رميدي عبد الوهاب، **التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دوكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

– روابح عبد الرحمان، **حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة –دراسة تحليلية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2010–2000)**، مذكرة مقدمة

باستكمال متطلبات نيل الماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيصر بسكرة 2012-2013.

- طريق صدار مسعودة، **مسار الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر من خلال المؤسسات العمومية الاقتصادية الفترة 2005/1980**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2009/2008.

- غريبي صلاح الدين، **دراسةإمكانية إقامة منطقة نقدية مثلى بين مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمادت**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

- لريبي محمد، سفير لخضر، **الاصلاحات الاقتصادية و أثرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم اقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، 2008-2009.

- مقليد عيسى، قطاع **المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2008/2007.

- مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الإقتصادي- دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربية المغاربية** -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص الإقتصاد الدولي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2013-2014.

4- الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

- بلمقدم مصطفى، أبو شعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، مطبوعة ملتقى"، المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.

- ساحل فاتح، شعباني لطفي، اثار و انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الاول حول ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية، جامعة بومرداس 05/04/ديسمبر 2006.

- شكيمة ياسين، **دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا**، ورقة بحثية مقدمة ضمن يوم دراسي حول دور الجزائر في التكامل الإقليمي، 11 ديسمبر 2018، الجزائر.

5- النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

- المملكة المغربية، مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، القانون رقم 19.11، المؤرخ في 21 مارس 2018، المتعلق بالإتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الجريدة الرسمية، رقم 19، الموافق ل24 يونيو 2020، المادة 6، ص ص 6-7.

6- المواقع الإلكترونية:

- خضير بوقايلة، **معجزات الإنعاش الإقتصادي**، متاح على www.echoroukonline.com/index.php، تاريخ الإطلاع (2021/07/04).

- نقلا عن موقع : www.**tomohna**.net/vb/showthvead.php، تاريخ الاطلاع 2021/05/03، على الساعة (11:27).

- نقلا عن موقع: http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=74155 تصفح يوم 2021/05/15 على الساعة 15:30.

- نقلا عن موقع:
http://www.investad.com/Portal/africa_addons/InvestAD_EIU_Africa_Report_2012_AR تمت المعاينة يوم 2021/05/19 على الساعة: 22:55.

- نقلا عن موقع:
http://www.investad.com/Portal/africa_addons/InvestAD_EIU_Africa_Report_2012_AR. تمت المعاينة يوم 2021/05/19على الساعة: 22:55

- نقلا عن موقع : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020 تمت المعاينة يوم: 2021/06/20، الساعة :12:45.

- نقلا عن موقع https://www.aps.dz/ar/economie تمت المعاينة يوم 2021/06/20 ، الساعة: 11:30.

- نقلا عن موقع https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article تمت المعاينة يوم 2021/06/20، الساعة 12:20.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Les articles

- Abderrahmane Mebtoul, « Le dépage du dollar et son impact sur l'économie algérienne », in Quotidien 36+elkhabar, 8 Aout 2009.

- Meziane Rabhi, «L'économie algérienne reste minée par la rente pétroliér», in Quotidien Liberté, 7 aout 2008.

الملخص

ملخص

شهد العالم عدة تحولات إقتصادية وسياسية عن طريق الإنفتاح التجاري والمالي، ومن بين هذه التحولات توجه العالم نحو التكاملات الإقتصادية بسبب تغير موازين القوى في العالم مما أدى إلى التأثير بشكل مباشر على إقتصاديات الدول. وقد سارعت الدول الإفريقية في الدخول في مسيرة التكامل من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية التي تهدف إلى إزالة كافة العوائق والحواجز أمام إنتقال السلع والخدمات والإستثمارات بين الدول الإفريقية. وتهدف الدراسة التي قمنا بها إلى معرفة أثر إتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على المتغيرات الإقتصادية المتمثلة في التجارة الخارجية والإستثمار الخاصة بالجزائر في المستقبل.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك ثلاث سيناريوهات مستقبلية محتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، فمن المتوقع أن تتحقق النتائج المأمولة من توقيع الإتفاقية إذا ماتم القيام بالإصلاحات الإقتصادية اللازمة في الأجل المتوسط والطويل.

الكلمات المفتاحية: التكامل الإقتصادي، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الإقتصاد الجزائري.

Abstract

The world has witnessed several economic and political transformations through trade and financial openness. Among these transformations, the world has moved towards economic integration due to the change in the balance of power in the world, which has led to a direct impact on the economies of countries. African countries hastened to enter into the process of integration through the establishment of the African Continental Free Trade Area, which aims to remove all obstacles and barriers to the transfer of goods, services and investments between African countries. Our study aims to know the impact of the African Continental Free Trade Agreement on the economic variables represented in foreign trade and investment for Algeria in the future. The results of the study showed that there are three possible future scenarios for the possible effects of the African Continental Free Trade Area. It is expected that the expected results from the signing of the agreement will be achieved if the necessary economic reforms are carried out in the medium and long term.

key words: Economic integration, African Continental Free Trade Area, Algerian economy.